الكريديف
مركز البحوث و الدراسات
والتوثيق والاعلام حول المرأة

مجلة الكريديف

الملف :

المرأة التونسية والإنتخابات
هل من إضافة؟

مجـلة الكريديف
العـــدد 48

دورية يصدرها

مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة الكريديف

المديرة المسؤولة ورئيسة التحرير

رشيدة التليلي السلاّوتي

رئيسة التحرير المساعدة

سنية زكري عميرة

فريق التحرير

سنية زكري عميرة

حنان شقرون

سلاف بن فريخية

عزة برنجي

وليد البدروني

التصميم والإعداد الفني

إبتسام المثلوثي الشنوفي

الرقن والتصفيف

بسمة بن سلطان الحزامي

الكريديف

شارع الملك عبد العزيز آل سعود
نهج فرحات بن عافية - 2092 المنار II
الهاتف : 17 57 88 71 / 22 53 88 71 (216)
الفاكس : 36 74 88 71 (216)
البريد الإلكتروني :
directeur.general@credif.rnrt.tn
موقع الواب :
www.credif.org.tn

ISSN :

«حقوق المرأة من ثوابت المجتمع التونسي
ولا بد من العمل على تفعيلها على أرض الواقع»

السيدة رشيدة التليلي السلاوتي

لقد بات اليوم من الضروري مزيد ترسيخ الدور العلمي والبحثي لمركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة أساسا من خلال تدعيم الوضع المهني للباحثين المنتمين إليه، فالكريديف مؤسسة عريقة فاق تاريخها العقدين من الزمن، إلا أنه ككل مؤسسة لها تاريخ من الإنجازات والنشاط، تحتاج اليوم إلى عملية تقييم وتأهيل لأجل تحقيق نقلة نوعية تتماشى ومتطلّبات اللّحظة الرّاهنة.

وهو كمؤسسة علمية بما يمتلكه من آليات، يستطيع أن يكوّن محضنة للباحثين في مجال الإنسانيات وبدأها توفير هيكل تنظيمي للباحثين القارين بالمركز مطابق لما يتمتع به نظرائهم بمؤسسات البحث العلمي الوطنية مما من شأنه أن يثمن عمل المركز في مجال البحوث والدراسات حول المرأة ويجدد نشاطه العلمي بمزيد من الانفتاح نحو مسائل ومواضيع أكثر استجابة وتطابقا وحاجيات وواقع المجتمع التونسي وبالتحديد المرأة كجزء لا يتجزأ منه وكشريك فاعل في الحياة التنموية للبلاد.

فالمركز مطالب اليوم وأكثر من أي وقت مضي بتطوير علاقاته بالمؤسسات العلمية الجامعية الوطنية والدولية من خلال توثيق وترسيخ مجالات التعاون معها بما يضمن للطرفين التواصل الدائم والمستمر ومزيدا من إنفتاح المركز على جميع الاختصاصات وعلى أطراف أوسع من الشركاء، مما يحقق إثراء في المواضيع والمسائل المتناولة بالبحث في مجال اختصاص المركز. فالكريديف لا بد أن يكون له دور الصدارة في هذه المرحلة الراهنة التي تمرّ بها البلاد التونسية وأن يتأقلم دوره مع إحتياجات وإشكالات السياق الحالي، ولابد أن يستعيد دوره كمنتج للمعلومة الضرورية في كل ما يتصل بقضايا المرأة ووضعها على ذمة أصحاب القرار من أجل وضع الخطط التنموية والآليات الضرورية التي تمكن من الإصلاح وتستجيب للحاجيات الواقعية للمجتمع التونسي ككلّ.

الافتتاحية

ولقد إنخرط الكريديف في هذا التمشي، من خلال اعتماد مقاربة النّوع الإجتماعي كمنهج أساسي وكذلك اعتماد البحوث ذات الجدوى التنموية من خلال حلقات تكوينية مواكبة للدّراسات العلمية، ومن ذلك دراسة التمكين الإقتصادي للمرأة وبعث المشاريع والتي تتواصل بتنظيم حلقات تكوينيّة حول المحور، ودراسة بصدد الانجاز حول العنف المسلط على النساء في الفضاء العام، ودراسة التحولات الإجتماعية والإقتصادية في الوسط الريفي التونسي : ديناميكية الانشطة الإنتاجية وعلاقات النوع الإجتماعي وهي بصدد النّشر.

فقضايا المرأة التونسية اليوم لم تعد تقتصر على البحث في مبدأ المساواة والشراكة بين الجنسين، كما يجب أن تتجاوز مرحلة الخطاب المؤيّد أو النّاقد حيث أنّ هذه الحقوق أصبحت من ثوابت المجتمع التّونسي وثقافته ليصبح التحدّي الأكبر اليوم متمثلا في العمل على تفعيل تلك الحقوق على أرض الواقع.

فالمرأة التونسية اليوم لها مكاسب قانونية تحميها وتحمي حقوقها المدنية والسياسية لكن يجب العمل على إيجاد الآليات والسبل الكفيلة لمزيد تفعيلها والعمل على تمكين المرأة في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية لرقيّ مجتمع بأكمله.

وعلى هذا الأساس يعمل مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة على مواكبة تطلّعات المرأة وفق الأحداث الآنية للبلاد التونسية والمستجدات والتحدّيات الوطنية الكبرى والتي تعتبر المرأة طرفا فاعلا لإنجاح مسارها ومن بينها ما تعيشه بلادنا اليوم على وقع الإنتخابات المتواصلة والتي منها قريبا الإنتخابات البلديّة المرتقبة وهي ليست أدناها أهميّة. وفي هذا الإطار يندرج هذا العدد الخاص من مجلة الكريديف حول المرأة والإنتخابات.

السيدة نائلة شعبان، كاتبة الدولة للمرأة والأسرة

«على المرأة أن تلعب دورا أساسيا في انتخابات 2014»

نائلة شعبان حرم حمودة، كاتبة الدولة للمرأة والأسرة حاليا، شغلت خطة نائبة عميد كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية وهي أستاذة محاضرة مبرزة في القانون العام، ورئيسة الجمعية التونسية للعلوم الإدارية.

كلفت السيدة نائلة شعبان بملف المرأة والاسرة في حكومة التيكنوقراط لسنة 2013 وحول اهم الملفات المتعلقة بالمراة في هذه المرحلة الراهنة تستضيف مجلة الكريديف السيدة كاتبة الدولة للمرأة والأسرة فكان معها الحوار التالي :

م. ك : بعد الثورة برزت تخوفات من تراجع حقوق التونسيات ومكاسبهنّ فإلى أي مدى يمكن القول أن الدستور قد بدّد هذه المخاوف ؟

لقد بدد الدّستور الجديد جل المخاوف من تراجع حقوق التونسيات ومكاسبهن اذ ينص الفصل 46 على أن الدّولة تحمي الحقوق المكتسبة للمرأة ولا تراجع فيها. – تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتدعم مكاسبها و تعمل على تطويرها : وهو ما يبعث فيها الطمأنينة وعلى ما اذكر أنه اثر الثورة وخلال السنتين المنقضيتين كانت هناك مخاوف للنّساء كثر الحديث عن إمكانية تشريع تعدّد الزوجات وانتشار ظاهرة الزّواج العرفي وهي امور منافية لطبيعة مجتمعنا التونسي وما تعوّدنا عليه منذ الإستقلال.

لقد تسارع بعد الثورة التخويف من انتشار ظاهرة الزواج العرفي وتعدد الزوجات إلا ان القانون يعاقب على ارتكابهما بالسجن لذلك فان مشاكل البلاد لا تنحصر في هذا الجانب ولكن المشاكل كانت أعمق والمخاطر كبيرة وهذه الحالات وإن كانت محدودة تبدو شاذة إلا أن دلالتها كانت تبعث على الخوف ولولا الحشد والمناصرة وحراك المجتمع المدني نساء ورجالا لما تم التصدّي لهذه التوجّهات التي لا تمثّل المجتمع التّونسي، اذ توّج بالفصل 46 من الدّستور لذلك نعتبر العمل الجمعياتي، هو مسار ضروري لإنجاح المسار الديمقراطي فأنا مختصة في قانون عام وأؤمن كثيرا بدور القانون والمبادئ الدّستورية والمعاهدات الدولية ودعم حقوق الإنسان، كما لا ينبغي ان نقف على حدّ النصّ لأنّ النّص لا يكفي والدّليل على ذلك أنه رغم مرور 58 سنة على صدور مجلّة الأحوال الشخصيّة إلا أننا نجد اليوم من يطالب بإعادة النّظر فيما ورد في بعض الفصول من مكاسب هذه المجلة التي نعتبرها مكسبا هامّا لتونس منذ سنة 1956، عوضا أن نفكر في مزيد تطويرها ،نجد أصواتا تطالب بالرجوع عن مكاسبها. يطمح المجتمع التونسي اليوم إلى أكثر وأفضل مما جاء بالمجلة وإلى إقامة علاقات متوازنة بين الرّجل والمرأة داخل الاسرة وخارج الأسرة والتّربية الحقيقية تنطلق من ذلك وعندما نتحدّث عن المساواة والعلاقات المتّزنة بين الرّجل والمرأة ننطلق اساسا من الأسرة : الأم والأب و الأبناء وعلى قدر ما يقع توسيع هذه الدّائرة يجب أن تكون العلاقات مبنية على الإحترام والمساواة.

م. ك : النّسخ الأولية من الدّستور لم تكن في مستوى طموح النّساء التّونسيّات ولا يعكس دورهن في المجتمع لذلك نظم المجتمع المدني حملات حشد ومناصرة، مطالبة بتعديلات لصالح حقوق المرأة فهل أن هذا الحراك هو الذي اثمر الفصل 46 من الدّستور؟

ما يطمئن في هذا المسار أن الاحزاب السياسية والمواطنون نساء ورجالا والمجتمع المدني كلهم أطراف لها كلمتها و لها دور في الحسم، وبالطبع فإن السياسيّين يتّبعون التّوجّه العام للمجتمع من خلال ما يلاحظونه من حشد ورفض لبعض المقترحات وهذا ما تراءى لنا جليا فيما يتعلّق بحقوق المرأة و عديد المواضيع وما يهمّنا هو موقف المجتمع المدني وتواجده على الميدان وكلّ ما يحدث في الشّارع من تظاهرات هو جزء من عمل المجتمع المدني ولا ننسى النّدوات والملتقيات والنقاشات التي التأمت في الغرض بين العديد من الجمعيات والمجتمع السّياسي هي التي اثّرت حقيقة على النّواب داخل المجلس الوطني التأسيسي.

التمكين الإقتصادي أحد أولوياتنا

م. ك : رغم ما تتمتع به نساء تونس من مكاسب وقوانين إلا أنّه لا زالت هناك العديد من القضايا الكبرى والجوهريّة تعتبر تحدّيات ولا زالت فئات نسائيّة تعاني اشكالا من التّهميش والإقصاء فما هي أولويّاتكم في معالجة قضايا المرأة في هذه المرحلة الإنتقالية ؟

يعتبر التمكين الإقتصادي للمرأة من أولويات كتابة الدّولة للمرأة والأسرة حاليا، بإعتبار أنه افضل ما لم يكن للمرأة حرّية اقتصادية يبقى كلّ شيء حبرا على ورق.

فمن المتعارف عليه اليوم أنه « الذي يملك السّلطة الإقتصاديّة هو الّذي لديه كل السّلطة « وهذا أمر صحيح ينطبق حتى صلب العائلة فالزّوجة والبنت والأمّ والأخت في أبسط الأمور تخضع لسلطة الزوج أو الأب او الأخ و لا يمكنها التّفكير في حقوقها الإجتماعية أو السّياسية لتلعب دورا في المجتمع لان هؤلاء ينفّقون عليها اقتصاديّا وهذا ما يدفعنا إلى القول بانّ التّمكين الإقتصادي مهمّ جدّا. ولا يعني التمكين الاقتصادي والمعاهدات الدولية بالضّرورة ان تشتغل المرأة خارج البيت بل ينبغي عليها اختيار الصّيغة التي تساعدها والتي تقدّم لها الإمكانية أن تكون مستقلّة بذاتها، وقد وجّهنا عملنا بالأساس في التمكين الإقتصادي على جانب مهمّ هو المرأة الرّيفيّة لا المرأة الفلاّحة فقط بل المرأة في الرّيف مهما كان القطاع التي تشتغله وارتكزنا بالأساس على المرأة الرّيفيّة هي التي تعاني أكثر من غيرها من الأزمات الإقتصادية رغم أن المرأة في الاحياء الشعبية التي تحيط بالمدن تعاني كذلك بنفس المعاناة والذي نعتبرهم كهؤلاء النسوة المتواجدين في الريف نظرا لتشابه طبيعة التركيبة الإجتماعية للمجتمع الريفي والعلاقة متمثلة أساسا في بعد المسافات بين هؤلاء الفئات.

كذلك لدينا برنامج يهتم بالأسرة ذات «العائل الوحيد امرأة» وهذا البرنامج نحاول ان نشتغل عليه داخل المعتمديات ويرتكز على التكوين وكذلك تمتيع النساء براس مال يمكنها من إرساء مشروع يعيل أسرتها حيث يهدف البرنامج إلى الأخذ بيد المرأة ذات العائل الوحيد لهذه الأسرة إن كانت أرملة أو مطلّقة .....

وهذا المال الذي يعتبر دعما لإرساء المشروع يعتبر بمثابة هبة أو سلفة يقع إرجاعه مع ضمان تكوين في الإختصاص تختاره المرأة مثل تربية الماشية أو تحويل الزّيوت النباتيّة أو في أي مجالات اخرى.

وبعد تلقّي تكوين في الاختصاص يخوّل للمرأة إمكانية إرساء المشروع ثم يقع مراقبتها لمدّة سنة هذا البرنامج سينفذ في كلّ المعتمديات حيث يقع اختيار 20 امرأة لا أكثر من كل معتمدية، قد يتراءى لنا أن 20 امرأة عدد قليل ولكننا إقتصرنا على هذا العدد باعتبار ان راس المال هو من ميزانية الدّولة و سنسعى على مضاعفته في مرحلة أخرى ثم في مرحلة ثانية التي سنقوم بتقييم البرنامج وإذا لاحظنا أنّ هناك تقدّم ونجاح سوف يقع تعميمه وتدعيمه.

م. ك : تحدّثتم في العديد من المرّات عن نسبة النساء النّاشطات التي لا تفوق نسبة 25 بالمائة في تونس وهي نسبة ضعيفة جدّا مقارنة بالنّساء التّونسيات الفاعلات المتخرّجات من الجامعة ماهي الأسباب التي تكرس عدم تكافؤ الفرص في هذا المجال ؟

فاجأتني شخصيا هذه النّسبة لأنّ نسبة 25 بالمائة هي مستقرة منذ 10 سنوات خلت وبقيت على حالها دون أن تتطوّر وهو ما يبعث فينا التّساؤل خاصّة و أن نسبة الفتيات المتواجدات في الجامعة لا تقل عن 65 بالمائة من الطلبة، فالمتنفّس الوحيد للفتيات بقي القطاع العام حيث أن الانتدابات تقع بواسطة مناظرة والمناظرة لا تميّز الفتى على الفتاة. ولكن هذا المتنفّس تقلّصت به الحظوظ بعد الثورة لذلك فإن نسبة البطالة لحاملي الشهائد العليا تضاعفت، وطبعا فإن المرأة هي المتضررة الأولى ، فالفتاة حتّى وإن كانت هي الأولى على دفعتها يقع تمييز وتفضيل الفتى عليها لأن صاحب العمل غلبا ما يرى في المرأة الزّوجة والأم ذات الإلتزامات العائلية مما قد يعطل العمل (حسب رأيه) بالإضافة إلى عطلة الأمومة لذلك فإن هذه الفكرة السائدة تعيق المرأة خاصة مع عدم وجود توزيع في الادوار بصفة متوازنة داخل العائلة. فاليوم وفي عدد كثير من الأسر نجد المرأة هي التي تتحمّل كلّ أعباء المنزل فنشاطها مقسّم بين المنزل وبين العمل وفي حالة مرض احد اطفالها نجد المرأة هي التي تبقى بجانب طفلها مما يضطرها للحصول

على رخصة مرضية والغياب عن العمل أو التأخر عنه لذلك فإن المشغّل في القطاع الخاص يربط الموظّف بالإنتاجية و حسب وجهة نظره فإن المرأة مردوديتها محدودة بما أنها تتغيّب على عملها لكثرة رخصها (عطل الأمومة، الرخص المرضيّة....) وبالتّالي فتوزيع الأدوار لا يتمّ بصفة متوازنة وهذا ما يفسّر بقاء هذه النّسبة على حالها.

من جهة اخرى نجد معطى آخر يفسّر عدم ارتفاع نسبة 25 بالمائة من النساء الناشطات وهو أن هناك العديد من النّسوة عملهنّ غير مرئي وهن يساهمن بصفة كبيرة في الدّورة الإقتصادية لأنهن يشتغلن داخل العائلة فالمرأة الرّيفية تعمل في بيتها او في الحقل ولكنّ الزّوج أو الأب هو الذي يمتلك الأرض لذلك تعتبر يد عاملة تساهم في الدّورة الإقتصاديّة بصفة غير مباشرة وبالتّالي فإنّ هناك العديد من العوامل تفسّر بقاء هذا الرقم ولم يقع تخطّيه لان النّساء لا يتدرّجن بنفس الطّريقة وحتّى في القطاع العام اذ يتعطل مسارهن نظرا لعدّة اسباب منها عطلة الأمومة.

وحتى على مستوى التعليم العالي فإن نسبة ضئيلة جدّا من النساء تصل إلى رتبة استاذ محاضر أو استاذة جامعية كذلك نجد نسبة محتشمة جدا من تواجد النّساء في إدارة المؤسّسات الجامعية إذ نجد حاليا عميدة فقط وبعد دورتين من النّيابة ستعوّض برجل و نجد مديرة واحدة على رأس مؤسّسة جامعيّة ولا يمكنني في هذا المجال استحضار كلّ المؤسّسات الجامعية ولكن النّسب لا تتطوّر وهناك أيضا من النّساء من تكتفي بما وصلت إليه ولسان حالها يقول وصلت إلى رتبة استاذ مساعد وادرّس 11 ساعة وأكتفي بذلك لأنّ ظروفي تضطرني للحد من طموحيو التفرغ للعائلة وهذا ما نلمسه في عدّة مجالات أخرى على غرار المجال التكنولوجي إلى غير ذلك ففي الجامعة المنافسة محدودة بينما في القطاع الخاص المنافسة على أشدها.

«الكوتا» حل وقتي لتمكين المرأة سياسيا

م.ك : نلاحظ في الوظيفة العمومية تواجد المرأة في أغلب المجالات إلا أنها تغيب عن مراكز القرار والمسؤولية فما اسباب وجود هذا السقف البلوري الذي يحول دون وصولها إلى مواقع القرار ؟

قبل أن أتولي خطة كاتبة دولة للمرأة والأسرة، كنت ضد نظام الكوتا ولكن عندما اطلعت على سير الأمور وتنظيمها وتعرفت عن قرب على عقليات مختلف الأطراف حتى من الأوساط المنفتحة فمن المفترض أن المرأة والرجل ليس بينهما تفرقة، لكن الواقع الملموس غير ذلك في المجال السياسي، لذلك ومن أجل كسر هذا الحاجز يجب خلق نظام الكوتا لمدة 10 أو 15 سنة حتى تصبح الامور طبيعية أي عندما تتوفر الشروط المناسبة في المراة لبلوغ موقع ما يكون ذلك بصفة مباشرة ودون عوائق.

هناك العديد من البلدان جربوا نظام الكوتا ونجحت هذه التجربة وقد يواجه هذا النظام في بدايته صعوبات على مستوى تقبله، لكن يجب ان يوضع بقرار وإرادة سياسية وأن تكون النية واضحة وهي تمكين النساء ومساعدتها في مرحلة اولى على بلوغ مواقع القرار، وباتباع هذا النسق يمكننا تدريجيا أن نتخلى على هذا النظام بمرور الوقت وكسر هذا النمط فالمرأة يجب أن تكون فاعلة أكثر وصاحبة إرادة سياسية وما يقال في الشارع عن توفر حظوظها غير صحيح. فالمرأة ليس لديها حظوظ كافية مقارنة بالرجل وغير صحيح ان عمل المرأة هو السبب في البطالة، فإذا أردنا أن تنهض البلاد ينبغي تشغيل المرأة جنبا إلى جنب مع الرجل وإذا وجدت عراقيل في التدرج أو التطور أو في الوصول إلى مواقع القرار علينا تطبيق نظام «الكوتا» لأن المرأة نصف المجتمع ووجب الدفع به إلى الامام إذا أردنا أن نتقدم.

م.ك : لكن الكوتا تتحقق بإرادة سياسية في مجال التمكين السياسي والمناصب السياسية ولكن هل من الممكن إستعمال الكوتا في مجال الوظيفة العمومية على مستوى الترقيات؟

يمكن تعميم نظام «الكوتا» على كل المجالات، حتى في القطاع الخاص وفي المؤسسات، ففي البلدان الغربية وصلت المرأة إلى مجالس المؤسسات ومراكز القرار بإعتماد هذا النظام.

م.ك : المرأة غير ممثلة بما فيه الكفاية في الحكومة الأخيرة ولا التي قبلها فلماذا هذا اللإقصاء للنساء حسب رأيكم ؟

الأخطر من الإقصاء في هذا الموضوع هو الحديث عن عدم وجود كفاءات نسائية، والحديث عن الكفاءة مقتصر اساسا على النساء دون الرجال فعندما تم تعييننا من طرف الحكومة (الوزيرات الثلاث) وقع التدقيق في سيرنا الذاتية والشهائد المتحصل عليها وكأن المرأة وحدها معنية بالشهائد العليا على خلاف الرجل الذي غالبا ما يستند على تجربته الذاتية والسياسية التي تكون كافية لأن تخول له الحصول على هذه المناصب.

م. ك : خلال إنجازنا لدورات تكوينية لفائدة النساء في مختلف ولايات الجمهورية تقول المشاركات أن المرأة أداؤها على الميدان في الشأن العام أقوى وفيه أكثر إرادة وأكثر عزيمة. ما رأيكم ؟

نعم، وسأوافيك بمثال يدعم قولك فعند تنقلي لمدينة قفصة اطلعت على حرفية تصنع ما يعرف بالمرقوم القفصي بالتعاون مع أفراد عائلتها والمنسوج الذي تنتجه عندما تشاهده تخاله لوحة زيتية رغم أنها امرأة أمية فان لديها إرادة على الخلق والتركيز بينما هو منسوج يدوي. فالإشكال الذي يكمن هنا ليس في كونها امرأة أمية أو متعلمة أو متحصلة على الدكتوراه أو الإجازة، الإشكال في توفر الفرصة مثلها مثل الرجل فالنساء فاعلات وقادرات على ملئ مكانتهن في المجتمع ومنحهن فرصة ليس من باب المجاملة بل لتوفر الكفاءة للقيام بدورهن لشغل هذا المنصب أو ذاك، فلا يمكن إقصاؤها ووضعها في آخر القائمة لكونها امرأة ولا يقع ترقيتها لأنها تحصلت على عطلة أمومة فعطلة الأمومة ليست عائقا ولا يجب أن تعطل المسار المهني للمرأة. وهذا موضوع من المواضيع الذي ينبغي علينا الإشتغال عليه على مستوى قانون الشغل وقانون الوظيفة العمومية ولا ينبغي أن يكون هذا السبب عائق أمام التطور المهني للمرأة.

العنف ظاهرة متفشية ولكنها ليست وليدة الثورة

م. ك : في تناول موضوع العنف يعتبر هذا الموضوع من المواضيع المحظورة قبل الثورة مما جعل النساء يستنبطن كل أشكال العنف المسلط عليهن سواء من خلال صمتهن إما خوفا أو حرجا اليوم سلطت الأضواء والأقلام حول هذا الموضوع فما هو مرد ذلك ؟ هل هو نتيجة تنامي هذه الظاهرة بعد الثورة وتفاقمها أم هو نتيجة اتساع دائرة حرية التعبير ؟

بالنسبة للعنف المسلّط على النّساء او الفتيات ليس وليد الثورة فقد كان موجود في المحيط العائلي وفي الفضاء العام ولكن كان مسكوتا عنه وعلى مستوى رسمي يعدّ من المواضيع التي لا ينبغي الحديث عنها ولكن عندما نتدارس هذا الموضوع مع اطباء الإستعجالي يقرون بكون حالات العنف الواردة على المستشفيات عددها مذهل هذا إلى جانب الحالات التي تقبع بالمنزل فتمحي آثار الضرب والعنف نتفشّي في كل الأوساط الاجتماعية وفي كلّ شرائح المجتمع المثقفة أو الأمية وهذا ليس حكرا على فئة دون اخرى ، الثورة مكنتنا من ان نتحدّث على العنف بصفة مباشرة والدراسة التي قام بها الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري حول العنف الأسري، قدمت ارقاما خلال سنة 2010 افادت بان 47.6 من النساء هن ضحيا العنف بمعدل امراة علة اثنين والعنف الجسدي 31.2 وهي مرتفعة ومخيفة في الآن نفسه.

م .ك : هل أن الأرقام المتوفرة هي تقتصر على ظاهرة العنف داخل الوسط العائلي فقط ؟

بالطبع لا فالنسب والأرقام المتوفرة هي حول العنف في الفضاء العائلي وفي الفضاء العام وكل مختلف اشكال العنف الجسدي واللفظي والمعنوي والعنف الإقتصادي سنتولى تحيين هذه الارقام بعد الثورة وسنقوم بعملية تقييم لهذه النسب هل تقلّصت ام ارتفعت على كلّ حال ما انطلقنا به يعدّ من الماضي وسنعمل على تقليص هذه الظاهرة والحدّ من تفشيها وما ورد في الفصل 46 من الدستور يعتبر تقدّما كبيرا ولا نجده في الدساتير الأخرى كون أن الدّولة «تلتزم بمكافحة العنف ضدّ المرأة» وفي هذه المرحلة نحاول إعداد قانون شامل لمكافحة العنف ضد المرأة لانها ظاهرة متفشية في المجتمع يجب معالجتها على جميع المستويات القانونية والتربوية والتوعوية وكذلك من جانب الإحاطة. سنبدا بوضع نص قانوني و ينبغي هنا وضع كلّ الآليات وكل الوسائل لمكافحة هذه الظاهرة.

م.ك : ندرك أن كتابة الدّولة للمرأة والاسرة بصدد إعداد قانون إطاري حول العنف المسلّط على النّساء وبالطبع ترافق هذا القانون الإطاري آليات ووسائل عمل لتطبيق هذا القانون هل بإمكانكم أن تحدّثونا على هذا القانون ومدى التقدّم في وضعه ؟

هذا القانون أردنا متابعته من خلال ما ورد في الدستور من ناحية الديمقراطية التشاركية وأردنا الإنطلاق في تدارس هذا المشروع بدا من المجتمع وبالتحديد مع المجتمع المدني نمدّهم بالنّتائج التي توصّلنا إليها ونقدّم لهم توصياتنا ليكون المشروع متماشى مع احتياجات المجتمع وكيفية ضمان الظروف لإنجاح المشروع. وقد قام فريق العمل بمسح كلّ النّصوص التي تتعرّض إلى مشكلة العنف وقدّمنا ما عملنا الى المجلس التاسيسي وقد تم النقاش مع النواب حول الموضوع وهذا لا يعتبر مضيعة للوقت بل بالعكس على قدر ما نستمع ونفسّر ونتغذى من آراء المجتمع المدني والمجتمع السياسي على قدر ما تكون النتيجة أو المشروع مطابق لتطلعات المجتمع ونحن الآن بصدد القيام بحلقات نقاش بين المجتمع المدني والسياسي.

م.ك : بالنّسبة للآليات هناك مركز لإيواء النساء المعنّفات هل وقع تفعيله أم لا ؟

لقد تمّ إحداث هذا المركز ولكننا فضلنا أن تكون إدارة المركز تحت إشراف المجتمع المدني (جمعية) ونظرا لحساسية هذا الموضوع فإن هذا المركز لا يمكن ان نفعّله الآن لأن الظروف الامنية غير متوفّرة وقد طلبنا من وزارة الداخلية القيام بدراسة لتوفير الحماية للموقع وبينت الدّراسة وجود العديد من الإخلالات حيث لا يمكن إعطاء إشارة الإنطلاق في تفعيله دون توفير الظروف الأمنية الملائمة وقد قدّمت لنا وزارة الداخلية بعد إجراء دراستها الميدانية بعض التوصيات ونحن في طور تكميلي إجرائي لها.

كما وقع التنسيق مع جمعية الهلال الأحمر التي ستعمل على تسيير هذا المركز ونحن مقتنعين بضرورة الإنطلاقة في تأمينه، ومن خلال الإقتداء بعدّة تجارب لمراكز معروفة ومماثلة عرفت بنجاحها لتفادي الوقوع في اخطاء ومن جهة أخرى سنعمل على تعميم التجربة في مدن اخرى وسنحاول أن تكون هذه المراكز ضامنة لسلامة النساء المعنّفات.

م. ك : تعيش تونس انتخابات تشريعية ورئاسية وقد ترشّح عدد ضئيل من النّساء (3 نساء فقط) للانتخابات الرئاسية وعدد محدود منهن داخل الأحزاب وعلى رأس بضع القوائم فلما هذا الغياب الكلّي للمرأة في المشهد السياسي ؟

لنكون متفائلين أنا بصدد متابعة رؤساء القوائم والعدد إلى حدّ الآن ضئيل جدّا رغم وجود العديد من الوجوه االنسائية ورغم تواجد عدد كبير من الكفاءات النسائية في المشهد السياسي إلا أنهن غير متواجدات على رأس قوائم الأحزاب وربما هو اختيار لهذه الاخيرة ولكن أتمنى أن تقدّم هذه الأحزاب أكثر فرص للسيدات على مستوى رئاسة القوائم.

م.ك : أبرمت كتابة الدولة للمرأة والأسرة إتفاقية شراكة مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات فما هي طبيعة هذه الشراكة وإلى ما يمكن أن تفضيه لفائدة نساء تونس ؟

هذه الإتفاقية تمكننا من التركيز على دور المرأة ومساهمتها في الإنتخابات وبالاساس توعية المجتمع وذلك من خلال التحاور والنقاشات وتوعيتهم بالرّهان التي خلّفته الإنتخابات السّابقة بالإضافة إلى أنّ هناك العديد المتدخّلين لا يعرفون كيفية إجراء عملية الإنتخابات وعلى ماذا سيقع الاختيار ؟ لذلك هناك عمل توعوي للنّاس لا يرتكز على التعريف على ماهي الانتخابات التشريعية وماهي الانتخابات الرئاسية ؟ وما ننتظره من هذه الأحزاب عند اختيارنا لقائمة من قوائمها ؟ ولا يمكنك اختيار قائمة بصفة اعتباطية أو إرضاء لزوجك أو والدك.... فأنت كمواطنة يجب أن تدرك دورك الفاعل في القيام بهذه العملية داخل مكاتب الانتخابات كمترشحة وكعضوة في مكتب..كما أن المحطات سوف لا تنتهي لأن العام المقبل سيشهد الانتخابات المحلّية لذلك يجب أن تلعب المرأة دورا رئيسيا في هذه الانتخابات ويجب الوقوف على النّقائص التي شهدتها انتخابات 2011 كما أننا متخوفون من عزوف الشباب من فتيان وفتيات على المشاركة في هذه الانتخابات والمشاركة في الحياة السياسية بمعناها النبيل لأن السياسة تخدم المواطنين وتخدم الشعب فاللامبالاة التي نجدها اليوم عند شبابنا تؤثّر سلبيا على سير العملية الانتخابات لأنه لا بدّ من وجود أمل حتّى تتقدّم البلاد ودور الشّراكة مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ومع العديد من الجمعيّات هدفها الأساسي إنجاح العمليّة الانتخابية وبطبيعة الحال نحن إدارة مرفق عام لا يوجد لدينا انتماء حزبي لكن الهدف هو توعية المواطنات بالاستحقاقات الانتخابية.

م.ك : ما نلمسه أن الشباب أصبح يعبّر عن مشاركته السياسية من خلال أشكال تعبيرية (إصدار أغنية، مسرح الشارع، الرّسم...) ليس بالضّرورة أن ينتمي إلى حزب ليشارك سياسياً فما رأيكم ؟

هذا شكل من أشكال التّعبير ولكن حتى وإن كان هذا التّعبير له فاعليّة وله تأثير ينبغي أيضا أن يشارك الشباب ويسجّل في الإنتخابات ويمارس حقّه الإنتخابي والعمل السّياسي ليس بالإنضمام إلى حزب بل أن تصوّت وتمارس حقّك يوم الإنتخابات ولا تعطي صوتك لغيرك وحتى لو تصوّت بورقة بيضاء وطريقتك في التّعبير أن تكون خارج قائمات التسجيل أو خارج القوائم الإنتخابية، نحن نبني مجتمعا ديمقراطيا نتعامل داخله عن طريق الاقتراع والتداول على الحكم عن طريق انتخابات شفافة وديمقراطية لذلك لا يجب أن تترك غيرك يحدّد مستقبلك الدّستور والقانون يضمن حقّك في الاقتراع لذلك يجب ممارسة الحق في الانتخابات كما يضمن لك الحق في التعبير الحر بواسطة أشكال تعبيرية مختلفة بعيدة كلّ البعد عن العنف لضمان سلميّة التعامل فيما بيننا.

م. ك : الحقّ في الانتخابات وقع استغلاله سنة 2011 بالنّسبة للمرأة الرّيفية والفئات الهشّة بطريقة سلبيّة ووقع استغلال أصواتهم هل هناك حملات توعية في هذا التوجّه ؟

نحن عندما فكّرنا في دور الدّولة في المجال الإنتخابي ركّزنا على الجانب التوعوي والعمل مع جمعيات المجتمع المدني والدور الاساسي في هذه العملية هو غرس الفعل المواطني.

م. ك : لكم سيدتي كلمة الختام

وما اريد إضافته أن الكريديف يعتبر مكسبا هاما بالنّسبة للدولة التونسية يجب الحفاظ على مكانته والعمل على تطويره وإشعاعه والكريديف له صدى طيب في المحافل الدولية لذلك وجب أن يسترجع مكانته وحيويته ونحن سنعمل جليا على مساندتكم ودعمكم.

حاورتها سنية زكري عميرة

المرأة التونسية والإنتخابات

ملف من إعداد سنية زكري عميرة وحنان شقرون

المرأة التونسية والإنتخابات : غياب أم تغييب

بقلم سنية زكري عميرة

تعيش تونس اليوم على وضع مسار انتخابي انطلق في أكتوبر 2014 مع الانتخابات التشريعية ليتواصل مع الرئاسية في نوفمبر 2014 وستشهد سنة 2015 الانتخابات البلدية.

ويعتبر المسار الانتخابي ركيزة أساسية لنجاح المسار الديمقراطي للبلاد التونسية وبناء تونس الحديثة والخروج بها من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة البناء والتأسيس الذي يستوجب مشاركة كل القوى الفاعلة بالبلاد ومختلف شرائح المجتمع التونسي رجالا ونساء شبابا وشيبا هته الشرائح التي ساهمت في ثورة 14 جانفي 2011 وكانت فاعلة ومؤثرة على صياغة الدستور بواسطة الحراك المستمر وبحملات المناصرة وبالاحتجاجات التي عبر من خلالها مختلف شرائح المجتمع على رفضهم لبعض ما ورد في النسخة الأولى للدستور.

وقد كان للمرأة التونسية دورا كبيرا في الحراك الاجتماعي والسياسي بتونس من أجل حماية حقوقها ودعم مكاسبها وكان للنساء تأثير ودور في دسترة حقوقهن.

ومن الواضح أن نساء تونس متواجدات بكل ثقلهن في الحياة العامة والسياسية وعلى مستوى العمل الميداني والحراك في العمل القاعدي سواء على المستوى العمل الجمعياتي أو الحزبي ولكننا نجدها غائبة أو مغيبة في مواقع القرار والمسؤولية في مستوى الشأن العام بصفة عامة.

وهي مسألة تعاني منها المرأة التونسية على مستوى شراكتها في الحياة السياسية والاقتصادية حيث نجد لها مساهمة فاعلة من حيث النوع والعدد، إلا أنها تهمش على مستوى أخذ القرار في هده المجالات حيث نجد النسب ضئيلة جدا وهو أمر يعود إلى أسباب عديدة منها الذاتية المتصلة بالمرأة ومدى استعدادها لخوض الحياة السياسية ومنها الاجتماعية والمتعلقة بالعقلية ورفض الرجل أو المجتمع الذكوري لأن تكون المرأة على راس مؤسسات الدولة ومحاولات إقصائها... 4 لكن تونس اليوم تعيش مرحلة بناء يستوجب أن تكون فيها المرأة شريكا فاعلا وليس مكملا أو وسيلة تستعمل من قبل السياسيين والفاعلين.

تزخر تونس بالكفاءات النسائية اللواتي يشكلن قوة دفع من حيث العدد فنسبة النساء بتونس يفوق الخمسين بالمائة من السكان وقوة دفع من حيث الكفاءة حيث أن نسب الطالبات تفوق 50 بالمائة وهن أغلبهن متفوقات، إلا أنه من المفارقة أن نسب البطالة هي في صفوف النساء أكثر من الرجال باعتبار أن التوظيف بالقطاع العام يرتكز علة التميز بين الرجل والمرأة لصالح الرجال باعتبار أن المرأة هي دوما في نظرهم مشروع أم وربة أسرة مما قد يؤثر على أدائها المهني وهو أمر غير موضوعي لأنه لا يرتكز على دراسة موضوعية وعملية باعتبار أن تغيب الرجال بدون موجي قد يكون أحيانا أكثر من تغيب النساء لظروف أسرية.

كما أن الاداء المهني للنساء غالبا ما يتسم بروح المسؤولية وبعطاء مكثف وفاعل.

إذن تشكل نساء تونس اليوم قوة فاعلة في مختلف المجالات وهو ما يدعو إلى مزيد تمكينها اقتصاديا وسياسيا وهو ما يسعى إلى تحقيقه مكونات المجتمع المدني والمؤسسات العاملة في مجال النهوض بالمرأة.

ففي سنة 2011 فرض المجتمع المدني مبدأ التناصف من أجل نفاذ المرأة إلى المجلس التأسيسي بنسبة تتناسب مع دورها في المجتمع وبطريقة تنصفها وتمنحها حقها في أن تكون موجودة بنفس ثقل الرجال إلا أن النتائج كانت على خلاف المأمول، حيث أن طريقة اعتماد هذا المبدأ لم يخول لها ولوج نصف المجلس فقد غيبها رؤساء الأحزاب حتى التقدمية بل النسبة الكبرى التي نفذت إلى المجلس كانت من غير التقدميين.

وتواصل حراك المجتمع المدني وشركاءه في حملات حشد ومناصرة لتقنين هذا المبدأ وخرجت المرأة التونسية تطالب بحقوقها كاملة ومنها حقها في مواقع القرار والمسؤولية ومرة أخرى تتغيب المرأة عن الحكومات المتعاقبة لما بعد الثورة والأخطر من دلك أن يبرر المسؤولين عن تعيين الحكومة غياب المرأة بغياب الكفاءات النسائية لتولي مناصب قيادية أو حقائب بالحكومة ،وكالعادة أسندت لهل بعض الحقائب التقليدية والنمطية من دلك حقيبة المرأة والصناعات التقليدية والسياحة.

وجاء القانون الانتخابي ليقنن قانون التناصف ولكن بطريقة لا يمكن أن تضمن البتة تواجد المرأة بمجلس النواب بطريقة تناصفيه مع الرجل حيث عاودنا سيناريو 2011 بإخراج أسوأ حيث قدر المجتمع المدني لتراجع النسبة وتقلصها في قوائم الأحزاب بجميع توجهاتها حيث لم يعتمد التناصف بطريقة أفقية وعمودية بالقوائم كما طالب به المجتمع المدني، حيث اقتصرت الأحزاب على ترشيح عدد ضئيل من النساء على رأس قوائمها.

وأمام هذا المشهد الذي يغيب المرأة ويقصيها على أن تكون المرأة ممثلة في مجلس النواب لتعبر بصوتها ومبادئها وخلفياتها وثقافتها المتنوعة والمختلفة وعن احتياجات مجتمعها في مختلف المجالات سنجد أنفسنا حتما أمام مشهد مشابه إن لم يكن أكثر تهميشا وإقصاءا للمرأة في المواعيد الانتخابية الأخرى كالرئاسية وأهمها البلدية بالنسبة للنساء وهو موضوع يشغل العديد من المؤسسات الحكومية والدولية والأطراف الفاعلة التي تعمل جاهدة من أجل تمكين المرأة سياسيا وإدماجها في الحكم المحلي والتنمية الجهوية وهو تمشي شامل انخرط فيه مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة من منطلق اختصاصه كمركز علمي ونواة بحث حول قضايا المرأة والية دعم ومناصرة لحقوق المرأة من أجل الحفاظ عليها والعمل على تطويرها وتدعيمها.

وفي هذا الإطار يندرج هذا الملف الصحفي حول النساء والانتخابات في تونس الذي حاولنا من خلاله التعرف على تجارب بعض النساء المنخرطات في هذا المسار الانتخابي من خلال محاورتهم والتعرف على الصعوبات والإخلالات من خلال تحقيق صحفي ونشر بعض المداخلات لمجموعة من المختصين ذوي العلاقة بهذا الموضوع.

جنان الإمام :

«درجة تنمية المجتمعات وديمقراطية الأنظمة تقاس بمقدار قدرتها على إدماج النساء في الحياة العامة»

السيدة جنان الإمام ،باحثة وأستاذة جامعية في القانون العام بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس. تعمل على جملة من المسائل المتصلة بعملية الانتقال الديمقراطي وبناء المؤسسات الديمقراطية وتعزيز الحكم المحلي والمساواة بين الجنسين، أنجزت عدة دراسات ومداخلات وكان لها مساهمات كمستشارة لدى جمعيات تونسية ومنظمات دولية حول هذه المواضيع.

ساهمت في تأسيس الجمعية التونسية للدراسات السياسية، والرابطة التونسية للدفاع عن الحريات الفردية والجمعية التونسية للنساء الحقوقيات.

خاضت تجربة سياسية، تمثلت أساسا في المشاركة في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في 2011 كرئيسة لقائمة القطب الديمقراطي الحداثي في دائرة نابل 1.

انتميت الى حركة التجديد ثم الى المسار الديمقراطي الاجتماعي الى موفى 2012. وشاركت كعضوة مستقلة في انشاء التنسيقية الجهوية لجبهة الانقاذ بنابل والنشاط في اطارها صائفة - خريف 2013.

مجلة الكريديف إلتقت السيدة جنان الإمام للتعرف على تجربتها كإمراة تونسية خاضت التجربة الانتخابية وكحقوقية وإمرأة قانون للتعرف على رأيها في القانون الانتخابي التونسي.

خضت تجربة الإنتخابات في سنة 2011 فلو تحدثينا عن هذه التجربة ؟

شاركت في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي وكنت رئيسة قائمة القطب الديمقراطي الحداثي في دائرة نابل1، وأظن أن ترشيحي جاء نتيجة للانشطة المكثفة التي قمت بها بصفتي أستاذة قانون دستوري منذ موفى جانفي 2011 حيث قمت بتقديم مداخلات والمشاركة في عدة ندوات حول الإشكالات القانونية والسياسية المقترنة بتحديات المرحلة الانتقالية وانتخاب المجلس الوطني التأسيسي. وقد سعدت كثيرا بخوض هذه التجربة الهامة، فانتخابات 2011 هي أول انتخابات حرة وتنافسية تنظمها تونس وهي بالتالي رمز للقطيعة مع نظام حكم مستبد ولى و مضى وتؤسس لنظام جديد نأمل كلنا أن يكون ديمقراطيا. ولكن لم يكن من السهل استبدال قبعة الجامعية بقبعة امرأة السياسة لاختلاف المناهج و الأهداف و المناخات حيث كان هذان الوجهان حاضران خلال حملتي الانتخابية بكل ما في ذلك من ايجابيات و تناقضات في بعض الأحيان. وقد مكنتني المشاركة في هذا الحراك من الانتقال من موقع الدارسة للظواهر السياسية إلى موقع المشاركة في الفعل السياسي وهو ما أضاف لي الشيء الكثير فقد مثل العمل الميداني فرصة للحديث مع المواطنين والمواطنات في الأماكن العامة وفي المدن و الأرياف (أسواق أسبوعية، ساحات، محلات أمام المصانع، أحياء سكنية...) في المعتمديات ال9 التي تتكون منها دائرة نابل 1 والاستماع الى مشاغلهم واطلاعهم على برنامجنا الانتخابي.

صعوبات بالجملة تجاوزتها بالشجاعة والعزيمة

ماهي الصعوبـــات التي إعترضـــت سبيلك لكونك إمـــرأة ؟

في البداية لم تكن هذه الصعوبات جلية بالنسبة لي أو ربما منعني حماسي من تقديرها بشكل واقعي. فقد تميزت الأجواء التي تم فيها ترشيحي لرئاسة القائمة بالايجابية حيث كان ذلك محل ترحيب من العديدين داخل الائتلاف الانتخابي الذي أمثله وحتى خارجه خصوصا

وأن القطب جسد ايمانه بمبدأ المساواة وعدم التمييز بين النساء والرجال بالتزامه تلقائيا باحترام مبدأ التناصف في ترؤس قائماته. ولكن سرعان ما برزت محاولات بعض أعضاء فريق الحملة الانتخابية للتحكم وفرض أرائهم بتعلة عراقة تجربتهم الحزبية! ووجدت نفسي في مواجهة مفتوحة معهم بشكل استنزف جهود المجموعة في مهاترات وقلاقل مفتعلة و هو ما أثر سلبا على الأجواء و على نجاعة العمل الميداني. وأنا متأكدة أن بروز نزعة السيطرة لدى هذه العناصر ورغبتهم في افشال القائمة كان سببها الرئيسي أني امرأة.

من جهة أخرى مثل تمويل الحملة الانتخابية صعوبة أخرى بالنسبة لي اذ أن التمويل العمومي لم يكن كافيا لتغطية كل نفقات الحملة وكان من الضروري البحث عن دعم بعض الخواص. ولكن باستثناء مساعدة بعض الأصدقاء، لم نستطع استقطاب ممولين اذ أنه كان من الصعب اختراق و اقناع شبكات التمويل، التي عادة ما تكون ذكورية، بدعم امرأة مرشحة في أول تجربة انتخابية لها. وقد بين إستطلاع للإتحاد البرلماني الدولي ل 300 من عضوات البرلمانات من النساء بأنهن يعتبرن الحصول على التمويل العقبة الأساسية في دخول المرأة إلى السياسة خصوصا اذا أخذنا بعين الاعتبار الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية للنساء و خصوصا الشابات.

كما شكل الوصول الى الاعلام تحديا اخر اذ كان من الصعب بالنسبة لي جلب اهتمام وسائل الاعلام والتمتع بتغطية اعلامية لحملتي الانتخابية اذ أن المنابر الاعلامية التي فتحت أبوابها نسبيا للنساء الحقوقيات للمساهمة في نشر الثقافة القانونية والسياسية الديمقراطية مباشرة بعد الثورة (وكنت من بينهن) أوصدت منابرها في وجه النساء المترشحات عندما أصبح الأمر يتعلق بالمنافسة على القيادة السياسية. وقد بينت الأستاذة سناء بن عاشور في دراسة قدمتها حول رصد تغطية الاعلام التونسي لحملات النساء المترشحات لانتخابات 2011، أن وسائل الاعلام لم تكن متوازنة في تغطية الحملات الانتخابية اذ لم تتجاوز تغطية الاعلام التونسي للنساء المترشحات 5 في المائة من المساحة المخصصة للحملة.

ولكني أعتبر أن الصعوبة الأكبر كانت تكمن في الإطار العام الذي دارت فيه الانتخابات والذي طغى عليه الخطاب الشعبوي و الاستغلال المجحف للمنابر الدينية بغرض الدعاية السياسية والتي كانت في مجملها معادية لمشروع الدولة المدنية الديمقراطية ومكتسبات المرأة التونسية وتمتعها بحقوق متساوية مع الرجال وقد شكل ذلك عقبة كبرى بالنسبة لي للقيام بحملتي الانتخابية في بعض الأحياء وحتى في بعض البلدات في دائرتي الانتخابية حيث كان التحريض ضد الائتلاف الذي أمثله على أشده.

المترشحين من الرجال كيف كان تعاملهم أو تصرفاتهم معك ؟

كانت الأجواء جيدة يسودها التضامن والاحترام. ولم أجد أية صعوبات في التعامل مع المترشحين من الرجال تماما مثلما كان الأمر بالنسبة للمترشحات اذ أن التقدير وتبادل الخبرات كان هو العنصر الأساسي في علاقتنا وقد حرصنا على أن نشكل فريق حملة متضامن ومتكامل. وقد أبدى زملائي في القائمة تقديرا للاضافة التي قدمتها أثناء الحملة بحكم اختصاصي القانوني وسهولة التواصل مع المواطنين.

كيف تقبل المواطنين بجهتك ترشحك على رأس قائمة بدائرتهم ؟

يمكن أن أقسم المواطنين والمواطنات الذين التقيتهم أثناء الحملة الانتخابية إلى ثلاثة فئات :

فئة أولى لا تعرف القطب ولا تعرفني شخصيا ولكنها ترغب في أن تعرف من أنا ومن أمثل وماهو برنامجنا الانتخابي اضافة الى عدة استفسارات أخرى ذات صبغة قانونية حول وظائف المجلس التأسيسي وأهمية الدستور وعلاقة ذلك بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وتعد هذه الفئة الأهم من حيث العدد ومثل استقطابها رهانا حقيقيا. أما الفئة الثانية فقد كان موقفها من الائتلاف الذي أمثله ومني شخصيا سلبيا: فنحن إما شيوعيون، ملحدون «ضد الإسلام و قيمه» و مع الانحلال الأخلاقي و التغرب الحضاري أو متواطئون مع النظام

السابق لأن بعض مكونات القطب (حركة التجديد) كانت موجودة قبل 14 جانفي 2011 وهو كان في حسب اعتقادهم لاعتبار الحركة من الأحزاب الكارتونية، وبرر البعض الاخر عداءهم بمشاركة رئيس حركة التجديد في الحكومة الانتقالية الأولى. الفئة الثالثة كان موقفها ايجابيا و يمكن تفسير ذلك بعدة أسباب مثل الثقة في القطب بناء على رؤيته المجتمعية بخصوص المساواة بين المرأة و الرجل، التي لم تبق حبرا على ورق بل جسمها من خلال التناصف بين النساء والرجال على مستوى رئاسة القائمات، و برنامجه الدستوري و السياسي والاقتصادي اضافة الى ايمانهم بجدية ترشحي وقيمة ما يمكن أن أقدمه في العملية التأسيسية وتقوم هذه الثقة على عناصر شخصية و عائلية و مهنية.

كيف تجاوزت الصعوبات ؟

حاولت تجاوز الصعوبات التي اعترضني أثناء الحملة الانتخابية بالحرص على ضرورة تنقية الأجواء داخل فريق الحملة والمحافظة على الشحنة الايجابية وقد عملت على تحفيز زملائي وتشجيعهم اضافة الى التشبث بالحوار والتواصل مع الاخرين رغم الاختلافات والتحلي برباطة الجأش والشجاعة ايزاء التهجمات.

هل ستكررين التجربة في إنتخابات 2014 ؟

رغم تعدد العروض لم أ قبل الترشح للانتخابات التشريعية المقررة في أكتوبر 2014 وقد لامني على ذلك الكثيرون وهذا في حد ذاته دليل ثقة ومحبة. قراري هذا جاء بناء على قراءة واقعية ومسؤولة للسياق العام وحرصا مني على الحفاظ على المصداقية التي أتمتع بها. فمن بين الدروس التي استخلصتها من تجربة 2011، أن النجاح في الانتخابات يتطلب أساسا وجود فريق عمل متماسك ومنظم ومنضبط و الة انتخابية قوية وهو غير متوفر بالنسبة لي الآن. فأنا ضد المشاركة لمجرد المشاركة والبحث عن موطئ قدم على الخارطة السياسية. خيرت أن أواصل النشاط في الدفاع عن المشروع الديمقراطي والتقدمي في هذه البلاد من موقعي كجامعية وباحثة وناشطة في المجتمع المدني في مجال التوعية والتكوين لدعم ثقافة المساواة والتعددية. من جهة أخرى أنا أدرك تماما أنه من واجبي أن لا أخيب انتظارات كل من يثقون بي فهم خزّانُ للأمل في الغد والسياسة هي أيضاً إدارةُ الأمل والأهم في نظري هو المساهمة في إظهار أن هناك دائما خيارا آخر وصوت اخر وقيم وأخلاقيات للعمل السياسي تحترم ذكاء التونسيين والتونسيات.

النساء في المناطق الداخلية يعشن عزلة عن الفضاء العام

إشتغلت حول موضوع المرأة والانتخابات في بعض المناطق الداخلية، فكيف بدا لك الوضع في هذه المناطق ؟

يجب التذكير أولا بأن النساء، وبقطع النظر عن المنطقة التي ينتمين اليها في تونس أو خارج تونس، عادة ما تواجهن عوائق عديدة تحرمهن من المشاركة الفعلية في ادارة الشأن العام وهذا الوضع هو نتاج لتراكمات حضارية تقوم على دونية المرأة والتقسيم التقليدي للأدوار حيث ينحصر دور النساء في المجال الأسري والخاص في حين يحتكر الرجال كل الأدوار المتصلة بالشأن العام والقيادة في المجتمع، وهو ما ولد هشاشة النساء اقتصاديا واجتماعيا. وتتخذ هذه الظواهر أبعادا أكثر حدة وبالتالي أشد خطورة في المناطق الداخلية ، على الرغم من وجود اختلافات حسب الوسط -ان كان حضريا أو ريفيا- وحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية للنساء والاعتبارات المتصلة بالأمن.

وقد كانت لي فرصة العمل في الشمال والوسط الغربي والجنوب في اطار برامج لدعم الديمقراطية المحلية وبناء وتطوير قدرات القيادات النسائية المحلية وقد عاينت صعوبة الوصول الى النساء في تلك المناطق حيث كان أغلب المشاركين في الورشات من الرجال. فالنساء، للأسباب التي ذكرناها، يعشن في العديد من الأحيان عزلة حقيقية عن الفضاء العام وما فيه من فرص لتطوير قدراتهن وقد مثل بالتالي استقطاب النساء للمشاركة في ورشات التكوين في هذه الجهات تحديا حقيقيا تطلب بذل مجهود كبير فما بالك عندما يتعلق الأمر بالمشاركة في تسيير شؤون قراهن أو مدنهن !

من جهة أخرى اعتبر بعض الحاضرين في الورشات أن موضوع مشاركة النساء في الانتخابات كان مسقطا فهو لا يمت بصلة للاشكالات الحقيقية وذات الأولوية في جهاتهم مثل التنمية العادلة والتشغيل. وكان دحض هذه الأفكار وتعديلها تحديا حقيقيا فقد كان المطلوب ابراز من خلال الأمثلة والتجارب كيف أن تعزيز دور النساء و مشاركتهن في الحياة العامة مسألة مركزية لتحقيق التنمية و الديمقراطية وأن كل تهميش تتعرض له النساء على مستوى المؤسسات السياسية التشريعية والتنفيذية والمحلية يحد من جودة الحكم الديمقراطي و يحرم من الاستفادة منهن باعتبارهن قوة ايجابية لتحقيق التغيير الاجتماعي.

وقد انتبهت من خلال بعض الشهادات الى خطورة بعض الظواهر التي تجعل النساء على هامش المواطنة مثل عدم علم البعض بالانتخابات أو المقاطعة لها لأنها حسب قولهن لن تغير واقعهن المتردي اضافة الى التجاوزات التي حصلت في انتخابات 2011 خاصة في مكاتب الاقتراع في المناطق الريفية والمتمثلة أساسا في التصويت الأسري والتصويت بالوكالة وهي ظواهر تميز المجتمعات الذكورية التقليدية حيث لا تحظى المرأة بالحرية الكافية لاتخاذ خيارات مستقلة. ولا يمكن التصدي لكل هذه العوائق فعليا الا بتظافر جهود المجتمع المدني والدولة في محو الأمية ودعم معرفة النساء بحقوقهن للتمتع بها والنهوض بأوضاعهن القانونية والاجتماعية والسياسية ودعم النضج الانتخابي للنساء.

ماهي صورة المرأة الممارسة للعمل السياسي في هذه المناطق الداخلية ؟

لا تزال البيئات المحلية متأثرة بشكل كبير بالنظام التقليدي الأبوي القائم على احتكار الفضاءات العامة ومراكز أخذ القرار السياسي من طرف الرجال ودونية النساء وعدم الاعتراف لهن بروح المبادرة وبحق تقلد الوظائف العامة والمناصب السياسية. وتكون نظرة المجتمع للنساء اللاتي تخرقن هذه النواميس سلبية ورادعة للنساء الأخريات للانخراط في الشأن السياسي. فالصورة النمطية للنساء المشتغلات بالسياسة تحملهن وزر الأزمات الاجتماعية و تدهور الأخلاق وتفاقم العنف والتفكك الأسري.

ولكني على ثقة بأن الحراك الشعبي الذي عاشته تونس شتاء 2011 والذي ساهمت فيه النساء للمطالبة بالشغل والحرية والكرامة في الجهات الداخلية أيضا وتضحية البعض بأرواحهن من أجل المجموعة من شأنه أن يجعل صورة المرأة القيادية أكثر ايجابية. كما أني واثقة من أن التشريعات الجديدة التي تقر التناصف والتناوب بين النساء والرجال في الانتخابات التشريعية تمثل رافدا من روافد التغيير الاجتماعي الذي سيفرز قيادات نسائية جديدة محليا ووطنيا وهو ما من شأنه أن يطور تدريجيا العقليات داخل مجتمعنا.

حسب رأيك هل هناك إختلاف بين أداء المرأة السياسي وأداء الرجل وأين تكمن أوجه الإختلاف؟

ان الاشتغال بالسياسية يقتضي حسب رأيي درجة كبيرة من محبة الناس والاهتمام بمشاغلهم والسعي الى ايجاد حلول لها. فطبيعة العمل السياسي بالنسبة للرجال والنساء على حد السواء تتمثل في الاهتمام بالشأن العام.

وأظن أنه من الخطئ أن نفاضل بين اداء الرجل والمرأة في هذا المجال فالمسألة تختلف بحسب المبادئ والمثل التي يمثلونها ويدافعون عنها. ولكن ما يمكن ملاحظته انطلاقا من الدروس المستخلصة من بعض

التجارب في العالم أنه متى تقلدت النساء مسؤوليات سياسية عليا، عرفت هذه البلدان تطورات إيجابية في مجالات التعليم والبنية التحتية والصحة، وتدابير ملموسة لجعل الديمقراطية أكثر فعالية. كما أن وجود المرأة في السياسة يضمن تمثيل اهتمامات النساء والناخبين المهمشين ويساهم في تحسين الاستجابة الى انتظارات الشرائح الاجتماعية الأكثر هشاشة في عملية صنع السياسات العامة. والنساء في السلطة هن أقرب الى تجسيد المثل الديمقراطية حيث تعملن بطريقة أقل هرمية وأكثر تشاركية مقارنة بزملائهن الرجال. كما بينت العديد من التجارب أن النساء يمتلكن قدرة أكبر على تجاوز الحواجز التي يفرضها الانتماء الى الأحزاب السياسية، حتى في المنظومات الحزبية الأكثر انضباطا.

النســاء من القــوى الدافعــة للتغييــر

توجد المرأة على المستوى القاعدي وتغيب في مواقع القرار، مامرد ذلك حسب رأيك ؟

لابد من التذكير أولا بأسباب ضرورة تواجد النساء في مراكز صنع القرار، فدرجة تنمية المجتمعات وديمقراطية الأنظمة أصبحت تقاس بمقدار قدرتها على ادماج النساء في حياة المجتمع ومؤسسات الحكم. ومع تطور المشاركة السياسية النسائية تنامى تأثيرهن في بلورة السياسات العامة واصدار القوانين التي تأخذ بعين الاعتبار حاجياتهن وتحمي حقوقهن. في تونس، تعد النساء من القوى الدافعة للتغيير كناشطات ومشاركات خلال المظاهرات التي أدت إلى ازاحة الرئيس السابق عن الحكم وخلال الحراك الشعبي الذي رافق المسار التأسيسي. ولكن كان تمثيلهن متواضعا في مختلف الهيئات الانتقالية المحدثة في فيفري 2011. أما على مستوى الحكومة فحضورها هزيل لا يتعدى وزيرتان وكاتبة دولة حاليا. ونلاحظ نفس الشيء على مستوى النيابات الخصوصية للبلديات وعلى رأس الادارات اللامحورية. أما بالنسبة للمجالس المنتخبة، نلاحظ أنه في الوقت الذي تشارك فيه النساء أكثر فأكثر في العملية الانتخابية كمقترعات (أكثر من 45٪ من الناخبين المسجلين في انتخابات المجلس التأسيسي) لا يزال عددهن متواضعا كنائبات على الرغم من تمتع النساء في تونس بحقوقهن السياسية منذ 1957 واعتماد مبدأ التناصف انطلاقا من سنة 2011، اذ تقدر تمثيلية النساء في المجلس التأسيسي بنسبة 29٪ من المقاعد باعتبار أن 7٪ من القائمات فقط كانت تترأسها نساء.

واليوم ونحن على ابواب انتخابات تشريعية جديدة من المنتظر أن يتكرر نفس سيناريو 2011 حيث فضلت كل الأحزاب منح ثقتها لقيادات رجالية وهو دليل قاطع على ان الطريق لا يزال طويلا لإدراك المساواة الحقيقية بين النساء والرجال في تولي المسؤوليات السياسية.

ويرجع انحصار مشاركة النساء في ادارة الشأن العام الى جملة من العوامل كنا قد ذكرناها سابقا ويمكن تلخيصها في تجذر الصور النمطية التي تجعل من السياسة شأنا ذكوريا، تأنيث البطالة والفقر والأمية، تعدد الاعباء اليومية للنساء وعجزهن عن التوفيق ما بين الحياة العائلية والمسيرة المهنية في ظل غياب المرافق الاجتماعية الضرورية لتخفيف العبئ عليهن، ضعف حضورهن في الهياكل القيادية للأحزاب السياسية حيث عادة ما يعتبرن بنوكا للاصوات لا مشاركات نشطات في هيئات صنع القرار داخل الاحزاب.

كمختصة في القانـون، ماهو تقييمك لقانـون التناصـف ؟

لقد أدرج المرسوم عدد 35 لسنة 2011 المتعلق بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي لأول مرة في التشريع التونسي اجراءات ايجابية لدعم التمثيلية السياسية للنساء من خلال اعتماد مبدأ التناصف بين الرجال والنساء و ترتيب المرشحين صلب القائمات على أساس التناوب بين النساء و الرجال. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع عدد النساء المترشحات داخل القائمات، غير أن استبعاد الأحزاب السياسية للنساء من ترأس القائمات (7% فقط من القائمات ترأستها نساء) أدى إلى إضعاف حظوظهن في النجاح وهو ما يفسر تواضع نسبة تمثيلية النساء داخل المجلس والتي تقدر ب 29.03% من جملة النواب.

لذلك فإن اعتماد قانون التناصف ضروري لتطوير الممارسات السياسية والعقليات وهو خطوة في الطريق الصحيح لدعم تمثيلية النساء. ولقد أثبتت تجربتنا في تونس وتجارب أمم أخرى أن تمتع المرأة بحقوق متساوية فعليا مع الرجل لا يمكن أن يتحقق باعتماد سياسات محايدة تجاه النوع الاجتماعي فمثل هذه السياسات من شأنها أن تؤبد عدم المساواة بين الجنسين لأنها لا تأخذ في اعتبارها التمييز التاريخي الذي أفضى إلى الجور اقتصادياً واجتماعياً على المرأة. وتثبت الدراسات أن الدول التي لها نسبة مرتفعة من النساء في المجالس المنتخبة هي تلك التي تستعمل أحد الاجراءات الايجابية في تشريعاتها أو دساتيرها اذ تطبق 108 دولة نظام الحصص الدستورية أو القانونية أو نظام الحصة الارادية (يرجع لخيار الحزب السياسي) أو نظام المقاعد المخصصة للنساء. وقد كان لهذه التدابير الايجابية اهمية حاسمة في تحسين تمثيل النساء في مراكز صنع القرار.

هل القانون الانتخابي الجديد أنصف المرأة ؟

للأسف لم يستخلص المجلس الوطني التأسيسي دروس انتخابات 2011 ولم يسع الى تطوير مكتسبات مرسوم 2011 اذ اكتفى الفصل 24 من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 والذي يتعلق بالانتخابات التشريعية والرئاسية والاستفتاء، بالتنصيص على «أن الترشحات في الانتخابات التشريعية تقدّم على أساس مبدأ التناصف بين النساء والرجال وقاعدة التناوب بينهم داخل القائمة ولا تقبل القائمة التي لا تحترم هذا المبدأ إلا في حدود ما يحتّمه العدد الفردي للمقاعد المخصصة لبعض الدوائر». وهو ما يعني أنه تماما مثل الفصل 16 من مرسوم 2011، اشترط القانون الجديد التناصف داخل القائمات الانتخابية دون فرض التناصف أيضا على مستوى رئاستها.

وقد كان هذا الخيار محل استهجان العديد من الناشطين في مجال الدفاع عن حقوق النساء وحقوق الانسان كما طعن عدد من النواب في دستورية الفصل 24 أمام الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين باعتبار أنه يتعارض مع الفصل 46 من الدستور الجديد الذي يضع على عاتق الدولة جملة من الالتزامات هي: دعم وتطوير مكتسبات المرأة وضمان تكافؤ الفرص والسعي إلى تحقيق التّناصف بين المرأة والرّجل في المجالس المنتخبة وهو ما يعني حسب الطاعنين أن الدستور يرسى مبدأ التناصف لا على مستوى قائمات المترشحين بل أيضا في تركيبة المجالس المنتخبة وهو ما يقتضي حتما التنصيص أيضا صلب القانون الانتخابي على التناصف الأفقي. فالتناصف العمودي، أي على مستوى الترشحات، أفضى في انتخابات المجلس التأسيسي الى تمثيلية النساء بنسبة أقل من 30% و أدى في تشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الى انحصار تمثيلية النساء الى 3/1.

وقد كان للهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين رأي اخر حيث اعتبرت في قرارها عدد 2 بتاريخ 19 ماي 2014 أن القانون الانتخابي لم يخرق الدستور.

وخلاصة القول أن ارادة التفعيل الجدي لمبدأ التناصف، الذي هو مبدأ دستوري، غائبة تماما فالمجلس التأسيسي و الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين والأحزاب السياسية فوتت على نفسها انصاف النساء وعليه لا بد من العمل الجدي وتكثيف حملات المناصرة لتلافي هذا الاخفاق في المواعيد الانتخابية المقبلة.

ماهي النقائص والثغرات التي لاتزال في الجانب القانوني لتمكين المرأة سياسيا ؟ وكيف السبل لتدارك هذه النقائص ؟

ان تمكين النساء سياسيا يفترض تمتعهن بباقي الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية فهذه الحقوق مترابطة ببعضها البعض وهي جزء لا يتجزأ من حقوق الانسان. وبالرغم من أهمية الترسانة القانونية الضامنة لحقوق النساء في تونس فان استمرار بعض بؤر اللامساواة في التمتع ببعض الحقوق (في مجال العلاقات الأسرية) يفرض تدخل المشرع لتنقيح القوانين وجعل المنظومة القانونية التونسية منسجمة مع نص الدستور ومع الالتزامات الدولية لتونس في مجال المساواة بين النساء والرجال ونبذ التمييز ضد المرأة.

أما بالنسبة للقواعد المنظمة للمشاركة السياسة للمرأة، سبق وذكرنا ان ضعف تواجد النساء في مواقع القرار وطنيا ومحليا يشكل نقطة سلبية في مسارنا الانتقالي ويتطلب تجاوز هذه الهنات سن تشريعات جديدة تقر التناصف الأفقي الى جانب التناصف العمودي (القانون الانتخابي الجديد المتعلق بالبلديات والمجالس الجهوية) ووضع سياسات واليات واستراتيجيات متكاملة لجعل مشاركة المرأة في الشأن العام أكثر فاعلية.

كما أدى اعتماد تشريعات مؤطرة للأحزاب محايدة على مستوى النوع الاجتماعي الى ضعف حضور النساء في الأحزاب السياسية وغيابهن على مستوى الهياكل القيادية الحزبية. وهو ما يستدعي تنقيح قانون الأحزاب بشكل يطور تواجد النساء والشباب في الاجهزة القيادية للاحزاب السياسية وفي هياكلها الجهوية والمحلية اضافة الى اعتماد اجراءات لتحفيز الأحزاب على دعم تمثيلية النساء داخلها والعمل على تطوير قدراتهن.

وقد التجأت بعض الدول الى سن تشريعات في هذا المجال ففي المغرب، ينص الفصل 26 من القانون التنظيمي رقم 29.11 (2011) الخاص بالأحزاب السياسية على ضرورة مشاركة المرأة في التنظيمات الحزبية معتمدا نظام الحصة/الكوتا (نسبة الثلث لفائدة النساء داخل أجهزته المسيرة وطنيا و جهويا). كما يشترط الفصل 29 من نفس ذلك القانون تنصيص النظام الأساسي لكل حزب على لجنة المناصفة و تكافؤ الفرص.

الى جانب هذه التدابير التشريعية هنالك حاجة ماسة إلى تظافر الجهود (الدولة، منظمات المجتمع المدني، الاعلام، الأحزاب) لنشر ثقافة المساواة وعدم التمييز ورفع الوعي بشكل فعال لدى الرجال والنساء بأهمية مواطنة النساء حتى تزول الفجوة بين النصوص القانونية والواقع.

حاورتها سنية زكري عميرة

آمنة منصور القروي :

«لا بد من توحيد الصفوف بين النساء والرجال من أجل المصلحة الوطنية»

آمنة منصور القروي رئيسة الحركة الديمقراطية للإصلاح والبناء، متزوجة وأم لثلاثة أبناء، ودرست الاقتصاد والتصرف بجامعة ستراسبورغ وحصلت على الأستاذية في الاختصاص المذكور سنة 1986 ثم عادت إلى تونس حيث أنجزت مشاريع في المجال التربوي ثم انتقلت إلى الميدان الفلاحي.

نشطت قبل الثورة في مجال الجمعيات وفي إطار منظمة المبادرين الشبان وشاركت في الغرفة التجارية الفتية ببباردو ، شاركت في العديد من المنظمات والجمعيات و الندوات ، ناشطة في المجال السياسي وهي مؤسسة ورئيسة حزب «الحركة الديمقراطية للإصلاح والبناء» .

آمنة منصور القروي هي اول امرأة تونسية تعلن ترشحها للانتخابات الرئاسية إلّا أن اسمها لم يكن مدرجا في القائمة النهائية والرسمية التي أعلنت عنها الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات.

مجلة الكريديف في إطار إعدادها لملف المرأة والإنتخابات إلتقت بالسيدة آمنة منصور القروي للتعرف على تجربتها بمكتبها وكانت في حالة غضب لما ورد عن شأن احد رجال الدولة الذي صرح عبر الأثير بأن المرأة التونسية لا تستطيع قيادة تونس في هذا الظرف بالذات بإعتبار حساسية المرحلة وهو ما رأت فيه من إهانة للمرأة التونسية ،و من تحقير لإمكانياتها وقدراتها ومن تهميش لدورها ، فالمرأة التونسية لا تقل كفاءة ولا وعيا ولا قدرة عن الرجل لقيادة المناصب، وحبها لوطنها وشعورها بالمسؤولية لا يقل عن شعور الرجل بذلك وما لهذه التصريحات إلاتعبير صريح عن إرادة إقصاء للمرأة و إبعاد لها عن مواقع القرار.....

وبعد حديث مطول مع السيدة آمنة منصور عن المشهد السياسي التونسي وما يشوب العلاقات بين الاحزاب من توتر وبحث عن المصالح الشخصية والسلطوية إنطلق الحوار حول تجربة السيدة آمنة منصور كأول إمرأة تونسية تترأس حزبا سياسيا وأول إمرأة تعتزم الترشح للإنتخابات الرئاسية وتعلن عن ذلك

م .ك : المرأة التونسية نجدها في مختلف المجالات إلا أنها تعتبر غائبة عن الحياة السياسية، بإعتبار ضئالة نسبة مشاركتها، فكيف جاءتك الفكرة أو لنقل الجرأة لخوض هذه التجربة و اجتياز خطوة الترشح للرئاسيات ؟

لقد حاولت سنة 1999 ان الج الحياة السياسية والدخول إلى مجلس النواب مع اني لست تجمعية ولم يكن لدي اي انتماء لأي حزب ولكن اشاهد في بعض الاحيان النقاشات والفوضى العارمة واقترحت على أحد اصدقاء العائلة الذي كان آنذاك يتقلد منصبا وزاريا إمكانية الدخول إلى مجلس النواب، لكنه أجابني بحزم «تمسكي بعملك وابتعدي عن السياسة لن تتمكني من تحقيق ما تطمحين إليه لقد كانت لدي افكار وآراء وبرامج وأشعر بالحماس والاندفاع وأجد نفسي فاعلة في عملي وأحظى بالتقدير والاحترام من الناس وظننت انني عندما ألج مواقع القرار استطيع الإضافة لكنني حينها تراجعت عن الأمر.

لكن ومباشرة بعد الثورة عاودني حلمي و فكرت ان اؤسس جمعية وقد تراءت لي هذه الفكرة عندما كنت أشاهد ذلك التشنج في المنابر الحوارية و ما يشوب الحوار من توتر ففكرنا مجموعة من المثقفين وخبراء في المجال العلمي في إنشاء حزب وقد اتفق كل الأعضاء على أن أكون انا رئيسة هذا الحزب ووقعت تزكيتي .

تعرضت في عديد المناسبات إلى بعض التعثرات حيث يندس بعض الأطراف في الاجتماعات لاشي إلا لإدخال الارتباك والتلفظ بألفاظ لتربكني بالأساس ومع ذلك قدرتي على التسيير هي التي جعلت الشق الآخر من الناس يؤمنون بقدراتي وأفكاري وبآرائي والبرامج التي أقدمها وأنا بالطبع أؤمن بالمنافسة الشريفة.

المـرأة التونسيـة تناضـل رغـم الصعوبات

وبرغم العديد من الصعوبات فإن المرأة التونسية تناضل بفكرها إلا أن التونسيات اليوم يواجهن العنف اللفظي والأخلاقي لكنهن يواصلن الكفاح ومن الإيجابي تعدد الجمعيات النسائية التي تخدم مصالح المرأة ومصلحة الشاب ومصلحة المجتمع ككل وبصفة عامة . بالنسبة لنا وصلنا إلى ترشيح أنفسنا لرئاسة الجمهورية بالرغم من ثقل المسؤولية إلا أننا أحسسنا بأننا نستطيع الوصول إلى نتيجة وهذا ما تبادلته المواقع الاجتماعية فالعديد من الناس يتواصلون معي من خلال مدي ببرامج جاهزة وهناك مساندة بالإمضاءات ودون معرفة سابقة بهؤلاء ويقع مدي بتقارير من طرف أناس لا أعرفهم، رجال ونساء إيمانا بقدراتي وأستطيع القول بأن فئة الرجال أكثر من فئة النساء ويقولون بأنهم أحسوا في الصدق وبالتالي يجب أن يتنحى الحاجز النفسي للمرأة التونسية وللمرأة العربية. فالنساء المتواجدات في الحياة العامة من فاعلات ينظر لهن من زاوية المصلحة العامة من تقديم برامج اجتماعية واقتصادية وسياسية، وبعد ان ترشحت كلثوم كنو والسيد بدة قالوا لي هل أنت خائفة من المنافسة ؟ أجبتهم بالعكس أنا أحب المنافسة الشريفة واحب الناس التي تحب البلاد واي امرأة تقدم ترشحها اساندها وادعمها فالمفيد ان تقدم الإضافة ويجب ان تكون هناك نفس جديد للبلاد .

للمـــرأة التونسيـــة بصمتهـــا

ولا ننسي أن بورقيبة عندما أسس مجلة الأحوال الشخصية ليس من عدم لان اقتصاد البلاد آنذاك هش وضعيف ولا يوجد ارضية تهيء للإستثمار باعتبار ان الأجنبي يؤمن بالمساواة لذلك كان إصدار مجلة الاحوال الشخصية خير دليل على انبثاق رؤية جديدة لأن الإيمان بحقوق المرأة يبني للديمقراطية والعدل وقد نجحنا وبقينا فاعلات إلى الوقت الحاضر وخير دليل ما وصلت له المرأة في هذه المرحلة الصعبة والتي واكبتها ظهور إيديولوجيات مختلفة ومستوردة في ظل انتشار هذه الإيديولوجيات الهجينة وترشح المرأة في خضم هذا الحراك من شأنه أن يشحذ العزائم وأن يبني لمستقبل أفضل باعتبار انها لقيت مساندة شعبية منحتها ثقة كاملة، فالمرأة التونسية على مختلف انتماءاتها تؤمن بذاتها وبقدراتها وبأخلاقها وقيمها.

م.ك : ترشحك لحزب سياسي في حد ذاته مكسب لوضع المرأة التونسية باعتبارك أول إمرأة رئيسة حزب بتونس، فماهي الظروف التي توفرت لك وساعدتك على تكوين هذا الحزب ورئاسته ؟

أول شيء أنا كامرأة لا يجب أن أقصي الرجل وينبغي أن نضع اليد في اليد فزوجي شجعني كثيرا لخوض غمار هذه التجربة لانه يدرك شخصيتي يقدر بأفكاري حق قدرها ، يقيم علاقتي مع الناس، ومؤمن بنجاحي انطلاقا من عملي حيث واكبني لمدة 25 سنة اشتغل في مؤسسة تربوية حيث تتلمذ فيها على يدي وعلى الصعيد الأسري فأنا أعمل دائما وفق استراتيجيا تقوم على أهداف وأعمل وفق برامج وحتى في حياتي الخاصة وبطبيعة الحال أن المادة لها تأثير وقيمة نوعا ما وبقيت أتواصل وأنفق على حزبي من مداخيلي الخاصة وانا مؤمنة بذلك رغم الصعوبات التي لازلت أتعرض لها والتي أواجهها، ..... فأنا ظلمت في عهد بن علي ولم اقم بمزايدات لأنني مهتمة بعملي الذي كرسته لفائدة بلدي فهذا العلم في حاجة إلى توحيد الصفوف، وبطبيعة الحال العائلة المحيطة بي والناس الذي أعرفهم شجعوني ووجدت نفسي رئيسة حزب مقتنعة بذلك رغم كل المزايدات ولكنني بقيت ثابتة لا اتراجع بإذن الله فأنا على إصراري وعلى عزمي أتصفح في بعض الأحيان موقعي الإجتماعي وأفرح لأن هناك من يقدم برنامجا اقتصادي ويرسل لي إشعارا ويساندني ويشجعني ويحبذ

التواصل معي لأنني بالذات امرأة تونسية والمرأة التونسية بطبيعة الحال لديها بصمتها لماذا يريدون إقصائها ؟ فمن يقصي المرأة التونسية فهو يصبو نحو انتحار سياسي.

م .ك : كناشطة سياسية وحسب تجربتك السياسية ما هي العراقيل التي تعيق المرأة وتحول دون وصولها إلى مواقع القرار؟

أول شيء هو إقصاء المرأة من الإعلام وخاصة المرأة الوسطية والمعتدلة والتي تحب مصلحة الوطن واقولها بصدق فهم لا يريدون المرأة المعتدلة والمؤمنة بأصالتها وبهويتها الظهور في الإعلام بل يريدون المرأة المتنشنجة التي تحدث ضجة إعلامية في المنابر الحوارية فالمرأة ينبغي أن تضع يدها في يد المرأة للوصول إلى مواقع القرار فانا بمفردي لا أستطيع الوصول فإذا لم أجد مساندة من طرف المرأة والشاب ولا أجد من يدعمني فانا بمفردي عصا تتكسر بسهولة ينبغي أن نتوحد وان نقف مع بعضنا جنبا إلى جنب فالمرأة يجب أن تؤمن بذاتها كما تؤمن بأخواتها ، فالمرأة خلال سنة 2014 تعمل مثل الرجل وتقتسم الأدوار مع الرجل ولقد وجهت لي دعوات للظهور في القنوات وفي الإذاعات من مختلف بلدان الأجنبية لكن مساندة من طرف الإعلام التونسي، فالأجانب يهتموا كثيرا بهذا الجانب فانا زرت قنوات متعددة والبارحة استقبلت بمنزلي وكالة الأنباء الأردنية وزرت الحرة قناة لبنانية وفي اعتقادي ان البلدان العربية يسعون إلى إبراز هذا الحدث ألا وهو جرأة المرأة التونسية للترشح لرئاسة الجمهورية وهذا فخر للمرأة التونسية وللمرأة العربية.

السياسة وأخلاق

م.ك : المرأة متواجدة في السياسة صحيح ولكن الذي نلحظه أن هناك استغلال سياسي لقدرات المرأة التونسية في السياسة حيث نجدها في القواعد وفي العمل الميداني وفي الأحزاب ولكن تغيب على المركز الأول عن رئاسة الأحزاب وعن مواقع القرار؟ لماذا حسب رأيكم ؟

أرى أن الرجل التونسي يريد إقصاء المرأة وهذا شيء طبيعي فالإنسان ليس لديه ثقة مجردة في نفسه والرجل مثلا مثل المعلم يضغط على زوجته مثل المعلم على التلميذ وفي بعض الاحيان هذه الضغوطات تولد العنف فالمراة عليها أن تدافع على وجودها وعلى كفاءتها قبل كل شيء وهنا تكمن الصعوبة من منطلقها.

م.ك : ولكن هل ترين أنه يجب أن تتوفر آليات للمرأة تساعدها على الولوج إلى الحياة السياسية في انعدام الآليات المادية ماهي الآليات الأخرى التي يجب أن تتوفر للمرأة ؟

أول شيء هو توحد الصفوف لا لشيء إلا لمصلحة الوطن ويكون ذلك بتقديم برامج شاملة وكاملة مكثفة ذات مصداقية ويجب ان تخرج المرأة إلى الشارع وتشارك في المجتمع المدني وفي الذود على حقوقها وحظوظها فانا مثلا لو شاركت منذ الوهلة الأولى في الاحزاب لبلغت المرتبة العاشرة وبرغم الصعوبات التي تعرضت لها فانا اليوم رئيسة حزب سياسي ورغم كل الصعوبات لأني اكتسبت تجربة من المجتمع السياسي.

م.ك : فيما يخص المرأة التونسية النظام السابق استغل المرأة ولمع صورتها وحاول أن يوهم أنه يدعم مكاسب المرأة وحاول أن يوهم باستعمال الكوتا لإيصال المرأة إلى مواقع القرار والمسؤولية وهذا كله مجرد شكل على أرض الواقع فهل أن الأجواء الحالية والإنتقالية وفي ظل الإنتقال الديمقراطي تسهل للمرأة الدخول من الباب الكبير؟

صحيح أنه في العهد السابق كانت المرأة مستغلة هي والشاب والشعارات التي كانت ترفع لفائدة المرأة والشاب عديدة ومتعدّدة ولكن بعد الثورة

فكأنه يخيل لنا أن هذه الثورة قامت ضد المرأة ولكن المرأة ذكية والمرأة التي لديها برامج وثقة في نفسها وذات كفاءة في ذاتها لأن السياسة ليست تعليم بل السياسة أخلاق والسياسة هي تصرف وأفكار وبرامج وتعامل ووفاق وحب للوطن وإخلاص ولدينا العديد من النساء على هذا النحو فأنا اخرج إلى الشارع وارى المرأة المكافحة والمرأة في المجتمع المدني «تهوى صعود الجبال» وتقدم الإعانات ولا يمنعها الخوف من شيء فمن يقول أن المراة لا تقدر على الفعل السياسي ولا تقدر على الدفاع على المبادئ وعلى المواقف وعلى أشياء أخرى ولا تقدر أن تضرب على الطاولة وليس لها إيديولوجيا هذا القول ليس صحيحا وتجدهن سواق تاكسي وفي الطائرة والميترو ونجد بالأسرة صاحب إعاقة والمرأة هي التي تعمل من أجل أن توفر عيشا كريما لهذه العائلة وعندما أجلس في مجلس كله نساء اقول ما شاء الله فنساء تونس فخر بها.

م.ك : بعد الثورة شنت حملة تشكيك على مكاسب المرأة وهناك خوف على تراجع هذه المكاسب والمخاوف لا تزال قائمة فكيف السبيل إلى حمايتها ؟

بطبيعة الحال فإذا ما نظرنا إلى القائمات نسبة المرأة 30 بالمائة عمودي و50 بالمائة افقي ويتلفظ شخص ديمقراطي ويعلن بعدم وجود كفاءات نسائية فكيف له أن يقول ذلك ويصدر حكما من هذا القبيل ؟

فقانون التناصف خلال سنة 2011 بني على 50 بالمائة وخلال سنة 2014 نجد 30 بالمائة عمودي و50 بالمائة افقي فمثلا لديك 10 رؤساء قائمات7 رجال و3 نساء وبذلك نكون قد رجعنا بالمرأة إلى الوراء ولكن المرأة التونسية عندما أحست أن مكاسبها ستمس في الدستور خرجت إلى الشارع وكافحت ووصلت إلى مبتغاها ودسترت حقوقها وهي إلى الآن لا تزال قادرة على ان تدافع وتواصل مسيرتها في الدفاع والذود على هذه الحقوق والمرأة التونسية تدافع على نفسها وعلى ابنائها وبناتها وهي لا تدافع لمدى قصير فهي تدافع على المدى البعيد فالمرأة قادرة في المرحلة القادمة أن تحدد موقعها الإجتماعي والسياسي والإقتصادي والتربوي يجب أن تعمل وفق برامج مثلها مثل الرجل وتكثف من اجتماعاتها السياسية وتخرج قرارات وتخرج بالبديل وتكون متواصلة حسب الأحداث ولا تعطي فرصة لصدها وتحضر بصفة مستمرة ومكثفة لتصل إلى مواقع القرار.

م.ك : كنت اول امرأة ترشحت للإنتخابات الرئاسية لكن القائمة السياسية بدات تطول فهل تحبذين المنافسة السياسية وهل سيساهم ذلك في كسر الصورة النمطية للمرأة ؟

بطبيعة الحال أحبذها ولكن أخاف أن لا ننزلق شاننا في ذلك شان الرجال في الكثرة وبطبيعة الحال ستشتت حظوظنا ولكن هذا من شأنه أن يساهم في كسر الصورة النمطية للمرأة في ان المرأة دائما في غير الصفوف الأمامية وأنا حين قدمت ترشحي واجهت العديد من ردود الفعل فهناك من يقول لا خير في أمة تحكمها امرأة وهنا من حبذ الفكرة ولاقت استحسانه والعديد من الناس قدموا لي برامج كاملة وخطابات وهذا كله يخدم مصلحة المرأة هناك تغير كلي وسنجني ثماره على المدى المتوسطي لما لا تكون امرأة رئيسة . فالبارحة شخص قال لي أنت مقنعة سيدتي لما لا تظهري في الإعلام فأجبته السؤال موجه للإعلاميين فانا اعمل ميدانيا وأنتقل إلى جميع المناطق وإلى المستشفيات وإلى الفلاحين وإلى المرضى وإلى كل الناس وعندما ياتي الإعلام أرحب به، لكن هذا ربما من الاسباب التي تساعد على بروز المرأة ، ويبدو أن الغعلام لا يولي العناية اللازمة لهذا الترشح.

سأدعم مكاسب المرأة وأدفع بالنساء إلى مواقع القرار

م.ك : مكانة المرأة وموقعها في برنامجكم الإنتخابي ؟

المرأة لها مكانة كبيرة بطبيعة الحال فانا كامرأة سأدعم المرأة التونسية وسأدعم مكاسب المرأة من مختلف مواقعي سأقدم برامج وسأحاول مساندة المرأة وأدافع على وجودها في مواقع القرار في برامجي وستتواجد المرأة في صنف الولاة وفي السفارات و في البلديات وفي الوزارات بفضل بكفاءتها وقوية بعلمها ندافع على المرأة التي تشتغل وربة البيت. المرأة في موقع القرار تكون فاعلة وتقدم الإضافة ومهما تكن النتائج سوف نواصلوا العمل اليد في اليد مع بعضنا نواصل المسار ولا ينجح المسار الديمقراطي دون ذلك ونحن نسعى إلى إصلاح منظومة تربوية شاملة وكاملة من الحضانة إلى الطفل الفتاة والفتى يجب أن يتعلما الديمقراطية ويتعلما المساواة بين الذكر والأنثى وبين المرأة والرجل وسوف تتغير العقلية أن المرأة في منزلة دونية وقد تأسفت كثيرا حين شاهدت عضو في المجلس التاسيسي يتفوه بكلمة دونية وبتلك الطريقة والذي من شأنه ان يولّد عنف ضد المرأة ولا أحد من الاحزاب يصدر بيانا على هذا القول.

م.ك : هل تثقين بحظوظك في الفوز في الإنتخابات في مجتمع ما زال لا يثق كثيرا في حظوظ المرأة التونسية ؟

النتائج ستكون مفاجئة لأني أجد دعما من النساء والرجال، هناك نسبة تشرف المرأة التونسية والعربية فعندما تنجح المرأة ولو بنسبة معينة غدا سيكون هناك امرأة رئيسة و نلاحظ أن ابنائنا الآن بصدد الهجرة غلى البلدان الأوروبية قصد الدراسة فهناك مخاوف بعد 10 سنوات لا يتواجد في هذه البلاد غير الإناث هم الذين واصلوا دراستهم لذلك ستجد في المستقبل الحكومة اغلبها نساء ومفروض عليهم ان يضعوا كفاءات نسائية وستكون هناك امراة رئيسة فاعلة.

م.ك : إذا أصبحت رئيسة بماذا تعدين المراة التونسية ؟

المرأة التونسية تريد دعم حقوقها ومكتسباتها وتواجدها الفاعلي في مواقع القرار ولتحسين وتفعيل القوانين التي تضمن حقوقها وتدعم قدراتها وتواجدها الفاعل في مواقع القرار وبنسبة 50 بالمائة دون تفرقة بين الرجل ولا امرأة وسنعمل على تحقيق تكافؤ الفرص في جميع المجالات.

حاورتها : سنية زكري عميرة

وجود المرأة في الحياة السياسية محتشم وتطلع إلى توسيع دائرة مشاركتها

بقلم اسماء بن عربية

أحداث إستثنائية ومصيرية تعيش على وقعها البلاد التونسية هذه الأيام الا وهي الانتخابات التشريعية والرئاسية والتي تعد خطوة اخرى من خطوات المسار الديمقراطي ونلمس تبني لهذا المفهوم للديموقراطية في تونس اليوم بعد ان كللت نضالات المجتمع المدني برفع التحفظات عن معاهدة مناهضة جميع أشكال التميز ضد المراة وكرس دستور 2014 مبداتكافئ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات ومبدأ التناصف في المجالس المنتخبة وخول للمرأة الترشح لمنصب رئيس الجمهورية. هناك تطلع وتوجه جلي الى توسيع وجود النساء في الحياة السياسية، وهذا التطلع فعل على المستوى التطبيقي بترشح العديد من النساء جنبا الى جنب مع الرجال الى الانتخابات التشريعية وترأس بعض القائمات الحزبية او المستقلة كما ترجم بتسجيل بسابقة أولى في الانتخابات الرئاسية الا وهي ترشح وجوه نسائية ولا يختلف اثنان عند رصد الحراك الانتخابي ان الدستور الجديد افرز تحول نوعي في المشهد السياسي تميز باكتساح نسائي للشأن العام ومنافستهن للرجال بيد ان اهتمام النساء بالشأن العام واضطلاعن ببعض المناصب ليس بالجديد عن المشهد السياسي التونسي بل ان مبدأ التناصف بين الرجال والنساء في القائمات الحزبية المترشحة سبق العمل به في انتخبات

المجلس التأسيسي وكان من المنتظر ان يكون عدد النساء مساوي لعدد الرجال بالمجلس غير ان النتيجة كانت وجود ضئيل لهن مقارنة بعدد الرجال كما ان اضطلاع النساء ببعض الوظائف السياسية اقتصر على بعض المناصب الشرفية او الوزارات التي تهتم الطفولة والأسرة وظلت الوزارات السيادية من نصيب الرجال ويمكن القول ان التجارب السابقة اثبتت ان المراة التونسية تتمتع بمؤهلاتها علمية وكفاءة مهنية عالية ولكن مشاركتها في الشأن العام بقيت محتشمة بل مشاركة صورية احيانا كما ان مبدأ التناصف ولئن يحقق المساواة النوعية في الترشحات فانه بقي قاصرا على تحقيقها على مستوى العضوية الفعلية. إن الديموقراطية التي يصبو اليها التونسيون تفترض ان يكون الترشح الطريق للوصول الى العضوية المتناصفة الفعلية في المجالس المنتخبة كما تفترض كذلك ان يفضي الترشح الانتخابي الى ولوج النساء الى المناصب السياسية الهامة والمشاركة في صنع القرار السياسي ما من شك ان من بين أهداف الانتخابات في الانظمة الديموقراطية هي تحقيق مشاركة فعالة للنساء في الشأن العام وما من شك ان البلاد التونسية لم تحد عن العمل على تحقيق هذا الهدف في إطار التجربة الانتخابية الحالية وأنها بصدد تحقيق نقلة نوعية ولكن يبقى ذلك رهين تذليل وتجاوز العديد من الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية كما يبقى رهين توفير إطار قانوني ملائم واعمال جملة من الآليات التي من شانها تفعيل المبادئ الدستورية.

المرأة خلال انتخابات 2014

بين نوايا الاستنزاف السياسي والقدرة على فرض الذات

تحقيق : حنان شقرون

تتسارع الأحداث السياسية هذه الفترة محمومة بهاجس الانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة نحو اكتمال للمشهد السياسي العام حيث يتنافس مستقلون و«متحزبون» في الداخل والخارج كلهم نحو هدف واحد وهو السلطة.

ولتحقيق ذلك يأمل هؤلاء تجميع أكثر ما يمكن من الناس حولهم في محاولة لنيل رضا المجتمع التونسي الذي تراه في الغالب غير آبه ومشغول بكسب العيش ومصارعة العراقيل الاقتصادية التي أنتجتها ثورة 14 جانفي 2011.

ولعل التجربة الانتخابية إبان الثورة كشفت عديد النقائص التي عزاها البعض لحداثة عهد الطبقة السياسية بالديمقراطية في تونس ومن هذا المنطلق يسعى المهتمون بالشأن السياسي إلى تجاوز الثغرات السابقة في ظل مرحلة دقيقة ومحفوفة بالصعوبات الاقتصادية والعثرات الاجتماعية والمخاطر الأمنية.

ويشكل تواجد المرأة على الساحة السياسية إحدى هذه الهنات التي أثارت جدلا كبيرا في الأوساط الاجتماعية والإعلامية، تسارعت وتيرته هذه الأيام تزامنا مع الحدث السياسي الهام المرتبط بتنظيم الانتخابات حيث كانت المرأة موضوعا تباينت حوله المواقف بين مؤيد للمسار الحداثي التقدمي وبين رافض له وداع إلى تحطيم النموذج السابق.

غير أن البعض اعتبر أن مسألة الصراع بين الفكرتين قد حُسم نهائيا لفائدة المرأة بفضل تظافر جهود ويقظة منظمات المجتمع المدني الرافضة والمراقبة لأي عودة عن مكاسب المرأة التونسية وتجلى هذا «النصر» بالخصوص في المحافظة على مجلة الأحوال الشخصية وبنودها المساندة لمبدأ المساواة ومنع تعدد الزوجات والحقوق المدنية والسياسية بل وكذلك تدعيم تلك الحقوق دستوريا رغم حملات التهميش والتشيئ التي تعرضت لها المرأة أثناء سنوات كتابة الدستور بضمان حقها في الانتخاب والتصويت والترشح والمشاركة في الحياة العامة وفي النقابات ومنظمات المجتمع المدني والمساهمة في صنع القرار والحق في الانخراط في السلط الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية.

الإطار القانوني العام لتعزيز مكانة المرأة في السياسة :

لقد أعلن دستور 2014 العديد من المبادئ المكرسة للمكانة السياسية للمرأة انطلاقا من التوطئة التي تنص على إقرار مبدأ المساواة بين الجنسين وكذلك الفصل 34 ثم خصوصا الفصل 46 الذي يعتبر رئيسيا باعتبار تنصيصه على ضرورة سعي الدولة على ضمان تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة وأيضا الفصل 74 الذي يمنح المرأة حق الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية» الترشح حق لكل ناخب وناخبة».

الحقوق السياسية للمرأة بين الواقع والتنظير :

أظهرت انتخابات 2011 عدم الالتزام بتنفيذ مبدأ التناصف من ذلك تركيبة المجلس التأسيسي 27% وتركيبة الهيأة العليا المستقلة للانتخابات حيث كان نصيب المرأة فيها 3/1 فقط رغم إقرار مبدأ التناصف في قائمة المترشحين وقد كانت هذه الإحصائيات جد محبطة للمهتمين بالمرأة وبالخصوص منظمات المجتمع المدني.

وتواصل هذا الشعور بالإحباط في ظل الحكومات المتعاقبة التي تميزت بتغييب الكفاءات النسائية وهو أمر مخجل وغير منطقي بالنظر إلى ما تزخر به بلادنا من قدرات نسوية تفوق في كفاءتها بعض الرجال من ذوى المسؤوليات الرفيعة.

ومن هذا المنطلق تنظر عديد الأطراف المهتمة بعين استباقية تستكشف في الغالب ما يمكن أن يحدث خلال الانتخابات القادمة من إمكانيات تهميش لأدوار المرأة أو«الاستعمال الانتخابي»لصوتها كما وقع في السابق لذلك فإن عديد الهياكل الحكومية وغير الحكومية سعت للقيام بأنشطة مختلفة في اتجاه تدعيم مكانة المرأة كناخبة ومنتخبة،تكريسا فعليا للمبادئ الدستورية التي تضع المرأة في نفس الدرجة مع الرجل من حيث المساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات.

نصيب المرأة في انتخابات 2014 بين المأمول والموجود :

تجري بلادنا يوم 26 أكتوبر انتخابات برلمانية تليها أخرى رئاسية يوم 23 نوفمبر 2014 تبين الأرقام نصيب المرأة المنتخبة فيها كما يلي :

- 47% من المترشحين للانتخابات التشريعية من النساء
- 12% يترأسن قائمات انتخابية

وامرأة واحدة مترشحة لمنصب رئيس الجمهورية، وهي القاضية كلثوم كنو التي اعتبرت وجودها ضمن قائمة ال27 المرشحين للرئاسة رسالة قوية نحو المجتمع الذكوري مفادها أن المرأة قادرة على أن تنافس الرجل في التسيير السياسي وأنها ليست أقل كفاءة.

وفي قراء لمنظمات المجتمع المدني اعتبرت دون المستوى المأمول وغير عاكسة لكفاءة المرأة ولا لكثافة حضورها في الفترة الانتقالية.

وترى السيدة سهام بوعزة رئيسة الجمعية التونسية لقانون التنمية المنتمية لشبكة مراقبون في حديث حول الموضوع أن الأحزاب لا تضع المرأة في قائمة أولوياتها رغم أنها تتظاهر بذلك وتستفيد «جماهيريا» من وجودها في قواعدها وترى أن مرد ذلك هو العقلية الذكورية، النازعة نحو السيطرة والتي مازالت تجثم على الأوساط النخبوية والسياسية معتقدين أن الرجل أقدر من المرأة على تحمل المسؤوليات السياسية فتقول «تحضر المرأة في الخطب «الحزبوية»بينما تُغيَبُ في القائمات الانتخابية في ضرب صارخ لمبدإ التناصف الذي يقره القانون الانتخابي من خلال الفصل 24».

وتواصل السيدة بوعزة في ذات الصدد أن وعي العاملين في مجال المرأة والانتخابات من خلال نشاطهم في جمعيات على غرار مراقبون وعتيد ورابطة الناخبات التونسيات وأوفياء وشاهد وجمعية النساء الديمقراطيات... وغيرها من المنظمات، هو ما جعل موضوع المرأة في علاقة بالانتخابات يُطرح بشدة في هذه الفترة الفارقة إذ تحركت هذه الجمعيات في اتجاه دعم وجود المرأة كناخبة ومنتخبة عبر توحيد المطالب والأنشطة والقيام بدورات تكوين وتأهيل لتحفيز النساء والعمل ضمن مجموعات تراقب وترصد كل «تجاوز» يقصي المرأة من الحياة السياسية ناهيك في المناطق الداخلية والتشديد على أن يقع التنصيص في القانون على قاعدة التناصف والتناوب بين الرجال والنساء صلب القائمات المترشحة وإلزام الأحزاب السياسية بترشيح قائمات نصفها تترأسها امرأة.

«أوفيـــاء»

ائتلاف «أوفياء» لمراقبة نزاهة الإنتخابات هي شبكة تتكوّن من عشرة جمعيّات تأسّست في القيروان في 5 أفريل 2011. قام ائتلاف «أوفياء» بملاحظة انتخابات 23 أكتوبر 2011 بعد تكوين 1000 ملاحظ في 13 ولاية وشارك في حملة لتثقيف الناخبين في سبع ولايات تونسية.

الموقع الإلكتروني : www.ofiya- election.org

صفحة الفايسبوك : www.facebook.com/itilef. Ofiya

«شبـــاب بـلا حـــدود»

هي جمعيّة وطنيّة تهدف إلى تنمية السّلوك الحضاري والثقافة والجمعيّاتية وثقافة العمل التطوّعي وحسّ المواطنة لدى الشّباب. تسعى إلى تأهيل مختلف الفئات من الشباب، إناثا وذكورا، لممارسة الديمقراطية من خلال تحسين مشاركتهم في الحياة العامة والسياسية والمدنية من أجل المساهمة في بناء مستقبل أفضل لتونس. وهي تشجّع ثقافة الحوار واحترام التنوّع وتدافع عن قيم التّضامن والعدالة والحياد.

بعض تحركات الهياكل المعنية والمجتمع المدني :

لمزيد رصد مجهودات منظمات المجتمع المدني في مجال تحفيز المرأة على المشاركة السياسية توجهنا إلى رابطة النساء الناخبات وهي جمعية مختصة في التثقيف الانتخابي تعمل على إبراز دور النساء في دعم الممارسة الانتخابية والمشاركة السياسية للشباب من الجنسين وتطمح إلى تحقيق مجتمع ديمقراطي يكفل قيم المساواة في ممارسة حق الانتخاب والترشح.

«رابطة الناخبات التونسيات»

هي جمعية تأسّست سنة 2011 بعد ثورة 14 جانفي بمبادرة من مجموعة من النّساء النّاشطات في مختلف الميادين والواعيات بأهمّية دور المرأة في دعم الممارسة الإنتخابية لضمان المساواة في حقّ الإقتراع وحقّ التّرشّح في الإنتخابات و[اهمّية مشاركة الشباب من الجنسين في مجال التّدريب والتّوعية حول الممارسة الإنتخابية وفقا للقواعد الدّولية المتعلّقة بحقوق الإنسان وبالمساواة بين الجنسين.

«رابطة الناخبات التونسيات» هي أوّل جمعيّة وطنيّة تمّ اعتمادها من قبل الهيئة العليا المستقلّة للإنتخابات كملاحظ وطني.

العنوان الإلكتروني : let.tunisia@gmail.com

وحدثتنا السيدة تركية بن خضر نائبة رئيسة الجمعية عن المجهودات التي قامت بها الرابطة من ذلك حملات المناصرة والتثقيف والتكوين والتوصيات التي توجهت بها للأحزاب وللهيئة العليا المستقلة للانتخابات منتقدة «استقالة هؤلاء من الشأن السياسي وقلة الوعي بأهمية مشاركة المرأة مشيرة إلى أن النساء اللاتي لا يملكن بطاقات تعريف وطنية قدر ب 300 ألف امرأة في المناطق الريفية بالخصوص لا يملكن بطاقات تعريف وطنية وهو ما دعمته كذلك السيدة إيمان هويمل المديرة العامة للمرأة بكتابة الدولة لشؤون المرأة والأسرة حين أكدت أن كتابة الدولة قد عقدت جلسات عمل مع الهيأة ووزارة الداخلية قصد تسيير عملية الحصول على بطاقات التعريف لهؤلاء النسوة وتقديم التسهيلات وكذلك القيام بعمليات تحسيس في هذه المناطق للنساء حتى «لا يقعن فريسة تأثير السلطة الذكورية المسيطرة» على حد تعبيرها.

وأشارت السيدة ايمان هويمل أن العمل مع المؤسسات ذات العلاقة كالمعهد العربي لحقوق الإنسان والهيئة وغيرها.. غير كاف على اعتبار العراقيل الميدانية وكثرتها وصعوبة تجميع القوى للعمل والتنفيذ لذلك فإن النتائج لم تكن بالشكل المرجو أمام قرب الموعد الانتخابي معتبرة أن» المسؤولية مشتركة من حيث تحديد الأهداف وتطبيقها وكذلك من حيث النتائج المتوصل إليها»وأن الضرورة تقتضي الإسراع في إيجاد الآليات المناسبة والسريعة لتطبيق هذه الاتفاقيات وترجمة نصوص القوانين على أرض الواقع بما يضمن الحقوق السياسية للنساء.

في نفس السياق عملت شبكة مراقبون كذلك على تفعيل تواجد المرأة على الساحة السياسية وممارستها الفعلية لحقها الانتخابي من خلال استثمار خارطة الشبكة التي تضمن مشاركة عادلة وواسعة للنساء في مختلف مناطق الجمهورية والقيام بعمليات بيضاء والحرص على أن تكون المرأة حاضرة في مكاتب الاقتراع كملاحظة، (رجل وامرأة) على أساس مقاربة النوع الاجتماعي وهو ما سعت إليه كذلك رابطة الناخبات من خلال تكوين ملاحظات وإصدار دليل الملاحظة الانتخابية المبني على النوع الاجتماعي والذي يهم كامل المسار الانتخابي لاعتماده كوثيقة عمل.

«مراقبـــون»

هي شبكة مواطنين تونسيين تأسّست بعد ثورة 14 جانفي 2011، قامت بتدريب أكثر من 5000 ملاحظ ونشر ما يقارب 3500 منهم في انتخابات 23 أكتوبر 2011.

شبكة «مراقبون» التي تتقدّمها الجمعيّة التّونسيّة للصّحوة الدّيمقراطية تتكوّن من خمس جمعيّات أخرى: الجمعيّة التّونسية لقانون التنمية، جمعيّة ثقافة ومواطنة (الرّقاب سيدي بوزيد)، جمعيّة ثقافة وتنمية (القصرين)، جمعيّة الميثاق التّونسي و«تونيكومب» جمعيّة الكفاءات التّونسيّة ألمانيا.

شاركت شبكة «مراقبون» في أكثر من اثني عشر بعثة مراقبة دوليّة ضمن وفود تابعة لمنظمات دوليّة على غرار مركز كارتر، المعهد الديمقراطي الوطني، المعهد الإنتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا وذلك في العديد من البلدان مثل مصر والأردن والكويت، وليبيا وكينيا وسيراليون وغانا.

الموقع الإلكتروني : www.mourakiboun.org

صفحة الفايسبوك : www.facebook.com/mourakiboun

وتعمل هذه الهياكل مجتمعة على تدارس العديد من النقاط أهمها إدراج المعايير الدولية في المسار الانتخابي وخاصة اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة ودفع المعنيين إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد محاولات العنف المسلطة على المرأة الناخبة والمترشحة وضد كل خطاب داع للكراهية والتمييز والتفرقة بين الرجل والمرأة وتعديل قوانين الأحزاب بحيث يتسنى للمرأة داخلها تحمل مسؤوليات والحرص على لفت الانتباه إلى ضرورة أن يشمل التناصف الحضور والتغطية الإعلامية والتمويل الانتخابي، وقد سعت إلى ذلك من خلال دعم القدرات القيادية النسائية على غرار رابطة الناخبات التي نظمت دورات تدريبية من 12 محورا انتفعت به 618 امرأة 70% منهن تنتمين إلى أحزاب.

المرأة داخل الأحزاب والقوائم خلال الانتخابات :

إسم الحزب	عدد النساء على رؤوس القوائم داخل أحزابها
التكتل	5
الجبهة الشعبية	5
حركة النهضة	4
المؤتمر من أجل الجمهورية	4
الحزب الجمهوري	4
نداء تونس	3
التحالف الديمقراطي	1

ولئن تتسابق الأحزاب على اختلاف نزعاتها خلال حملتها الانتخابية إلى كسب تعاطف المرأة كصوت انتخابي غير أن الواقع أثبت أن هذه «الحركات الدراماتيكية» تندرج في إطار «تمثيلية» الحملات الانتخابية التي غالبا ما تلجأ إليها الأحزاب السياسية لتساعدها على الوصول ثم تتخلى عنها في أول تسلم لمقاليد السلطة متعللين بأن القانون الانتخابي لم يفرض التناصف ضرورة ومتناسين في الآن نفسه أنه لم يمنعه كذلك، لتبقى المرأة داخل أحزابها مجرد سلم عبور نحو السلطة للرجل في ظل غياب المناصرة والتضامن وعدم اتخاذ إجراءات صارمة للحد من كل عنف جسدي أو معنوي ضد المرأة لضمان مشاركة آمنة أثناء الفترة الانتخابية، وتعتبر السيدة ممثلة رابطة الناخبات التونسيات أنه رغم الجهود فإن النتيجة لازالت دون المستوى المأمول ولا تعكس نضالات المرأة جراء برودة الأحزاب على حد قولها في التعامل مع «توصيات منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بتطوير قوانينها الداخلية وتشريك المرأة في صنع القرار»وهو ما تعتبره عنفا رمزيا مسلطا على النساء.

تمثيل محتشم للمرأة على رؤوس القائمات الانتخابية لأهم الأحزاب السياسية في تونس وتقلص عدد القائمات من 9 إلى 7 مقارنة بانتخابات 2011 :

توجد 146 امرأة رئيسة قائمة من مجموع 6000 قائمة أي في حدود 12 في المائة من مجموع القائمات المترشحة للتشريعية.

وبالنظر لهذه الأرقام اعتبر البعض وجود المرأة على رأس بعض القوائم لأهم الأحزاب التي ستخوض غمار التجربة الانتخابية القادمة ظاهرة «صحية» ومحمودة وتنبؤ بالسير في طريق الحداثة التي من أبرز سماتها تشريك المرأة في صنع القرار غير أن الانتقادات طالت رغم ذلك ذات هذه الأحزاب على اعتبار أنها كثيرا ما صمت آذاننا بالحديث عبر وسائل الإعلام على اختلافها عن كفاءة المرأة وقدرتها السياسية وحنكتها في التسيير وعدم استقامة المشهد السياسي دونها لكن كواليس الأحزاب بينت أنها تُضمر عكس ما تُعلن بل يذهب الكثير إلى أبعد من ذلك معبرين عن تعمد انتهاج سياسة إقصائية تجاه النساء، بل عنفا ممارسا على المرأة و يستوجب تفعيل الآليات الكفيلة بالتصدي له على حد تعبير السيدة دنيا بن رمضان الممثلة عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،»لقد تمت دعوة كل الأطراف المتدخلة في العملية الانتخابية انطلاقا من الهيئة العليا للانتخابات والهيأة العليا المستقلة للإعلام السمعي والبصري وأهم الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني للتباحث حول الوسائل المزمع اعتمادها للحد من هذه الظاهرة خلال الحملة ويوم الانتخابات وعند الإعلان عن النتائج».

أي دور للإعلام في إبراز مشاركة منصفة للمرأة في الانتخابات ؟

يقوم الإعلام بمختلف قنواته الاتصالية بدور رئيسي في فترات الانتقال الديمقراطي التي تمر بها بلادنا ويعد أداة فعالة لإثارة مختلف المسائل المتعلقة بالنساء ومشاركتهن السياسية خاصة إذا ما تم ذلك على أسس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي، غير أن المتمعن في مرحلة ما قبل الانتخابات يلاحظ وجود اخلالات على مستوى النوع رافقت التغطية الإعلامية تؤثر لا محالة على سير الحملات الانتخابية وعلى النتائج المتمخضة عنها وقد تعود أسبابها للواقع السياسي ذو التمثيلية المحتشمة للمرأة أو لعدم سعي السلطة الرابعة لمناصرة تواجد المرأة في منابرها فيما يتعلق بحجم التغطية أو كذلك عدم بذل الجهود في سبيل خلق مناخ تشاركي ينصفها إعلاميا ويساهم في ترويج صورة موضوعية لها على أساس المساواة وعدم التمييز مع المرشح.

ولعل هذه الهنات دفعت بمركز كوثر بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للتنمية إلى ايلاء هذه المسألة الأهمية اللازمة عبر إصدار دليل الإعلاميات والإعلاميين يتضمن مجموعة من القواعد المهنية المضبوطة تُعتمد في المرحلة الانتخابية وتأخذ بعين الاعتبار ضرورة الاستيعاب الجيد لمفاهيم النوع ومقاربات التشارك والتكوين في إطار من الحيادية الإعلامية والتوازن والاستقلالية عبر ضمان تكافؤ الفرص بين المترشحين من الجنسين في الظهور الإعلامي ورفع الوعي في صفوف الإعلاميين والإعلاميات بإدماج مقاربة النوع في انتاجاتهم الصحفية وعدم التردد في فضح الممارسات التي تنافي الحقوق الدستورية للنساء والسعي إلى تقديم مشاركة المرأة في مراكز القرار من خلال تنويع الأجناس الصحفية حتى تحضي بالمقروئية والمتابعة اللازمة والدفاع عن حقوق المرأة ومسؤولياتها وفصل الكفاءة عن الجنس والقطع مع الصور النمطية.

مازال إذن طريق النضال من أجل مشاركة سياسية متوازنة للمرأة طويلا يقتضي تكاتفا وتضامنا بين القوى الفاعلة رغم توفر الأطر القانونية والتشريعية الضامنة لها في ظل غياب الوعي الاجتماعي والسياسي بأهمية هذه المشاركة وبقدرة النساء على الانخراط المجدي في مؤسسات الحكم وبكفاءتهن في صنع القرار وتحديد الأولويات التنموية لبلادهن.

المرأة في المشهد السيّاسي بجهة الكاف :
حضور ملحوظ ودور محدود

قبل ثورة 14 جانفي 2014 ، كان الحديث عن مشاركة المرأة في الحياة العامّة لا يتعدّى حدود الخطب السيّاسيّة و البحوث الأكاديميّة لأنّ نظام الحكم في البلاد اتّخذ من مكاسب المرأة التّونسيّة واجهة سياسيّة مفادها أنّ المرأة في تونس قد نالت كلّ حقوقها ودخلت كل ميادين الحياة النّشيطة و بلغت أقصى درجات سلّم العلم و المعرفة. و لئن كان في هذه الصّورة نسبة لا بأس بها من الصحّة من حيث تمتّع المرأة بحق التّعليم و دخولها سوق الشّغل بمختلف اختصاصاته، فانّ حقّها في المشاركة في الحياة السيّاسيّة و في مواقع القرار كان ولا يزال يخضع لمنطق التّزويق بالعنصر النّسائي من أجل أن تكون الصّورة أجمل في عيون المجتمع الدّولي و البلدان الصّديقة.

المرأة التّونسيّة و تحدّيات ما بعد الثّورة

أمّا اليوم و بعد الحضور الفعلي و الفاعل للمرأة التّونسيّة في كل مراحل الثّورة، فقد أصبح لزاما على كلّ مكوّنات المجتمع التّونسي إعادة النّظر في المسائل المتعلّقة بحقوق المـرأة و محتوى مجلّة الأحوال الشخصيّة التي وإن مثّلت مكسبا هامّا للمرأة التّونسيّة مقارنة بوضع النّساء في باقي الدّول العربيّة و الافريقيّة، فإنّ المرحلة الرّاهنة قد وضعت المجتمع التّونسي أمام مجموعة من التحدّيات الجديدة. و يمثّل موضوع المرأة و المساواة بين الجنسين أحد الأهداف التي تعمل القوى الديمقراطيّة في تونس على إرسائها بشكل فعلي في عمليّة بنـاء تـونس الغد. و يبقى الميدان السياسيّ أحد الميادين التي ظلت مشاركة المرأة فيها شبه منعدمة و تخضع لمنطق ذكوري عمل طويلا على إقصاء العنصر النّسائي بشكل مباشر و غير مباشر.

حضور متميّز للمرأة في الانتخابات التشريعيّة و الرئاسيّة في جهة الكاف

مرّة أخرى كانت المرأة في جهة الكاف في موعد مع التّاريخ للمشاركة الفعليّة في الانتخابات كناخبة و كمراقبة و كرئيسة مكتب اقتراع و أيضا كعضوة في القائمات الانتخابيّة. و قد لمسنا في مواقف النسوة اللاتي توجّهن بكثافة إلى مكاتب الاقتراع للقيام بواجبهنّ الانتخابي شعور بالفرح و الفخر بما حققته تونس من مكاسب بعد الثورة كالحريّة و إرساء الديمقراطيّة و كتابة الدّستور. كما لامسنا روحا للمسؤوليّة في اختيار النّساء لمن سيمثّلهنّ من النوّاب من أجل مصلحة البلاد وتراوحت انتظاراتهن بين إرساء الأمن و الاستقرار من ناحية و بين تحقيق التنمية الاقتصاديّة و الاجتماعيّة للجهة و توفير الشّغل من ناحية ثانية.

وخلافا لكل التوقّعات عن عزوف المرأة عن المشاركة في الانتخابات فقد كان إقبالهن كبيرا. من بينهنّ من تحدّثن عن فرحة الانتخابات، و فيهنّ من لم تنم ليلة الانتخابات من شدّة الفرح و التوتّر. وقد كان من بين النّاخبات من فقدت قريبا شهيدا وفيهنّ من تركت في بيتها جريحا من جرّاء العمليّات الإرهابية و جاءت تقوم بواجبها الانتخابي أملا في غد أفضل لأبناء الجهة خاصّة و أبناء تونس عامّة.

"نعم جئت لأنتخب" "يجب أن أنتخب" "ولما لا أنتخب"، كلّها معاني ردّدتها العديد من النسوة وهنّ في طابور طويل أمام مكتب الاقتراع ينتظرن دورهن للإدلاء بصوتهنّ.

المرأة في العمل الحزبي: حضور في الأنشطة تغييب في اتّخاذ القرار

لا أحد ينكر من النساء اللائي التقين بهن أنّ فرض قانون التناصف في القائمات الانتخابية هو الذي دفع الرجال في الأحزاب إلى إدراج عدد من النساء مساو لعدد الرجال. و مهما يكن الأمر فإن المرأة افتكت مكانها في القائمات الانتخابية و لكن حضورهن لم يغيّب النزعة الذكورية التي تضع المرأة دائما في المرتبة الثانية بعد الرجل فباستثناء قائمة الحزب الجمهوري التي تترأسها امرأة فإن باقي القوائم على رأسها رجل. وبعيدا في القائمات و في المشاركة الفعلية في أنشطة الحزب تقول

السيدة سلوى التليلي عن الجبهة الشعبية . " الرجال في الحزب هم من يتخذون القرارات فهم لا يأخذون بين الاعتبار رأي المرأة و لا يسمحون للنساء بالمشاركة الفعلية " و تضيف: "كثيرا ما نختلف مع الزملاء في المواقف و هم يرفضون أخذ أرانا بعين الاعتبار و أحيانا يندمون لأنّهم يكتشفون بعد ذلك أن رأي إحدانا هو الأصوب " في نفس الإتجاه تقول السيدة سكينة حطابي عضوة بقائمة الاتحاد الوطني الحر : " الرجال هم من يتحكمون في شؤون الحزب المالية و هم أصحاب القرار مع أن النساء هن من قمن بأعمال الحملة الانتخابية كما أن الرجال هم من يملكون الحق في الاتصال و التواصل مع رئاسة الحزب المركزية أما نحن النساء فتصلنا الأوامر و القرارات عن طريقهم ." أمّا خنساء الزغلامي عضو مجلس نواب الشعب عن حركة نداء تونس فتؤكد أن على المرأة أن تفتك مكانتها في المشهد السياسي في تونس عامة كما تؤكد السيدة فطيمة عوابدية وهي عضوة ناشطة بالجبهة الشعبيّة :" صحيح أن الزملاء يكنّون لنا كل الاحترام و لكنّهم لا يعيرون أي اهتمام لمواقفنا و أراءنا." نفس الفكرة جاءت على لسان سلوى التليلي من نفس الخزب حيث تقول: " زملاءنا في الحزب يجتمعون دون إعلامنا و يتّخذون القرارات ثم يكتفون بإعلامنا بما اتّفقوا عليه. " السيدة ليلى بوغانمي ناشطة سياسية بحركة النهضة تؤكد أن " عقلية الرجل التونسي عقلية شرقية مبنية على منطق ذكوري يفرض على المرأة أن تعمل من أجل افتكاك مكانتها في المشهد السياسي و في مواقع القرار.

المرأة التونسية مازالت سجينة المسؤوليات الأسرية

رغم تحمس كل النّساء المستجوبات للمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية و المساهمة في بناء الجمهورية الثانية لتونس فإن أغلبهن يؤكدن أن المسؤولية العائلية هي أولوية مطلقة لديهن تأتي قبل أي أنشطة أخرى و منها العمل الحزبي و السياسي. و قد لمسنا هذا الموقف لدى كل النساء خاصّة المتزوّجات منهنّ. وهو ما عبّرت عنه السيدة لمياء المديوني عن الجبهة الشعبية بقولها : " المسؤوليات العائلية تأتي في المرتبة الأولى و تحدّ من نشاطي في المجال السياسي ".

فطيمة تؤكد هذه الفكرة بقولها : " عندما يكون لدي نشاط سياسي يجب علي النهوض باكرا للقيام بشؤون المنزل كاملة حتّى لا أتلقى ملاحظات من زوجي أو من أبنائي ". و لتأكيد هذه الفكرة تقول السيدة سكينة حطابي :" عندما تتكرر الاجتماعات و يطول غيابي عن المنزل فإنّ زوجي يمارس سلطته علي و يمنعني من ممارسة النشاط السياسي كما يقابل أبنائي غيابي عن البيت بكثير من الانتقادات ممّا يشعرني بالذّنب أحيانا ." و تؤكد كل من سلوى التليلي عن الجبهة الشعبية و نسرين لعماري عن حركة نداء تونس على أهمية أن يكون القرين له نفس القناعات و التوجّهات و أن يكون منتميا إلى نفس العائلة الفكرية إذ تقول سلوى : " زوجي هو رفيق لي و قد بدأنا النّضال معا في الوسط التلمذي ثم الطلابي لذلك لا أجد معه إشكال في هذه الناحية و قد ساعدني في ذلك قربي من العائلة الموسعة التي تساعدني في الشؤون المنزلية عندما يكون لي نشاط سياسي ". من ناحيتها نسرين العماري تؤكد رفضت الارتباط بشخص يرفض نشاطي السياسي و اخترت شخصا ينتمي إلى نفس الحزب الذي أنتمي إليه لأن ذلك يدفعني إلى الأمام في العمل السياسي."

إنّ التقسيم التقليدي للأدوار الاجتماعي يحمّل المرأة جلّ المسؤوليات العائلية إن لم نقل كلّها فهي التي تعتني بالأبناء و بالآباء و الامهات المسنين و هي التي تقوم بشؤون المنزل من طبخ و تنظيف و ترتيب بالإضافة إلى العمل خارج المنزل. كل هذا ينهك المرأة و يشغل حيزا كبيرا من وقتها. فمتى ستنشط في المجال السياسي؟ إن ذلك يتطلب منها مجهودا أخر يزيد من اكتظاظ جدول أوقات يومها ينضاف إلى كل ذلك معركة مع النمط الاجتماعي الذكوري الذي و إن اعترف للمرأة بحقها في المشاركة السياسية فإنه' عن وعي أو عن غير وعي' يعمل على عرقلتها و ترتيبها دائما بعد الرجل.

طموح المرأة التّونسيّة لا حدود له

لقد أجمعت كل النسوة و على اختلاف انتماءاتهم الفكريّة و مرجعياتهم الايديولوجيّة بأنّ المرأة التونسية أثبتت جدارتها وكفاءاتها وحقّها في أن يكون لها دور أساسي في عملية البناء لتونس الجديدة من خلال الأدوار الفعليّة التي قامت بها أثناء الثّورة و بعدها. و إيمانا بقدرة المرأة على قيادة البلاد فإن كل المستجوبات متحمّسات لأن تتولّى رئاسة الجمهوريّة امرأة. و في هذا الإطار تؤكّد ليلى بوغانمي عن حركة النّهضة أنّ " تونس تعجّ بالكفاءات النّسائيّة القادرة على الاضطلاع بالمسؤوليّات الكبرى". و تقول سلوى التليلي عن الجبهة الجبهة الشعبيّة: " تجربة المرأة في رئاسة الجمهوريّة لا بدّ أن نعيشها في تونس كما أريد أن أرى المرأة التونسيّة على رأس وزارة الدّاخليّة".

إنّ طموح المرأة التّونسيّة لا حدود له رغم إدراكها لترسانة الصّعوبات و العراقيل التي تضعها الخصوصيّات الشرقيّة للمجتمع التّونسي الذي مازال يخضع لعقليّة ذكوريّة تتحكّم في تقسيم الأدوار الاجتماعيّة وتحتكر مجالات الحياة العامّة للرّجال دون النّساء.

ملاحظة الإنتخابات ضمان لنزاهة العملية الانتخابية

أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك الإتفاقيات الدولية حق المواطنيين في المشاركة في حكم بلدهم وتنص المادة 12 على أن «إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال إنتخابات نزيهة تجرى دوريا بالإقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية الأصوات».

لماذا المراقبة ؟

يعتبر الهدف الأول من أي عملية مستقلة لمراقبة الإنتخابات هو ضمان نزاهة وشفافية العملية الإنتخابية خاصة في البلدان التي تعيش مرحلة تحول ديمقراطي يلعب المراقبون دورا في إعادة الثقة إلى الشعب الذي يساوره الشك في أهمية العملية الإنتخابية وفي قيمة مشاركة الناخب فيها.

من يراقب ؟

المراقبة عملية مشتركة بين :

- الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات (تنظيم العملية الإنتخابية ، تطبيق القانون الإنتخابي ، إعطاء الإعتمادات les accréditations وتوفير المعلومة....)

- مراقبي الأحزاب (لهم مصلحة مباشرة في نتيجة الإنتخابات)

- وسائل الإعلام المحلية (متابعة العملية الإنتخابية ونقل جميع مراحلها وتقديم التقارير والإعلان عن النتائج النهائية بعد الحصول عليها من الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات)

- ملاحظي الجمعيات والشبكات العاملين في مجال مراقبة الإنتخابات والحاصلين على إعتمادات من قبل الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات (ملاحظين محليين و ملاحظين دوليين)

تكونت شبكة مراقبون سنة 2011 وهي تضم إئتلاف ثلاث جمعيات :

- الجمعية التونسية للصحوة الديمقراطية ATED
- الجمعية التونسية لقانون التنمية ATDD
- جمعية مواطنة MOWATNA

أهداف الشبكة

العمل من اجل تنظيم و اجراء انتخابات حرة و نزيهة في تونس

- التعاون مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على المستوى المركزي و الهيئات الفرعية.
- التنسيق بين الجمعيات من أجل ضمان إجراء انتخابات ديمقراطية من خلال مراقبة العملية الانتخابية في مختلف مراحلها سواء تعلق الأمر بالانتخابات التشريعية أو الرئاسية أو المحلّية وكذلك الاستفتاءات.
- المساهمة في تحسين وتطوير الإطار القانوني المتعلّق بالانتخابات والاستفتاءات والحرص على تلاؤمه مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية.
- القيام بحملات تحسيس وتوعية حول الانتخابات.
- القيام بمختلف الأنشطة التي لها علاقة بالانتخابات مثل الندوات

والمحاضرات وغيرها.

- التوافق على برامج مشتركة لتدريب المكونين والمراقبين والملاحظين لمراقبة العملية الانتخابية بالتعاون مع الخبراء المحليين والخبراء الدوليين في كافة ولايات الجمهورية وفي الخارج.
- التعاون مع مختلف الهيئات الحكومية والغير حكومية ومنظمات المجتمع المدني التونسي والدولي في المجال الانتخابي.

تقوم شبكة مراقبون بملاحظة الإنتخابات في كامل تراب الجمهورية من شمالها إلى جنوبها (الجنوب أقصى نقطة في ذهيبة المنسقة إمرأة كلثوم الجاني) كما تقوم شبكة مراقبون بملاحظة الإنتخابات في الخارج قامت الشبكة خلال إنتخابات 2011 بتكوين 4000 ملاحظ في تونس و الخارج تقوم شبكة مراقبون بتدريب ملاحظيها و تنقسم مرحلة التدريب على تدريب المكونين ثم الملاحظين و ذلك من قبل خبراء دوليين و كذلك خبراء محليين كما تعتمد عملية التدريب على القيام بعمليات بيضاء ويقوم الملاحظون بتعمير إستمارات من قبل الملاحظين الموزعين على كامل تراب الجمهورية ثم يقع جمع هذه الإستمارات و إرسالها إلى المكتب المركزي ليقع إعداد تقارير حول الإنتخابات بعد ذلك.

ولكن وكتجربة أولى فإن الملاحظة اقتصرت فقط على يوم الإقتراع بالنسبة لإنتخابات المجلس التأسيسي 2011 .

بالنسبة لإنتخابات 2014 فإن عملية الملاحظة ستعتمد الجدولة الموازية للأصوات (عملية الفرز السريع للأصوات) PVT Parallel vote tabulation (قامت شبكة مراقبون بعملية بيضاء في 15 جوان لتجربة مدى فاعلية هذه التقنية و يوم الثلاثاء 21 أكتوبر عملية بيضاء أولى و يوم الجمعة 24 أكتوبر عملية بيضاء ثانية قبل يوم الإقتراع)

وهي عملية يشرف خلالها الملاحظون على عمليات التصويت و الفرز في مراكز الإقتراع التي يتم انتقاؤها مسبقا فيسجلون معلومات أساسية في إستمارات موحدة و يرسلون نتائجها عن طريق رسائل هاتفية قصيرة SMS إلى مركز موحد و في توقيت موحد لجمع المعطيات ويستعمل فريق الجدولة المواز ية للأصوات هذه المعلومات لتقييم سير عملية الإقتراع و التحقق من نتائج الإنتخابات الرسمية بناءا على تحليل دقيق للبيانات .

وتسمح الجدولة الموازية للأصوات للمجموعات المدنية بالإنخراط في الإنتخابات على نحو فعال من خلال حث المواطنين على ممارسة حقوقهم بالمشاركة في الشأن العام والحصول على المعلومة ونقلها عند ثبوت أي خطأ أوتزوير، يستطيع المواطنون محاسبة المسؤولين أو القادة السياسيين في المقابل تساعد الجدولة الموازية للأصوات في إقرار شرعية العملية و هو ما يمكن المواطنين من الوثوق بالنتائج وبشرعية المنتخبين الناتجين عنها.

بعض ملاحظات شبكة مراقبون بالنسبة لإنتخابات 2014 : غموض ونقاط استفهام فيما يتعلق بسجل الناخبين

لاحظت شبكة مراقبون تضاربا في الأرقام التي قدمتها الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات في ما يخص عدد المسجلين خاصة فيما يتعلق بسجل الناخبين بالخارج وقد طالبت الشبكة الهيئة بضرورة

- نشر المعلومات و الإحصائيات المتعلقة بعدد المسجلين الإراديين في 2011 مفصلا حسب الدوائر
- ذكر عدد المسجلين الذين تم شطب أسمائهم من سجل الناخبين مع ذكر أسباب الشطب
- عدد المكررات و الثلاثيات التي تم حذفها
- العدد الجملي للمسجلين الجدد في 2014 مفصلا حسب الدوائر
- عدد المسجلين الذين غيروا مكان انتخابهم من دائرة إلى دائرة طلبة، تغيير مسكن... مع ضرورة إجراء تدقيق شامل في سجل.

الأستاذة ثريا التيجاني محامية / شبكة مراقبون

جمعيات عاملة في المجال الإنتخابي

تزخر الساحة الوطنية بالجمعيات العاملة في المجال الإنتخابي والتي تعمل جاهدة من أجل نزاهة وديمقراطية الانتخابات نخصص هذا الجزء من الملف للتعريف بها.

«عتيـــد»

«عتيد» كلمة تحمل في طياتها العديد من المعاني وهي مختصر لفحوى جمعية كرّست عملها للدّفاع عن حقوق الإنسان وحماية المبادئ والقيم الدّيمقراطية عموما وحقّ الإنتخاب خصوصا إنّها الجمعية التونسية من أجل نزاهة وديمقراطية الإنتخاب وهي جمعية غير حكومية تأسّست يوم 24 مارس 2011 وتحصّلت على الرّخصة القانونيّة يوم 24 جوان 2011.

تهدف هذه الجمعية إلى :

- متابعة ومراقبة سير العمليات الإنتخابية بمختلف أنواعها (محلية، برلمانية، تأسيسية، استفتائية، رئاسية) قصد التّأكّد من تطابقها مع المبادئ الديمقراطية وضمان حرية ونزاهة وشفافية وعدالة العملية الإنتخابية.
- تحسين النظام الإنتخابي التونسي من خلال القوانين المعمول بها وبرامج الإصلاحات المتعلّقة بمجلّة الإنتخابات والتأكّد من تطابقها مع المعايير الدّوليّة وحرّية الإنتخابات وتناسبها مع المعاهدات الدّوليّة التي التزمت بها الجمهورية التونسية.
- تحسيس وتوعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم المتعلّقة بمفهوم الديمقراطية عامة والنظام الإنتخابي خاصة.
- المساهمة كطرف من المجتمع المدني في تنظيم العملية الإنتخابية على النطاق المحلي، الجهوي والوطني.
- مراقبة سير مختلف الحملات الإنتخابية للأحزاب والمترشحين لضمان حسن سير الإنتخابات (الحضور الإعلامي، التمويلات...)
- تكوين أكبر شبكة من الملاحظين والمراقبين التونسيين لمتابعة عملية الإنتخاب بكامل تراب الجمهورية وذلك من خلال إرساء نظام خاصّ للملاحظة وجمع المعلومات واستقبال المعطيات التي من شأنها أن تؤمّن تحليلا واستنتاجا شاملا عن سير الإنتخابات.
- تكوين بنك معلوماتي حول الأنظمة والقوانين المتعلّقة بالإنتخابات في تونس والمنصوص عليها عالميا من حيث الديمقراطية والحرّية والعدالة والنّزاهة والشفافية في العمليّات الإنتخابية.
- القيام بأنشطة مختلفة كالمحاضرات والندوات والملتقيات والحلقات التدريبية والورشات التكوينية المرتبطة بمفهوم الديمقراطية عامة والنظام الإنتخابي خاصّة.

وتعمل الجمعية على المشاركة في كلّ مبادرة تسعى إلى تغيير النظام الإنتخابي التونسي وذلك باحترام كافّة الإتّفاقيات والمعايير الدّولية وإلى التصدّي إلى أيّ تجاوز من شأنه المساس بالقيم الدّيمقراطيّة أو تغيير وجهة الإنتخابات وذلك من خلال العمل الجمعيّاتي والمسلك القانوني.

وللجمعية ميثاق وضوابط عامّة تهدف إلى تكريس المبادئ الأساسية المعتمدة من قبل أعضائها المؤسسين و يحدد هذا الميثاق الضوابط العامة التي تؤطر إلتزامات منخرطات و منخرطي الجمعية على النحو التالي :

1 - الإلتزام بقيم ومبادئ حقوق الإنسان و وتعزيز آليات حمايتها و تشجيع مبادرات التعاون والتضامن بين مختلف أطراف المجتمع لصيانة الروح الديمقراطية و نزاهة المنظومة الانتخابية.

2 - الإلتزام بالحياد السياسي المطلق هو شرط جوهري وأساسي من شروط الإنتماء إلى الجمعية. وفي هذا الإطار يحجر على كل عضو بالجمعية الإنخراط أو النشاط بأي حزب سياسي و ربط العلاقات مع الأحزاب و المنظمات و الجهات السياسية التى من شانها الإساءة لسمعة الجمعية و المس بمصالحها او بمصداقيتها سواء على المستوى المادي أو المعنوي أو الأخلاقي.

3 - التعهد بإحترام مبدأ الشفافية تجاه المنخرطين و الشركاء و ذلك بتقديم معلومات ذات مصداقية اعتمادا على جميع الوسائل المثبتة

لحسن الإدارة و التصرف في شؤون الجمعية.

4 – التقيّد بالنظام الأساسي للجمعية و العمل على تحقيق أهدافها بالتعاون مع كامل مكوناتها بما يساهم في تطويرها على جميع الأصعدة.

5 – التقيّد بالقواعد والإجراءات القانونية الجاري بها العمل طبق قانون الجمعيات.

6 – التعهد بإحترام أراء الجمعية ومواقفها من مختلف القضايا المرتبطة بمصالحها وحقوقها وبمجالات عملها والإلتزام الراسخ بقيم الحوار العقلاني ونبذ العنف والتعصب للرأي الشخصي والإنضباط لمبادئ وأهداف الجمعية بما يزيد من فاعليتها ونجاعتها.

7 – الإلتزام بحسن تمثيل الجمعية عند ممارسة جميع الأنشطة المتعلقة ببرامج أعمالها في الداخل والخارج.

8 – لا يجوز إجراء أي تنقيح على هذا الميثاق إلا بعد المصادقة عليه من قبل أغلبية أعضاء الهيئة المديرة للجمعية.

الجمعية التونسية للقانون الدّستوري

الجمعية التونسية للقانون الدّستوري هي جمعية علمية جامعية تأسّست سنة 1981 وتحصّلت على التّأشيرة القانونية سنة 1984. يتمثّل نشاطها في المساهمة في نشر المعرفة في مجال القانون الدّستوري والموادّ المتّصلة به.

تعمل الجمعية أساسا على تنظيم الفعاليات العلمية وكانت سببا في تأسيس الأكاديميّة الدّولية للقانون الدّستوري في تونس خلال سنة 2011 أحدثت الجمعية التونسية للقانون الدّستوري بعثة لمراقبة الإنتخابات.

موقعها الإلكتروني : www.atdc.org.tn

صفحة الفايسبوك : www.facebook.com/atdctn

«أنـا يقـظ»

هي منظّمة تونسيّة مستقلّة وغير حكوميّة تتمثّل مهمّتها في مكافحة الفساد المالي والإداري ودعم الشفافية.

تأسّست «أنا يقظ» بعد الثّورة التّونسية في 21 مارس 2011. وهي تضمّ مجموعة من الشّباب من مختلف الجهات التّونسية هدفهم الأوّل هو الحفاظ على مكتسبات الثّورة

أهدافها الأساسية :

- لا للإقصاء
- لا للوصاية

ترمي منظّمة «أنا يقظ» إلى تشريك الشباب في صنع القرار وترفض كلّ أشكال الوصاية

مبادئها الرئيسية :

- **الشفافيّة** : «أنا يقظ» تهدف إلى ضمان شفافيّة كلّ تظاهرة سياسيّة وكلّ صنف من أصناف الإنتخابات في جميع مراحلها
- **مكافحة الفساد** : «أنا يقظ» تعمل من أجل الكشف عن الفساد وفقا لقناعتها بأنّ الفساد كان هو السّبب في اندلاع الثّورة

«شـــاهـــد»

تمّ إنشاء مرصد «شاهد» لمراقبة الإنتخابات ودعم الإنتقالات الديمقراطية في جويلية 2011. يهدف مرصد» شاهد» الذي صار جمعيّة مستقلّة منذ أفريل 2012 إلى :

- المشاركة في عمليّات رصد ومراقبة مختلف العمليّات الإنتخابية في مختلف مراحلها
- توفير التكوين اللازم للملاحظين والمراقبين والمدرّبين وجميع المتدخّلين في المسار الإنتخابي وفي المنازعات الإنتخابية
- الحثّ على التّفكير حول هيكلة وبناء الدّولة الديمقراطيّة المستقبليّة والمساهمة في الجهود الرّامية إلى إصلاح أو إحداث المؤسّسات الديمقراطيّة والنّظام الإنتخابي.
- زرع الدّيمقراطيّة وإرساء مبادئ المواطنة الحقيقية.

الموقع الإلكتروني: www.chahed.tn

العنوان الإلكتروني :observatoire.chahed@gmail.com

جمعتها عزة برنجي

المرأة التونسية والمشاركة السياسية

نادية الجلاصي : القاضية بالمحكمة العقارية بسوسة

إن ما شهدته البلاد التّونسيّة من حدث ثوري بانطلاق شرارة الثّورة في 2010/12/17 اثر خروج الشّعب عن النظام المستبد ومطالبته بحقوقه الإنسانية والمدنية والسياسية يعد لحظة فارقة من التاريخ قطعت فيها تونس زمنا من الاستبداد الفكري والسياسي بتحطيم جدار الخوف نحو الانعتاق والحرية وبداية الانتقال الديمقراطي والتأسيس لدولة القانون وحقوق الإنسان.

أمام هذه الظرفية التاريخية الخارقة كان لزاما على نخب البلاد تقييم مكانة المرأة التونسية في هذه الفترة الانتقالية، والدور الذي ستلعبه في إثراء المشهد السياسي في تونس الثورة، يتدعم هذا التساؤل واقعيا في ظل هذه التعددية الحزبية وتنوع الأطياف السياسية وعلى اختلاف مرجعياتها الإيديولوجية خاصة وإن البلاد على أهبة الاستعداد لسباق الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية من مختلف الأحزاب السياسية. وهو ما يدعو الى تظافر جهود الجميع من الرجال والنساء على حد السواء لتحقيق مطالب الشعب من حرية وكرامة وتشغيل وتامين الانتقال الديمقراطي من عهد الاستبداد إلى الحرية السياسية والفكرية.

من هذا المنطلق تطرح دراسة المشاركة السياسية للمرأة بتونس جدواها وأهميتها سيما أمام هذا الزخم السياسي والطفرة الحزبية التي تشهدها البلاد. مما قد يجلي بعض الغموض حول مدى ممارسة النساء لحقوقهن السياسية، باعتبار أن هذه الحقوق السياسية تندرج

في إطار منظومة حقوق الإنسان، وهي مرادف لحقوقه المدنية، كما أنها جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان عامة التّي تعد حقوقا كونية ومطلقة وغير قابلة للتجزئة .

تبين أغلب الدراسات المهتمة بالموضوع أن إسهام المرأة في الحياة السياسية في تونس من اجل التغيير السياسي والتقدم الاجتماعي والتنمية العادلة بين الجهات يرتبط في جانب ما ارتباطا وثيقا بمدى تنامي الوعي السياسي والفكري للنخب السياسية في تصورها لمفهوم الديمقراطية في تونس.

فالحديث عن الديمقراطية ينطلق من مبدأ المساواة وإعطاء الفرصة للجميع دون تفرقة بين الجنسين او احتكار للمناصب السياسية ومراكز النفوذ السياسي من الرجل. كما تعكس الارتباط الوثيق بمفهوم التنمية الشاملة للمجتمع، وهو ما ذكره التقرير الصادر عن الأمم المتحدة في سنة 2002، الذي بيّن أن من أهم مكونات التنمية البشرية والتّي تعرف بأنها تنمية القدرات الفردية بين الجنسين وتوسيع الخيارات بين الناس، فالتنمية هي «عملية توسيع الخيارات المتعددة التي يمارسها الفرد والتي تشمل خيارات وأهدافا تتعلق بميدان الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جهة، وخلق تكافئ الفرص التي تمكن الإنسان من أن يكون مبدعا ومنتجا[1]. والتنمية التّي لا تشارك المرأة فيها سياسيا معرضة- حسب أغلب الفقهاء- « لانعدام التنوع السياسي وتتسم بالرؤية الأحادية الجانب والفردانية الذكورية»[2].

إن المتأمل في هذا الفضاء السياسي العربي عموما والتونسي خصوصا، يتبين له إنّه يعد فضاء ذكوري بامتياز. فالأغلبية التّي تمارس السياسة بشكل عام هي من الرجال ،ذلك أن فئة عريضة من المجتمع العربي ترفض اقتحام المرأة المجال السياسي ويكون الرفض أكثر حدة عندما توكل إليه مهمة انتخابها لتحمل المناصب القيادية لتيسير دواليب الشأن العام. ورغم التهافت الكبير للدول العربية لموجة الديمقراطية وادعائها بضرورة تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين دون تمييز بين الرجل والمرأة في أي مجال من المجالات يبقى المجال السياسي مجالا ذكوريا بامتياز. «إذ مازالت الذهنية السياسية تشكل عقالا للسلوك والمواقف المبدئية من المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة بل هناك فئة تغذي هذه الذهنية عبر خطابات تضفي عليها صفة الفتنة الدينية تارة وتطبعها بصفات النقص طورا كما أنها تبث خطاب التخويف والتهويل من مخاطر توليها شؤون العامة والخطر من توليها مراكز القرار السياسي[3]».

ان التهميش السياسي الذي عرفته المرأة يعود إلى موروث ثقافي وعقائدي قديم، ويعد من أهم الحواجز والموانع التي تحول دون نفاذ المرأة إلى معترك النشاط السياسي والوصول إلى مناصب سياسية وقيادية، وهو ما يدعونا إلى البحث حول مدى وجاهة هذا الرأي. فالواضح ان المشاركة السياسية للمرأة من المنظور العقائدي تعد من أهم المسائل التي طرحت للجدال الثقافي والحضاري لدى الفكر العربي. ذلك أن التيار التقدمي واليساري وجه الى الفكر الاسلامي تهمة حظر دخول المرأة إلى السياسة، وأكد أن المعتقدات الإسلامية هي مصدر منع المرأة من العمل السياسي. وتجدر الملاحظة ان هذا الموقف بالبحث فيه وبالتعمق في دراسته من زاوية التشريع الاسلامي نجده يفتقر الى جانب من الصحة. ذلك أن السياسة في الفكر الإسلامي تعني رعاية شؤون الأمة في مختلف مجالاتها الحيوية وهي مسؤولية ذات طابع عامة كلف بها المسلمون جميعا رجالا ونساء. وتعد تلك المسؤولية في مصطلح العلماء «واجب كفائي» توجه فيه الأمر والخطاب لعموم المسلمين بغض النظر عن كونهم رجالا أو نساء.

كما يمكن الاستدلال على ذلك بشواهد قرآنية، فالقرآن الكريم يشتمل

1 تقرير حول الاجتماعي والسياسي في تونس، المعهد الدولي للامم المتحدة للبحوث والتدريب في مجال النهوض بالمرأة ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، 2009.

2 عطوي (عبد الله)، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت الطباعة الأولى، 2003.

3 عطوي (عبد الله)، امين حوطي : مقال بعنوان : «المرأة العربية والعمل السياسي» منبر الحريات المغرب في 22 يوليو 2011 ص1.

على العديد من الآيات القرآنية التي تؤكد هذه المسؤولية كفرض يشارك فيهما المرأة والرجل على حد السواء. من ذلك مثلا ما ورد في سورة النور الآية 55 :»وعد الّذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنكم في الأرض كما استخلف الّذين من قبلهم «. وهي تبيان صريح عن أن الخطاب موجه إلى عموم المسلمين رجالا ونساء وان إقامة الدين بعقيدته وبكامل أنظمته السياسية والاجتماعية والتعبدية مسؤولية الجميع، وتأكيدا على عدم ممانعة الإسلام لدور المرأة في العمل السياسي. كقوله تعالى: «ولتكن منكم أمّة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون «. ومن الواضح في هذه الآية أن الفكر الإسلامي قد أشار إلى أن مساحة العمل السياسي واسعة المدى تظم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يشارك في اقامتها كل من آدم وحواء، كما ان هذه الآية تعد آمرا يشتق منه الدعوة إلى التثقيف السياسي حول مسائل متنوعة تتعلق بإقامة نظام سياسي عادل ومواجهة حيف الحاكم وأيضا كيفية إدارة السلطة والمشاركة فيها وتمثيل المجلس نيابيا، وكدليل عن قبول مساهمة المرأة سياسيا قوله تعالى في سورة الممتحنة الآية 12: «يا أيها النبي اذا جاءك المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئا ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يؤتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصينك في معروف فبايعهن واستغفر لهن أن الله غفور رحيم». وتعد هذه الآية دليلا قاطعا لا فقط على قبول بيعة المرأة لولي الأمر بل ووجوبها وتمثل البيعة ابرز ميثاق للحقوق السياسية في المجتمع الإسلامي ونضيف تدعيما لقبول الدور السياسي للمرأة وعدم منع حقوقها السياسية في الإسلام ما جاء حول مشاركتها في أمهات المسائل السياسية الإسلامية وهي» الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر «والتي كان فيها الخطاب عاما في دلالته قائما على مبدأ المساواة وشاملا للجنسين دون تمييز أو تفضيل للرجال عن النساء ،كما أن الأمة الإسلامية تمارس آليات العمل السياسي انطلاقا من الإطار التشريعي للقاعدتين القرآنيتين التاليتين : الأولى «وأمرهم شورى بينهم «والثانية» والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر» وبذلك فانه يمكن القول ان الدين الإسلامي لم يمنع المرأة من المشاركة السياسية لأن القاعدة الأولى تؤمن للمجتمع الإسلامي صلاحية ممارسة المجال السياسي عن طريق منهج الشورى دون تمييز للرجل على المرأة أما القاعدة الثانية فهي تتحدث عن الولاية وان كل مؤمن ولي الآخرين ويقصد بالولاية تولي أموره بقرينة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

كما أن التاريخ الإسلامي يذكر في عديد من الأحداث التاريخية مواقف سياسية للمرأة المسلمة ،اذ دخلت المرأة المسلمة في عهد الرسول ميدان السياسة بتأييدها البيعة لشق سياسي دون آخر وشاركت في الحياة السياسية وأبدت رأيها في مسالة الإمامة والسياسة والخلافة بعد وفاة الرسول وأفضل الشواهد على ذلك هو موقف السيدة فاطمة الزهراء بنت الرسول الأكرم وزوج الإمام علي ابن أبي طالب ،إذ كانت إلى جنب علي في تحركها ومواقفها السياسية فانظم إليها جمع من المهاجرين والأنصار وساهمت بدعوتها في تشكل الإطار العقائدي والسياسي المعارض والرافض لبيعة السقيفة ،وبالتالي فانه يمكن القول ان وجود بعض الأحزاب التي تجاهر برفض مشاركة المرأة للحياة السياسية وحرمانها من حقوقها السياسية انطلاقا من الموروث العقائدي والاحتجاج في آرائهم بالمرجعية الإسلامية هو أمر مجانب للصواب، ويعد في نظرنا قراءة سياسية متطرفة بغاية اقصاء المرآة سياسيا واحتكار هذا الفضاء للرجل لأسباب ضيقة في الرؤى ومصالح موغلة في تكريس التمييز ألذكوري في تملك آليات توزيع السلطة السياسية .

من جهة أخرى، تجدر الملاحظة إن المشاركة السياسية للمرأة لها أهميتها النظرية من حيث أنها تعد ضرورة حتمية للنهوض بالمجتمع التونسي وتحقيق التنمية الشاملة وتوسيع الخيارات السياسية والفكرية والمدنية للناس وهو ما يضعنا في تساؤل حول مفهوم المشاركة السياسة؟

إن تحديد هذا المفهوم يتحدد بالغاية منه والمتمثلة أساسا في تحقيق الديمقراطية إذ تمثل المشاركة السياسية أرقى تعبير للديمقراطية لأنّها تقوم على مساهمة المواطنين والمواطنات في كيفية إدارة المدينة أو الحي أو المؤسسة وتندرج المشاركة السياسية في إطار التعبير السياسي الشعبي وتسيير الشأن العام من قبل كلّ أطراف المجتمع نساء ورجالا، والملاحظ تاريخيا أن مفهوم المشاركة السياسية كان يقتصر قديما على

حقّ التصويت للرجال فقط ثم اتسع مع ظهور الأحزاب السياسية ليشمل كيفية الاقتراع وتنوع النظم الانتخابية، وهو ما أدى إلى تطور مفهوم المشاركة السياسية لتصبح «أهم آليات الأنظمة السياسية من خلال التأطير الحزبي والتعبئة الثقافية والسياسية للنخب استنادا إلى مرجعياتها الفكرية والإيديولوجية»[4] وبذلك فان السياسة يشارك فيها مختلف الفئات الاجتماعية والنخب السياسية طبقا لقاعدة المساواة دون تمييز بين الأغنياء والفقراء والرجال والنساء. وهو ما افضى الى «انتشار مختلف النشاطات السياسية وكلّ التظاهرات الجمعياتية والأعمال التي تقوم على الانخراط الجمعياتي والنقابي باعتبارها تعبيرات متعددة ومتنوعة لمصطلح المشاركة السياسية وما يفترضه هذا المفهوم خاصة من الشعور بالمسؤولية السياسية في تسيير الشأن العام[5]». لان من أهم تجليات المشاركة السياسية تتمثل في الاهتمام بالشأن العام أو السياسي تم تتدرج إلى الانخراط السياسي وتأسيس أطياف حزبية مختلفة المشارب الاديولوجية والتي تنتهي بترسيخ ثقافة الحوار الفكري والنقاش المذهبي بهدف تنمية مستوى الوعي السياسي لدى المشاركين السياسيين بضرورة تحمّل المسؤوليات السياسية المنوطة بهم في تعاطيهم النشاطات السياسية وكل أشكال العمل والنضال السياسي وتمثل كلّ هذه المراحل تعبيرات مدنية مختلفة لمبدأ المواطنة الذي يتطلب أوّلا وقبل كلّ شيء تطوير التقاليد السياسية وتدعيم «الثقافة السياسية» بإدماج أكثر للمرأة وتفعيل دورها في الارتقاء إلى مناصب سياسية سيادية مثلها مثل نظيرتها الأوروبية والأمريكية.

ما يجب التنبيه إليه أن البناء الاجتماعي والثقافي في تونس قد تميز في العقود الأخيرة بتطوّر العلاقة بين الرجل والمرأة وذلك نتيجة لعدة عوامل شهدتها الظرفية التاريخية للاستقلال كإصدار النصوص القانونية المقننة للمساواة بينهما وإقرار مجانية التعليم واجباريته للجنسين وخروج النساء للعمل وممارستها لحقوقها الاقتصادية. كما أن تطور النسيج الاجتماعي التونسي من خلال اعتماد سياسة التنظيم العائلي والصحة الإنجابية واقتحام النساء المجالات ذكورية كالإعلام والقضاء والتعليم ومشاركتها فيها مشاركة متميزة مما أدى إلى تراجع الهيمنة الذكورية في المجتمع التونسي وانفتاحه على مختلف فئاته وهو ما انعكس ايجابا على مشاركة المرأة الفعالة في مختلف القطاعات حيث انها تساهم في سلك القضاء بنسبة تفوق 45% في حين بلغت نسبة النساء المحاميات حوالي 40% وبلغت نسبة42% من الاطباء و72% من الصيادلة و34% من الصحفيين و حوالي 45% في قطاع التعليم العالي كل هذه العوامل ساهمت في اتجاه المجتمع التونسي تلقائيا نحو ضمان تكافئ الفرص بين الجنسين وحث المرأة على اقتحام الحياة السياسية خاصة اثر مشاركة المرأة التونسية جنبا إلى حنب الرجل في حدث الثورة وخروجها للاعتصامات والتجمعات واطلاق صرختها في وجه الحكم المستبد والمطالبة بتحقيق التنمية الشاملة والحرية والكرامة إنّ ما عرفه المجتمع التونسي بعد الثورة من تحولات هيكلية خاصة في إعادة تقسيم الحياة السياسية وتكريس التعددية الحزبية مما يبرر اشكالية وضع المرأة التونسية في هذا الزخم السياسي والطفرة الحزبية طور الدرس. فهل ساهم المشهد السياسي في تونس الثورة في تجاوز الهيمنة الذكورية نحو إرساء شراكة حقيقة للمرأة في هذا المجال ؟ وما هي الأطر القانونية للمشاركة السياسية للمرأة على مستوى الصعيد الدولي ؟ والتّي صادقت عليها تونس وما هي الآليات القانونية والمؤسساتية جديدة الوضع التّي اتبعتها تونس لتعزيز مشاركة المرأة سياسيا لتصل إلى مواقع القرار السياسي؟ وهل ان مختلف الأطياف السياسية بعد الثورة قد عزّزت من حضور

4 حفيظة الشقير، المرأة والمشاركة السياسية، تقرير المعهد العربي لحقوق الانسان حول المرأة والتنمية السياسية 2004.

5 حفيظة الشقير، المرأة والمشاركة السياسية، تقرير المعهد العربي لحقوق الانسان حول المرأة والتنمية السياسية 2004.

المرأة التونسية في مواقع القرار السياسي وأسندت لها مركزا سياسيا ونفوذا في مختلف قائماتها الانتخابية ؟ هذا ما سنحاول طرحه بدراسة مختلف الآليات القانونية لدور المرأة في الحياة السياسية (كجزء أول) والتعرف على واقع حضور المرأة في المجال السياسي منذ الاستقلال إلى فترة الانتقال الديمقراطي (كجزء ثان)

الجزء الأول : الآليات القانونية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة

سنحاول التطرق في هذا الجزء إلى الآليات القانونية على الصعيد الدولي(أ) وأهم الاليات القانونية على الصعيد الوطني (ب) لتكريس الحقوق السياسية للمرأة.

أ - الحقوق السياسية للمرأة دوليا :

ان الحقوق السياسية للمرأة تشمل حرية التفكير وحرية الرأي والتعبير كما تشمل أيضا حق المشاركة السياسية والتي تعرف في هذا الصدد اعتمادا على عدّة مقاييس كمتابعتها للقضايا السياسية وتتدرج إلى حقها في الإدلاء بالتصويت ثم الاتصال بالعاملين في الحقل السياسي، إضافة الى المشاركة الفعالة في الحملات الانتخابية وحضور الاجتماعات السياسية ثم تمويل الأنشطة الحزبية إلى ترشيح الفرد نفسه في الانتخابات. وفي هذا السياق لنا أن نشير أن مفهوم المشاركة السياسية للمرأة على الصعيد الدولي يرتبط بالمفاهيم التالية :

- التنمية : بينت المعايير الدولية أن التطور الاجتماعي لا يكون إلا من خلال المساهمة الفعالة للمرأة في تنمية المجتمع اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا من خلال إبراز طاقتها الإنسانية باعتبارها تمثل نصف المجتمع.

- التمكين : أو كما تعرفه الأمم المتحدة « بمفهوم التمييز الاجتماعي » ويتمثل من خلال تمكينها بكل الوسائل والاليات التي من شانها تنمية قدراتها ووعيها وإتاحة لها كافة القدرات والإمكانات التي تجعلها قادرة على المساهمة الايجابية .

- نظام الحصص أو ما يسمى «quota» : ويقصد به تخصيص عدد معين من المقاعد للمرأة في المجالس البرلمانية والبلدية ومن بين الدول التي اعتمدته سوريا و الأردن وتونس ومصر التي أقرت تخصيص نسبة 30% من المقاعد النيابية للنساء منذ سنة 1979 قبل ان يلغى بعد الطعن في دستوريته.

في هذا السياق يمكن الإشارة إلى أنّ العديد من الاتفاقيات الدولية قد عالجت الحقوق السياسية للمرأة عبر بعض الاتفاقيات التّي يمكن تصنيفها إلى قسمين : الاتفاقيات الدولية ذات الطابع العام والاتفاقات الدولية ذات الطابع الخاص.

ب - الاتفاقات الدولية ذات الطابع العام :

أولا : ميثاق الأمم المتحدة : ويعتبر ميثاق الأمم المتحدة الذي اعتمد في سان فرانسيسكو عام 1945 أول معاهدة دولية تشير في عبارات محددة وبوضوح إلى تساوي النساء والرجال في الحقوق حيث اعتبر الميثاق المساواة مبدأ وهدف أساسي لتحقق حقوق الإنسان للمرأة .

ثانيا : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن في 10 ديسمبر 1948 : الذي يعد من أهم الإعلانات الأمم المتحدة وأبعدها أثرا وشكلا ومصدر إلهام لجميع الجهود من اجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان ويتألف الإعلان من ديباجة و30 مادة تحدد حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تحق لجميع الرجال والنساء في أي مكان في العالم دون أي تمييز وتنص المادة الأولى منه أنه :» يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق « اما المادة الثانية التي تنص على المبدأ المساواة وعدم التمييز فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية فتحظر التمييز من أي نوع في التمتع بكافة الحقوق والحريات دون أي تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة دون أيه تفرقة بين الرجال والنساء . كما جاء بالفصل 19 من هذا الإعلان انه لكل شخص الحق في حرية الفكر والوجدان واعتناق الآراء بدون مضايقة أو قيد ولاحظت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أول قراراتها في 11 ديسمبر 1948 أن بعض الدول الأعضاء لم تمنح المرأة حقوقا سياسية مساوية لحق الرجل وأكدت عن على ضرورة منح نفس الحقوق السياسية للرجل

عن طريق تمكينها من الترشح في الانتخاب في المناصب السياسية بالمؤسسات الوطنية والعامة والبلديات كما دعمت اليونسكو أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية

ثالثا : العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966: لقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العهد مع البروتوكول في 1968/12/16 وقد جاء هذا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ليؤكد على ضمان احترام وتامين الحقوق لكافة الأفراد دون تمييز وتتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بضمان المساواة بين الرجال والنساء بجميع الحقوق المدنية والسياسية ونصت المادة 25 منه على انه :» لكل مواطن سواء كان رجلا أو امرأة التمتع بالحقوق التالية : – أولا : أن يشارك في إدارة الشؤون العامة – ثانيا : ان ينتخب وينتخب في انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين ال ناخبين وبالتصويت السري – ثالثا : ان تتاح له قدم المساواة فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده».

الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية ذات الطابع الخاص :

تتمثل أساسا في :

أولا : اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة : على اثر شيوع مبدأ المساواة في الحقوق عالميا وفق ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان توالت قرارات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة لتحسين أوضاع المرأة حيث اعتمدت عام 1952 أول صك قانوني يعالج على سبيل الحصر حقوق المرأة وهي اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة وقد صادقت عليها تونس طبقا للقانون عدد 41 لسنة 1967 والمؤرخ في 11/21/ 1967 مع الاحتراز على الفصل التاسع من الاتفاقية والتي تنص على انه من «حق المرأة أن تقوم بشروط مساوية للرجل بالتصويت في جميع الانتخابات وشغل المناصب العامة وممارسة جميع المهام العامة التي يحددها القانون الوطني».

ثانيا : إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة : اعتمدته الجمعية العامة العامة بتاريخ 1967/11/07 ويعتبر هذا الإعلان الدولي تمهيدا لإصدار اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة وقد نصت على المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل بخصوص حق التصويت والترشح في الانتخابات وفي تقلد المناصب العامة.

ثالثا : اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة «سيداو» وقد جاءت ثمرة لجهود بذلت على مدار ثلاثين عاما واعمال قام بها مركز المرأة الذي انشئ عام 1946 ودخلت حيز التنفيذ عام 1981 وانخرطت تونس في هذه الاتفاقية بمقتضى القانون عدد 68 لسنة 1985 المؤرخ في 1985/07/12 مع ابدائها للعديد من التحفظات وخاصة تلك المتعلقة بمقتضيات الهوية الاسلامية. و تتآلف هذه الاتفاقية من ثلاثين مادة وتبين المادة الاولى تعريفا شاملا لمفهوم التمييز : « ويشمل التمييز وفق هذه المادة اية تفرقة او استبعاد او تقييد يتم على اساس الجنس ويؤثر على تمتع النساء بحقوقهن او يمنع المجتمع من الاعتراف بهذه الحقوق او اي اختلاف بالمعاملة من شانه ان يلحق بهن اي ضرر بقصد او بغير قصد « كما اقرت هذه الاتفاقية جملة التدابير الهادفة الى تحقيق المساواة الفعلية بين الرجال والنساء في ميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما اكدت في المادتين 7 و8 منها على القضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة على الصعيد الوطني والدولي.

ما يمكن ملاحظته أنّه رغم ما بذلته الأمم المتحدة من جهود متظافرة للنهوض بحقوق المرأة في المجال السياسي من خلال ابرام العديد من الاتفاقيات الدولية، فإنّ المشاركة السياسية للمرأة تبقى متباينة بين العالم العربي والعالم الغربي. اذ اظهرت دراسة لجمعية الامم المتحدة بتاريخ 2008/2/29 ان النساء شغلن اماكن في الحكومات والبرلمانات بنسب ضعيفة مقارنة مع مشاركة الرجل. إذ أشارت خريطة العالم للنساء في السياسة سنة 2008 ان رواندا تتصدر قائمة التمثيل النسائي في البرلمان بنسبة تبلغ 49%. وفي أسفل الترتيب العالمي نجد السعودية وقطر وسلطنة عمان. وإن نحو 18% من النواب في العالم نساء وان 16.1% من المناصب الوزارية تشغلها نساء وحسب حصة التمثيل النسائي في البرلمان جاءت السويد بنسبة 47%، ثم فنلندا في المركز الثالث بنسبة 45.5% ومن ضمن الدول التي احتلت المراكز الاخيرة بالقائمة نظرا لغياب النساء عن البرلمان جزر ميروكرونزيا وجزر سلومون. واشارت الخريطة لوجود دولتان فيهما تولت النساء

اكثر من نصف المناصب الوزارية هما فنلندا والنرويج.

اما على المستوى العربي فتبقى نسبة مشاركة المرأة سياسيا ضعيفة جدا لضعف تواجدها في مواقع القيادة الرسمية السياسية، فهي تكاد منعدمة في الدول الخليجية مثل السعودية التي لا تتمتع فيها المرأة واقعا لا بحق الترشح ولا بحق الانتخاب لتصل الى المنع الصريح اذ تقوم بعض النظم الوراثية في بلدان العالم العربي بتوريث الذكور فقط دون الاناث في الحكم. ونذكر في ذلك المادة الاولى من دستور امارة البحرين لسنة 1973 وكذلك المادة 28 من دستور 1952 من مملكة الاردن والمادة 20 من دستور المغرب لسنة 1996 كما تخصص المملكة الاردنية ستة مقاعد من 110 للنساء في البرلمان. أما بالنسبة للنساء الفلسطينيات فان نسبة مشاركة المرأة في عضوية المجالس البلدية والقروية 25% وفي الجنة المركزية لحركة فتح 5% وفي المجلس الوطني الفلسطيني 7.5%.

إنّ واقع ممارسة المرأة العربية لحقوقها السياسية تقرنها منظمة الامم المتحدة بمستوى تنمية البلدان وهو في تقييمنا رابط لا يعكس حقيقة الواقع لان بعض البلدان النامية تتمتع في بعض الاحيان بمعدل مشاركة أعلى للنساء من بعض البلدان الصناعية، فالمرأة وصلت الى رئاسة الدولة في كل من باكستان حيث اوكلت مهام رئاسة الوزراء الى السيدة «بنازير بوتو» بتاريخ 16 نوفمبر 1988 وهو ما مثل في حد ذاته رجة في الثقافة السياسية الاسلامية واشتهرت الهند بأول رئيسة وزراء عالميا، إضافة الى السيدة انديرا غاندي. ووصلت المرأة الاندونيسية ميقوتي سوكارنو بوتري رئيسة في بلادها. في حين لم تصل المرأة في الولايات المتحدة الامريكية الى هرم السلطة السياسية، ولو انها منحت حقائب سيادية ،أذ نجد السيدة هيلاري كيلتون كوزيرة الخارجية الامريكية. أما في المانيا فقد تقلدت السيدة « انجيلا مارك» رئاسة الحكومة في بلادها.

هذا على المستوى العالمي ويبقي مقارنته بواقع المرأة التونسية في الحقل السياسي متباعدا لضعف تواجد المرأة في المراكز القيادية بالبلاد التونسية حاضرا وقديما رغم الاليات التشريعية المكرسة لتعزيز الحقوق السياسية للمرأة التونسية منذ الاستقلال.

الاليات القانونية الوطنية لتعزيز الحقوق السياسية للمرأة قبل الثورة :

نظريا تعد تونس من الدول الرائدة في سن تشريعات تكرس الحقوق السياسية للمرأة التونسية والاعتراف لها بمبدأ المساواة في المواطنة من خلال مصادقتها على عديد الاتفاقات الدولية وفي ارساء منظومة تشريعية متكاملة لدفع المرأة الى النهوض بالبناء الاقتصادي والسياسي كما ان مختلف هذه التشاريع تتميز حسب قراءة تاريخية بالتدرج في اسناد المرأة لمختلف حقوقها المدنية والسياسية بداية من:

- دستور غرة جوان 1959 : الملاحظ أن المرأة التونسية كانت مقصاه من المشاركة في الحياة السياسية قبل سن الدستور، اذ ان الفصل 11 من الامر العلي المؤرخ في 1956 كان لا يعترف بالانتخاب الا للرجال حيث نص «يعتبر ناخبون التونسيون من الذكور من يجيد القراءة والكتابة ...» ولم تتمكن المرأة من الحصول على حقها في التصويت الا بصدور الامر العلي المؤرخ في 1957/4/14 لانتخاب اعضاء المجلس القومي التأسيسي وايد حق المرأة في الاقتراع للانتخابات البلدية وهو ما سهل على المجلس القومي التأسيسي الاعتراف به في دستور 1959 والذي وقع تعديله في عدة مناسبات اخرها سنة 2002 اذ وقع التنصيص على مبدا المواطنة والمساواة بين الرجل والمرآة .

- **مجلة الاحوال الشخصية** : منذ صدورها بمقتضى الامر المؤرخ في 13 اوت 1956 كأول مدونة قانونية عربية لتنظيم حقوق النساء، أسندت للمرأة حقوقا اجتماعية واقتصادية وأدخلت عليها اصلاحات هامة منذ سنة 1993 بما يدعم وضع المرأة ومشاركتها في صنع القرار في مستوى العائلة وتحتفل اليوم المرأة بمرور 58 سنة على هذه المجلة التي ساهمت في تكريس وتجذير مفهوم المواطنة والمساواة بينها وبين الرجل.

- **المجلة الانتخابية** : أكّد المشرع في الفصل الثاني من المجلة الانتخابية بحق المرأة في التمتع بحقوقها السياسية والترشح كما نص قانون الانتخابات على حق التونسيين ممن بلغوا سن 18 سنة في الانتخاب دون تمييز بين الجنسين فللنساء الحق في الترشح والانتخاب مثل الرجال حيث ساوي القانون في تحديده لشروط الترشح لعضوية مجلس النواب بين النسب للأم والنسب للأب.

• **القانون المنظم للأحزاب السياسية رقم 32 - 88 بتاريخ 03 ماي 1988 :** أكد في فصله الثاني على وجوب احترام كل حزب سياسي لجملة من القيم، وأولها حقوق الانسان كما حددها الدستور والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها تونس وأيضا مبادئ مجلة الاحوال الشخصية كما أكد أنه على كل حزب سياسي نبذ التطرّف والعنصرية وكل شكل من أشكال التمييز والحرص على الدفع بالمشاركة السياسية للمرأة في قائماتها الانتخابية.

فما هو واقع المشاركة السياسية للمرآة قبل الثورة ؟

الجزء الثاني : واقع المشاركة السياسية للمرأة التونسية :

سنحاول التطرق في هذا الجزء الى مدى حضور المرأة التونسية في المشهد السياسي التونسي و تقييم تجربتها السياسية قبل (أ) وبعد الثورة(ب).

تقييم المشاركة السياسية للمرأة التونسية قبل الثورة :

ان اكتساب المرأة التونسية لحقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كان من خلال رؤية متبصرة تاريخية اعتمدت التدرج الزمني بالموازاة مع التدرج الحضاري والثقافي للهوية التونسية التي تشبعت وتصالحت مع منظومة حقوق المرأة كمرادف لحقوق الانسان عامة.

أما واقع الحقوق السياسية للمرأة فكان مرهون في بنائه ووجوده بالتدرج التشريعي، اذ أنّه بالتمعن في حظوظ المرأة سياسيا ابتداء من موقع الحكومة يلاحظ أنّها لم تدخل الحكومة الا سنة 1983 وكانت مرتبطة بحقيبة وزارة المرأة والعائلة، إذ عيّن رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة أول إمرأه في هذا المنصب لمدة ثلاث سنوات لكنها لم تدم طويلا ليقع عزلها وحذف الوزارة برمتها، ولم تعد للوجود إلاّ سنة 1993 تحت إشراف وزيرة تونسية، ثم تعاقبت المرأة علي هذه المسؤولية السياسية كتقليد سياسي بامتياز.

ورغم حرص المشرع على الاصلاحات السياسية فإن حضور المرأة التونسية في مواقع القرار وخاصة في الحكومة بقي ضعيفا ولا يعكس في جانب اخر اكتساح المرأة التونسية في القطاعات الاخرى كالاقتصادية والاجتماعية والعلمية، حيث نجد سنة 2001 وزيرتان فقط من بين 29 وزيرا أي بنسبة 9.25%. أما في سنة 2004 واثر تعديل وزاري أصبح عدد النساء في الحكومة 7 نساء من بين 47 عضوا في الحكومة ثم تراجعت بعد ذلك، إذ أن آخر حكومة قبل الثورة سنة 2009 ضمت وزيرة وحيدة من جملة 30 وزيرا و4 كاتبات دولة من جملة 13 كاتبا للدولة.

أما على مستوى مجلس النواب فإنّه قبل الثورة يتكون من 214 عضوا منتخبا عن طريق الاقتراع العام المباشر، ومنذ بداية اكتساب المرأة التونسية لحق التصويت وخوض الانتخابات، تم انتخاب أول إمرأة بمجلس النواب سنة 1959. لكن بقي دور المرأة التونسية في البرلمان شبه معدوم رغم ارتفاع النسبة من 1% سنة 1959 لتصل الى 5.6% سنة 1986 تم تراجعت الى نسبة 4.3% سنة 1989. ضعف الحضور النسائي سياسيا دفع الى تشكيل صلب مجلس النواب لجنة خاصة بالمرأة مهمتها السهر على تحقيق تمثيل أفضل للنساء البرلمانيات، مما أفضى إلى جعل نتائج آخر انتخابات قبل الثورة تشهد قفزة نوعية بالتحاق 59 إمرأة للبرلمان أي بنسبة 27.59% وتمركزت المرأة كنائبة ثانية لرئيس مجلس النواب .

أما فيما يتعلق على مستوى الادارة اللامركزية مثلا في المجالس المحلية يلاحظ أن حضور المرأة لم يكن ذلك الحضور الكبير محليا، رغم تعزيز حظوظها بمنظومة تشريعية متكاملة. فعلى مستوى الولاة، عرف هذا المنصب بهيمنة ذكورية شديدة على امتداد عدّة عقود ووقع تاريخيا استثناء وحيد وهو تعيين سنة 2003 أول امرأة كواليه بزغوان. وهو ما يعكس إقصاء المرأة عن مراكز القرار السياسي رغم عديد مميزاتها ومكتسباتها التشريعية والحضارية.

أما على مستوى المجالس الجهوية فإنّه بقي مجال مغلقا في وجهها إلى حين سنة 1997 حيث وقع اقرار ادماج عضويين نسائيين على الأقل ضمن تركيبة المجلس الجهوي لكل ولاية في ظل سعى المشرع لتكريس

دور المرأة في تحقيق التنمية السياسية على الصعيد الجهوي والمحلي وبفضل آليّة التعيين لامرأتين لكل ولاية فاقتحمت 46 امرأة سنة 1998 المجالس الجهوية، ورغم صدور قانون سنة 2002 يكرس التعددية الجنسية داخل المجالس الجهوية لكن بسبب قلة حضور العنصر النسائي من بين الاعضاء القارين الذين يتمتعون بحق التصويت فان هذه النسبة لم تتجاوز 6.5% سنة 2005 (كأعضاء مجلس النواب بدائرة الولاية. وارتفعت نسبة النساء في المجالس الجهوية للولايات إلى 23% سنة 2006 وذلك بهدف تعزيز حضور المرأة في الهياكل المحلية.

أما بالنسبة للمعتمديات : يعد وجود النساء ضعيفا لكنه مع مرور الزمن تطور من 6 معتمدات سنة 2000 الى 21 معتمدة سنة 2005، وغالبا ما يقع تكليف النساء المعتمدات بوظيفة الشؤون الاجتماعية خلافا لنظرائهم من العنصر الرجالي الذين توكل اليهم وظيفة الشؤون الاقتصادية. أما بالنسبة لتركيبة المجالس المحلية للتنمية بقى الحضور النسائي متواضعا، أما في المجالس القروية والتي تمثل هياكل استشارية بالمناطق غير البلدية التابعة للولاية يمكن القول أن المرأة تحظى بحضور هام، اذ تطور عدد النساء في تركيبة المجالس القروية من 36 امرأة سنة 2000 الى 92 امرأه سنة 2005.

أما على مستوى المجالس البلدية فإن حضور المرأة نجده مهما وذو مساحة أوسع من الحضور الحكومي والبرلماني، إذ تجدر الملاحظة ان البلدية تعتبر من أقدم الهياكل الادارية بتونس، لكن أول امرأة تولت رئاسة مجلس بلدي يعود الى سنة 1980. وبقى تمثيل المرأة فيما يتعلق بالمجالس البلدية في ارتفاع مستمر، حيث ارتفعت نسبة النساء صلب المجالس البلدية من 1.29% سنة 1958 الى 13.3% سنة 1990. بعدما تناهز نسبة 1.7% سنة 1975 وتواصل تمثيل المرأة في المجالس البلدية في الارتفاع لتصل سنة 1995 نسبة 16.6% وترتفع الى حدود سنة 2005 الى نسبة 26%.

وقد عرفت نسبة النساء في تركيبة المجالس البلدية تطورا هاما خلال السنوات الاخيرة بفضل اعتماد الية نظام الحصص (quota) والذي طبق في الانتخابات البلدية لسنة 2000 كحد ادنى يقدر بالخمس وسنة 2005 كحد ادنى يقدر بالربع. واجمالا يمكن القول ان هذا الحضور النسائي الهام من حيث العدد بقى مختلفا من حيث القيمة اذ ان عدد النساء اللاتي شغلن مناصب مهمة في البلدية ضعيف اذ يوجد فقط 4 شغلن منصب رئيسة بلدية و13 شغلن منصب رئيسة مساعدة بلدية و10 شغلن منصب رئيسة دائرة بلدية. أما في مجالس الاحياء فنجد ان حضور المرأة في تركيبتها يظل متواضعا اذ لم يتجاوز نسبة 6.13% سنة 2005.

وتقييما لتجربة المرأة التونسية في العمل السياسي فأنّنا نلاحظ انه قبل الثورة كرس الحزب الواحد وهو التجمع الدستوري الديمقراطي سياسة تشجيع المرأة على ممارسة حقوقها السياسية رغم ضعف حضورها لدى هياكله منذ البداية وهو ما افضى سنة 1992 إلى إحداث منصب امانة عامة مساعدة مكلفة بشؤون المرأة في كل لجنة تنسيق. وتأتي هذه الامانة في اهميتها مباشرة بعد الامانة العامة في هيكلية الحزب، وتتمثل مهمتها في تنسيق عمل 1500 خلية نسائية قاعدية تعمل على تعزيز حضور المرأة في ادارة التجمع وذلك بنسبة 37.9% في اللجنة المركزية سنة 2008 بعد ان كانت 3.1% سنة 1957 و26.4% في سنة 2004. وللتذكير فقد عينت إمرأة وحيدة برتبة عضو الديوان السياسي.

يبقى هذا المنهج في تجذير حضور المرأة في العمل السياسي لدى الحزب الواحد في راينا، حضور صوري أكثر منه فاعلية وذلك لتجميل صورة الحزب اعلاميا ودوليا بوجود المرأة فيه. كما أن هذا الحضور من حيث المحتوى والقيمة كان رهين عدم معارضتها لسياسة التجمع أو ابداء اراء فكرية أو سياسية معارضة لفكر التجمع أو لفكر الحزب الواحد عموما وبذلك فإن عملها أو انتاجها كان مرهونا في تعزيز فكر الحزب التجمع وكيفية تواصله والعمل على تجدده كحزب واحد دون ان يكون لها الحق في المعارضة او الاعتراض على المضمون فكانت اداة عمل وبوقا لصوت الحزب الواحد ولم يكن مسموحا لها بالتعبير الفكري والسياسي الحر خارج اسوار منظومة الحكم الواحد. لكن في الواقع لا يمنع هذا القيد من القول بانها اكتسب مؤهلات تجربة سياسية دفعتها الى نضج سياسي وفكري تتميز به عن نظيراتها العربية.

اما فيما يتعلق بالحضور النسائي في احزاب المعارضة قبل ثورة فانه يلاحظ انه تميز بشيء من الاحتشام والضعف على مستوى قاعدة احزاب المعارضة وكذلك هيئاتها المسيرة.

فهل تغير واقع مشاركة المرأة التونسية في المشهد السياسي بعد الثورة؟ وهل تغيرت الاليات القانونية الداعمة للتمييز الايجابي للحقوق السياسية للمرأة؟ بمعنى اخر ما مدى تأثير حضور المرأة التونسية في المشهد السياسي التونسي بعد الثورة؟ وهل ان سقوط جدار الخوف السياسي لدى المرأة وتمتعها بالحرية الفكرية والسياسية ساهم في الاثراء الفضاء السياسي لتصل الى مستوى الشراكة السياسية في الوصول الى مراكز القرار السياسي؟

كل هذه الاشكاليات نحاول البحث فيها ضمن دراسة الاليات القانونية لمشاركة المرأة التونسية سياسيا بعد الثورة.

حقوق المرأة سياسيا بعد الثورة :

نتعرض في هذا الاطار الى الاليات القانونية لتمكين المرأة من حقوقها السياسية (1) وما انعكس عليه من واقع ممارسة المرأة التونسية لتلك الحقوق (2)

الاليات القانونية لتكريس الحقوق السياسية للمرأة التونسية :

- **مبدا التناصف :** جاء به الفصلين 15 و16 من المرسوم عدد 35 حيث وقع التنصيص ضمن الفصل 16 : «تقدّم الترشحات على أساس مبدأ التناصف بين النساء والرجال وقاعدة التناوب بينهم داخل القائمة ولا تقبل القائمة التي لا تحترم هذا المبدأ إلا في حدود ما يحتّمه العدد الفردي للمقاعد المخصصة لبعض الدوائر».

تجدر الاشارة انه بعد قيام الثورة والقطع مع مختلف المؤسسات الدستورية لنظام الحزب المستبد واثر قيام الهيئة العليا لتحقيق اهداف الثورة والاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، صدر المرسوم عدد 35 لسنة 2011 والمؤرخ في 10 ماي 2011 والمتعلق بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي لسن دستور جديد للبلاد. كما أن الهيئة العليا للأهداف الثورة عند وضع الفصلين 15 و16 من المرسوم تميزت بجراه فائقة فيما يتعلق بموضوع الحقوق السياسية للمرأة التونسية، باقرار بمبدأ التناصف أو التناوب بين الرجال والنساء لتكريس المساواة الفعلية في الحقل السياسي بين الجنسين، فمحافظة منها على المكتسبات الحداثة التونسية تم اشتراط مبدا التناصف على جميع القائمات الانتخابية ، حيث تم التنصيص على مبدا المساواة في المرسوم المنظم لانتخابات المجلس التأسيسي بإحلال مبدأ التناوب بين الرجل والمرأة في مختلف القائمات الانتخابية وتم بذلك آليّا فرض الحضور النسائي الذّي يجب أن لا يقل عن نصف المقاعد في القوائم، حيث يجب أن يكون عدد النساء مساويا لعدد الرجال إلاّ في صورة ما اذا كان عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية فرديا، وفي كل الحالات يجب ان لا يتجاوز العدد الجملي للمقاعد المسندة الى احد الجنسين مقعدا واحدا بالمقارنة مع عدد المقاعد المسندة الى الجنس الاخر. كما تم التنصيص على مبدا التناوب بين النساء والرجال على مستوى ترتيب المترشحين بالقائمة حيث نجدها امرأة ورجل وذلك الى اخر ترشح في القائمة.

ما وجب الاحاطة به هو أهمية هذا الفصل وما احدثه من تجديد وسبق مغاربي وعربي وحتى دولي في ايجاد مجلس تأسيسي متناصف نوابه بين الجنسين، تكريسا لمبدأ تكافئ الفرص بين الجنسين في القانون الانتخابي ونذكر في هذا الصدد ما رافقه من جدل سياسي صلب مجلس الهيئة وخارجها بين مؤيد ورافض. إذ رأى فيه البعض رد اعتبار للمرأة التي حرمت من المشاركة السياسية في وضع دستور 1959 واعتبره خطوة تاريخية على درب تحقيق التعددية والانتقال بالمرأة من مرحلة «سياسة المشاركة» الى «المشاركة السياسية» الفاعلة. ومن جهة اخرى رفضه شق اخر واعتبره من قبيل «التشريعات الاشهارية» التي سبقت فيها تونس عديد الدول الاجنبية وبانه يتجافى مع الواقع السياسي للبلاد لعدم وجود نسوة لهن التجربة السياسية للوصول الى تحقيق اثر سياسي في موقعها.

- **تقييم مبدا التناصف :** يعد هذا المبدأ بمثابة الية قانونية لتغيير واقع سياسي مغاير عن حقيقته كما يمثل حسب الفقه الفرنسي

استراتيجية وقتية من اجل دفع المساواة بين الجنسين وتحقيق وجود فعلي ومهم للنساء في العمل السياسي. وأما في تونس فانه بغض النظر عن مدى اسبقية النص القانوني عن الواقع السياسي، فانه يمكن تقييم مدى جرأة الهيئة العليا لتحقيق اهداف الثورة في طرح مبدا التناصف انطلاقا من نتائجه التي افضت الى انتخاب 219 نائب لمجلس تأسيسي كانت عدد الرجال في مختلف القائمات 154 نائب في حين عدد النائبات لا يمثل سوى 63 نائبة ، ورغم التنصيص القانوني الايجابي للمبدأ التناصف نظريا فإن الواقع فند تلك القاعدة حيث لم تتجاوز نسبة النساء النائبات في المجلس الوطني التأسيسي ثلث المجلس بنسبة بلغت 29.03%. ومن المفارقات ان نصيب الاسد في حضور المرأة كان لفائدة حزب حركة النهضة حيث تمثله بأربعين نائبة في حين 23 نائبة من مختلف الاحزاب التقدمية واليسارية رغم ان مطلب التناصف كان صادرا عن ارادة وفكر الأحزاب اليسارية التي لم تعكسه فعليا في قائماتها .

• **دستور 27 جانفي 2014** : نص الدستور في فصله الحادي والعشرين على مبدا المساواة بين الرجل والمرأة : «المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات. وهم سواء أمام القانون من غير تمييز». وبالتالي فانه اكد على مفهوم المساواة ومفهوم المواطنة بين الجنسين في التمتع بالمختلف الحقوق والواجبات. اما فيما يتعلق بالحقوق السياسية فقد خصه الفصل 34 من الباب 2 من الدستور (باب الحقوق والحريات): «حقوق الانتخاب والاقتراع والترشح مضمونة طبق ما يضبطه القانون». ودعم ضمن الفقرة الاخيرة من هذا الفصل التمييز الايجابي للمرأة من خلال فرض الزام الدولة لتشريك المرأة في الفضاء السياسي وذلك بالتنصيص على ان: « تعمل الدولة على ضمان تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة».

كما وقع التركيز في هذا الدستور الجديد على ضرورة حماية مكتسبات الحداثة التونسية التي تميزت بها المرأة وحماية حقوقها المدنية والسياسية في اطار مبدا المساواة وانطلاقا من مفهوم المواطنة حيث اكد في الفصل 46 من الدستور : «تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتدعم مكاسبها وتعمل على تطويرها. تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليّات وفي جميع المجالات». أما فيما يتعلق بضرورة تعزيز المشاركة السياسية للمرأة ودعمها وتطويرها من خلال الية التناصف فقد نصت عليها الفقرة الاخيرة من الفصل 46 : «تسعى الدولة إلى تحقيق التّناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة». لكن ما يجب الاشارة اليه أن طبيعة هذا الالتزام وقع التضييق مجاله في اطار المجالس المنتخبة فحسب ولا يتعلق بمختلف المجالس السياسية ، كما ان» السعي» يعد من قبيل الالتزام ببذل عناية دون ان يرتقي الى تعهد قانوني من قبل الدولة او الارادة السياسية لتنفيذه اليا فهو لا يعد التزام بتحقيق نتيجة قانونية على عاتق الدولة، وبالتالي يمكن الاستخلاص فانه لا يعد من قبل التدابير الايجابية ذات الفاعلية الهامة لتحقيق الاثر المرجو منه سياسيا والمتمثل في ادماج أكثر مساحة للمرأة التونسية في المجال السياسي.

من هذا المنطلق يجوز التساؤل عن كفاية التنصيص في دستور تونس ما بعد الثورة على مبدا المساواة بين الجنسين في الحقوق السياسية لهزم المرأة لجدار المجال السياسي واقتحامه بنفس المسافة وبنفس المساحة الممنوحة للرجل ؟ بمعنى اخر هل يكفي التنصيص على سعي الدولة لضمان تحقيق مبدا التناصف وضمان تمثيلية واسعة للمرأة لاقتحام المرآة العمل السياسي بكل فاعلية. لنا في تجربة انتخابات 2011 وتركيبة المجلس التأسيسي خير شاهد على ذلك سيما و أنه لأول مرة تجرى في تونس انتخابات حرة تمت باقتراع عام وبإرادة حرة ورغم عمل الهيئة العليا على تحقيق مبدا التناصف في المرسوم عدد 35 وترتيب جزاء قانوني وذلك بإلغاء العديد من القائمات الانتخابية المترشحة من الاحزاب عند مخالفتها لهذا المبدا،و فعليا اسقطت المحكمة الادارية كثيرا من القوائم الانتخابية التي لم تحترم مبدا التناصف لكن من جهة اخرى ان النتائج أفضت في تركيبة المجلس التأسيسي الى اقل من 30% نساء فالحضور النسائي بالهيئات الفرعية ضعيف (بنزرت، تونس1، تونس 2، جندوبة، سوسة، سيدي بوزيد، منوبة، سوسة، نابل 1: امرأة واحدة) وفي بعض الاحيان منعدمة (أريانة، باجة، بن عروس، تطاوين، توزر، سليانة، زغوان،قبلي، قفصة، القصرين، القيروان، مدنين، المنستير، المهدية، صفاقس 2 ، نابل 2).

• القانون الانتخابي الجديد في تونس ما بعد الثورة : والذي صادق عليه المجلس التأسيسي بتاريخ 1ماي 2014 فانه حافظ على نفس صيغة الفصل 16 من المرسوم عدد 35 واذ نص في الفصل 24 منه :«تقدم الترشحات على اساس مبدا التناصف بين النساء والرجال وقاعدة التناوب بينهم داخل القائمة ولا تقبل القائمة التي لا تحترم هذا المبدأ الا في حدود ما يحتمه العدد الفردي للمقاعد المخصصة لبعض الدوائر» وهو ما يحيلنا الى ضرورة ملاحظة التمييز الذي اعتمده المجلس التأسيسي حول نوعين من التناصف وهما التناصف العمودي والتناصف الافقي وهما اليتان قانونيتان تختلفان من حيث المفهوم القانوني وكذلك من حيث النتائج القانونية، فالتناصف العمودي يتعلق بتركيبة القائمة الانتخابية حسب مبدا تناوب بين رجل وامرأة فمن الواجب أن يكون ترتيب القائمة رجل امرأة أو امرأة رجل وهو ما كرسه القانون الانتخابي الجديد في الفصل 24. لكن ارادة المجلس التأسيسي لم تتجه الى تكريس مبدا التناصف الافقي الذي يتعلق بهرم القائمة الانتخابية وهو ما افضى الى هيمنة العنصر الذكوري في رئاسة القوائم الانتخابية هذه الارادة السياسية تجعلنا نطرح بعض التساؤلات حول المسار السياسي الدمقراطي فيما يخص تعامله مع المرأة التونسية وحول وجوب تجاوز التنصيص دستوريا على ضمان مبدأ التناصف لإحلال عقلية التناصف ،سيما وإن أول انتخابات اعتمدت مبدأ التناصف في الترشحات كانت غير ذي جدوى في تحقيق التناصف في تركيبة الهيئة المنتخبة، وبالتالي وجب على الدولة مستقبلا أن تبذل كل العناية اللازمة بتشجيع المرأة على الفضاء السياسي لنصل يوما الى مجالس منتخبة مكونة بالتساوي العددي بين الرجال والنساء (50% في التركيبة).

وأخيرا يمكن القول أنّه بالرجوع الى القوائم الانتخابية التي تم ايداعها في المرحلة الراهنة لدى الهيئة الوطنية المستقلة لتنظيم انتخابات اكتوبر 2014. يتبين للمطلع عليها أن الهيئة قد رفضت أكثر من 100 قائمة انتخابية مترشحة لعدم احترامها مبدأ التناصف العمودي في تركيبتها، وهو ما يؤكد تواصل ضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية الراهنة بالبلاد، اذ ان معظم الاحزاب الكبرى التي تعتزم خوض غمار التجربة الانتخابية لا تثق في قدرات المرأة التونسية في المراكز القيادية وأعرضت عن تطبيق مبدأ التناصف الافقي. فقد كشفت القائمات الانتخابية للأحزاب الكبرى في البلاد أن رئاستها آلت الى الرجال بنسبة 90% في حين لا تمثل القائمات التي ترأسها المرأة سوى 10%. فعلى سبيل المثال رشحت حزب حركة النهضة 3 نساء فقط كرؤساء لقائماتها في حين اكتفت حركة نداء تونس وهي التّي تتشدق بكونها حركة تسهر على المواصلة المشروع الحداثي للمجتمع التونسي بترشيح امرأة وحيدة لقوائمها من جملة 35 قائمة انتخابية . ونجد كذلك التيار الديمقراطي قد راهن على 3 نساء من جملة قوائمه 35. أما الإئتلاف اليساري المعروف بالجبهة الشعبية فقد رشح 5 نساء من جملة قوائمه على كامل البلاد التونسية. وهو ما جعل اغلب المنظمات التّي تعنى بشان المرأة تندد بهذا التهميش الممنهج لمشاركة المرأة في الانتخابات المزمع اجراءها خلال اكتوبر 2014 وهو ما يكشف حقيقة الارادة السياسية لمختلف الاحزاب وزيف ادعاء بعضها التي طالما تشدقت بالحداثة وبضرورة تمكين المرأة من جميع حقوقها، لاسيما السياسية منها. وبذلك بقي الأمر لا يتجاوز مستواه النظري الاعلامي البعيد كل البعد عن الواقع المعاش حاضرا و مستقبلا وهو ما يدعو الى مزيد من النضال الذي وجب على المرأة التونسية ان تخوضه واقعيا وبصفة شخصية دون الاطمئنان والركون الى الادعاءات والدعاية الحزبية لمعظم التيارات السياسية والايديولوجية التونسية.

ورشات تفكير حول :

تكافؤ الفرص بين الجنسين في المسار الانتخابي : مسار صعب يتطلب تظافر جهود كل الفاعلين

مثل برنامج دعم تكافؤ الفرص بين الجنسين في ادارة الشؤون المحلية محور ورشة عمل انتظمت يوم 6 جوان 2014 بمبادرة من مركز البحوث والدراسات والتوثيق والاعلام حول المرأة (الكريديف) بالتعاون مع المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد.

وتم بالمناسبة امضاء اتفاقية تعاون بين المركزين وذلك لدعم المساواة بين المرأة والرجل حيث أوضحت المديرة العامة للكريديف أن هذه الاتفاقية التي تتضمن أربعة بنود ستترجم على ارض الواقع بتنفيذ برامج تجسّم دمج هذا المفهوم ودعم التكافؤ بين الجنسين.

وأكدت أيضا على ضرورة وضع رؤية موحدة لإيجاد آليات تسمح بتفعيل القوانين التي تحمي حقوق المرأة وتضمن المساواة بين الجنسين مستدلّة في هذا الصدد ببنود من الدستور التونسي الجديد.

وخلال الورشة ركّز المشاركون في تدخلاتهم على ضرورة طرح مسألة المساواة بين الجنسين صلب النقاش العام حول اللامركزية ودعم الحكم المحلي وذلك قصد تطوير تمشيّات وآليات ومقاربات تدعّم هذه المبدئ.

وأوضحت الخبيرة «هندة قفصي» عن المركز الدولي للتنمية المحلية انّ الكثير من البلدان مدعوّة الى رفع هذا التحدى في الشؤون المحلية مضيفة ان المساواة تمثل احدى ركائز حقوق الانسان وعنصرا أساسيا للتطور ومن الضمانات الناجعة للعمل المحلي.

ومن جهتها اكدت السيدة «نائلة العكرمي» الرئيسة المديرة العامة للمركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد ان هذا المركز بدأ في تطبيق مشروع المساواة بين المرأة و الرجل في عدة مدن مهمّشة على المستوى العالمي.

مؤكدة ان التجارب كشفت أن الاشتغال على مثل هذه المسائل يندرج في مسار صعب يتطلب تضافر جهود مختلف الجهات.

وبيّن المختص في علم الاجتماع السيد «سنيم بن عبد الله» ان مكتب المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد تم بعثه في تونس بعد الثورة وهو يشتغل على عدة محاور مثل اللامركزية ودعم المساواة بين المرأة و الرجل.

وأضاف ان المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد يعمل عن طريق مثل هذه اللقاءات الى دعم مكانة المرأة في مختلف المجالات مفيدا بأن المركز يستهدف بتدخلاته حاليا 12 منطقة بلدية تونسية: 4 منها بالوسط الغربي و3 بالجنوب و5 بالشمال الغربي، وبيّن أيضا اهمية وضع خارطة طريق لدعم دمج مفهوم المساواة بين المرأة والرجل في مختلف المجالات.

ومواصلة لأشغال هذه الورشة الأولى التي استضمت بمقر الكريديف يوم 15 جويلية 2014 بالتعاون مع المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد.

وتمخضت عنها فكرة احداث لجنة وطنية للنهوض بتكافؤ الفرص بين النساء والرجال على مستوى ادارة الشؤون المحلية.

حيث بيّنت الخبيرة لدى المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد «هندة القفصي» في مداخلة حول تركيبة هذه اللجنة الوطنية التي سيتم بعثها قريبا وحول أهدافها أنها ترمي الى التنسيق مع الاحزاب من أجل النهوض بتكافؤ الفرص بين الجنسين وخاصة في مجال التصرف في الشؤون المحلية والجهوية.

كما تهدف اللجنة الى دفع الحوار الوطني حول مسالة تكافؤ الفرص بين الجنسين في مسار تفعيل اللامركزية والحكم المحلي الديمقراطي بالإضافة الى الاعداد لانتخابات بلدية شفافة ومتناصفة.

وأشارت متدخلة الى أن هذه اللجنة ستكون برئاسة كتابة الدولة للمرأة والأسرة وتتكون من ممثلين عن المؤسسات المعنية بمسائل تكافؤ الفرص بين الجنسين والحكم المحلي واللامركزية وممثلين عن الجمعيات الوطنية والمحلية وعن المجلس الوطني التأسيسي وعن المؤسسات الجامعية ومراكز البحث وعديد الشخصيات الاخرى.

وفي مداخلة بعنوان «اللامركزية والانتخابات البلدية: رهانات النوع الاجتماعي» أكدت الخبيرة لدى المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد «جنان ليمام» على ضرورة تعزيز مشاركة النساء في ادارة الشأن العام الوطني والمحلي وعلى احترام مبدأ التمثيلية ومبدأ المشاركة في الحكم واعتبرت أن تحقيق الانتقال الديمقراطي يقتضي القطع مع تواضع مشاركة النساء في ادارة الشأن العام والمؤسسات المحلية ومع ضعف هياكل اللامركزية وانعدام الديمقراطية المحلية.

وبينت أيضا أن الدستور الجديد عمل على تدعيم اللامركزية في 12 فصلا داعية الى اعتماد مبدأ التمثيل النسبي في صياغة القانون الانتخابي الجديد المتعلق بالانتخابات البلدية باعتباره أكثر عدالة وتمثيلية للفئات والشرائح الاجتماعية.

كما شدّدت على ضرورة الالتزام بمبدأ التناصف ومراعاة المساواة على أساس النوع الاجتماعي حتى لا تكون التركيبة ذكورية بحتة.

بالكريديف يوم دراسي :

النساء والإنتخابات : من أجل مشاركة فعالة في الشأن العام

نظم مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة يوم 20 أكتوبر 2014 بالشراكة مع جمعية "النساء الحقوقيات" يوما دراسيا حول موضوع "النساء والإنتخابات : من أجل مشاركة فعالة في الشأن العام.

أشرفت على فعالياته السيدة نائلة شعبان كاتبة الدولة للمرأة والأسرة بحضور ثلة من المحللين والباحثين في ميادين مختلفة ووفقا للبرنامج المحدد مسبقا.

وقد بينت كل من السيدة رشيدة التليلي السلاوتي المديرة العامة للكريديف والسيدة أسماء بن عربية رئيسة معية النساء الحقوقيات، الهدف من هذا اليوم الدراسي المتمثل في بحث سبل تسهيل و تحسين مشاركة المرأة في الحياة و في الشأن العام و توسيع وجودها في الحياة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و في المجالس النيابية المنتخبة و تركيبة الحكومة و تمكينها من مواقع صنع القرار.

و قد افتتحت الجلسة بمقاربة تاريخية حول مشاركة المرأة في الإنتخابات في تونس قدمتها السيدة حياة اليعقوبي. وقدم السيد صلاح الدين الجورشي قراءة في المشهد السياسي لانتخابات 2014 أثرته السيدة درة محفوظ بقراءة سسيولوجية.

كما قدم السيد الحبيب النهدي، باحث بالمركز ،مسألة الإهتمام بالشأن العام و مشاركة المرأة في الإنتخابات من منظور الأنتروبولوجيا السياسية. ومن زاوية قانونية وضحت السيدة نادية الجلاصي الآليات القانونية للمشاركة السياسية للمرأة وهو ما دعمته السيدة نجاة البراهمي في مداخلتها حول المرأة و الشاركة في الحياة السياسية. كما قدمت السيدة

جنان الإمام الأولويات التشريعية الكبرى المتعلقة بالمساواة بين الرجال والنساء في البرلمان المقبل.

ومن جانب آخر وضحت الأستاذة ثريا التيجاني، عن جمعية مراقبون، المنهجية التي ستعتمدها الجمعية في مراقبة إنتخابات 2014.

وقد تمخضت عن هذا اليوم الدراسي جملة التوصيات التالية :

أخذ بعين الاعتبار الخصوصية الجهوية و المحلية في الحملات الانتخابية وآليات تفعيل مساهمة المرأة في الشأن العام.

- تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة باعتبار أن الشخص يفكر سياسيا كما يمليه وضعه الاجتماعي.

- نشر الوعي السياسي والانتخابي لدى النساء.

- دعم التكوين المدرسي و تشجيع المرآة للخروج للعمل و تحقيق استقلالها المالي و الاقتصادي.

- تشجيع النساء على افتكاك المناصب السياسية والاضطلاع بدور قيادي في إدارة الأمور ذات الشأن العام والتخلي عن الموروث الثقافي الرافض لتغيير وضع المرأة.

- العمل على تخفيف العبء الاجتماعي والاقتصادي المحمول عليها حتى تهتم بالشأن السياسي.

- الحد من هيمنة العقلية الذكورية للمشاركة في الشأن العام و محاربة فكرة أن الفضاء العام حكرا على الرجال.

- منح النساء الثقة اللازمة.

- إعادة بناء الجسم النسائي في المجتمع و تقويته حتى لا يكون جسم هش يسهل تطويعه و التأثير فيه.

- تشجيع النساء المترشحات على أن يكن في وضع متقدم في اللائحات الانتخابية.

- دعم ثقافة مراقبة الانتخابات.

- دعم دور المرأة في مراقبة و ملاحظة الانتخابات في الانتخابات الجهوية والمحلية المقبلة.

- تكثيف الجهود لتحسين المشاركة السياسية للمرأة دوليا.

- تنقيح القانون المنظم للأحزاب بمقتضيات تمكن من أعطاء الفرصة للنساء للاضطلاع بدور قيادي داخل الحزب ذاته و ذلك بإقرار مبدأ التداول داخل الحزب على المركز القيادية بين النساء والرجال.

- تنقيح القانون المنظم للأحزاب في خصوص تخصيص عدد من المقاعد القيادية للنساء صلب الأحزاب السياسية والمجالس المنتخبة.

- تنقيح القانون المنظم للأحزاب في خصوص التمويل العمومي وذلك باشتراط نسبة لدعم القدرات النسائية داخل الأحزاب.

- تبني الأحزاب السياسية لبرامج تحسين وضع النساء وعدم الاكتفاء بالإقرار بحقوق النساء عموما في مواثيقها التأسيسية من دون تطبيق برامجها في الواقع.

- تنقيح كل من مجلة الشغل ومجلة الأحوال الشخصية بإنشاء مشروع شامل ضد العنف وإعادة النظر في مسألة عطلة الأمومة ،تجريم العنف الالكتروني والفضاء الافتراضي الموجه ضد المرأة.

- الإسراع بسن قانون يتعلق بتركيز محكمة دستورية مستقلة و فعالة.

- تغيير المقاربة التشريعية المتعلقة بالمساواة هذه المقاربة لا بد أن تتبني عن وعي ودرس الصعوبات الفعلية و الحقيقية التي تعمق الفوارق و ذلك بتبني سياسة ملائمة.

- توفير الأدوات اللازمة للبرلمان القادم لتفعيل مبدأ المساواة من بيانات مصنفة ومعلومات نوعية حول وضع الرجال والنساء.

- إدماج مسألة المساواة في جميع اللجان البرلمانية.

- تشكيل مجموعات برلمانية تتضمن نائبات من أحزاب سياسية متعددة.

- تكريس البعد التشاركي للمجلس البرلماني مع المجتمع المدني الناشط.

جائزة زبيدة بشير: شرف وتكريم للمرأة التونسية

السيدة نائلة شعبان كاتبة الدولة لشؤون المرأة والأسرة تتوسط المديرة العامة للكريديف وأعضاء لجان التحكيم والمحرزات على جائزة زبيدة بشير

سلاف بن فريخية منسقة جائزة زبيدَة بشير

إن جائزة زبيدة بشير هي مفخرة للتونسيات وتتويج لمجهوداتهن وتعزيز لمكانتهن واعتراف بقدراتهن الإبداعية والعلمية، وهي مناسبة سنوية لتسليط الضوء على أعمالهن المتميزة وذلك في إطار الاحتفال باليوم العالمي للمرأة.

احتضن مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف) مساء يوم الخميس 3 أفريل 2014 حفل إسناد جائزة زبيدة بشير للكتابات النسائية التونسية لسنة 2013 بحضور السيدة نائلة شعبان كاتبة الدولة لشؤون المرأة والأسرة والسيدة رشيدة السلاوتي المديرة العامة للكريديف وثلة من الكفاءات الجامعية.

كان البرنامج ثريا ومتنوعا حيث تضمن معرضا وثائقيا لمختلف الإصدارات العلمية والإبداعية للمرأة التونسية لسنة 2013. كما تم تقديم مداخلتين الأولى بقلم الباحثة فوزية حماد وهي بعنوان «حنين الآلاء» والثانية بقلم السيد الحبيب النهدي، باحث بالكريديف وهي بعنوان «كوجيتو الوداع : تأملات في شعر زبيدة بشير» وتم تنظيم معرضا وثائقيا لببليوغرافيا الكتابات النسائية التونسية لمختلف الأعداد : 1994 – 2013 بمناسبة عشرينية صدورها إذ مثلت هذه الببليوغرافيا أداة عمل لكل الباحثين والعاملين في مجال المرأة منذ سنة 1994 ويتواصل إنجازها بصفة دورية، كما أنها تمثل مرجعا هامًا يحفظ الذاكرة النسائية التونسية وهو إنجاز يتم تثمينه سنويا من طرف أعضاء لجنة متابعة جائزة زبيدة بشير التي تضم كفاءات أكاديمية من مختلف المجالات وكذلك من طرف الكاتبات والباحثات التونسيات لأنها توثق إنتاجهن العلمي والأدبي وتبرز مدى حضورهن في المجال الفكري الواسع.

كما كان للإبداع الفني حضور متميز في هذا الاحتفال حيث عُرضت لأوّل مرّة بالكريديف لوحات فنية بريشة السيد علي البرقاوي الفنان التشكيلي الذي ساهم في إثراء الميدان الفني بإبداعاته المتميزة في تونس وفي فرنسا.

وتم إصدار دليل بعنوان « نساء تونسيات» يتضمن بورتريهات لرموز نسائية مثّلت محطّات هامّة في تاريخ البلاد التونسية فقد مزج الفنان

علي البرقاوي الواقع بالخيال بعد عملية بحث وتمحيص حول هذه الأعلام التونسية وقدَمها في أبهى حلَة.

واللوحات الفنية المعروضة بالكريديف هي بالأساس تشريف وتكريم للمرأة التونسية وإحياء للذاكرة الوطنية.

أعلنت منسقة جائزة زبيدة بشير عن خبر يتعلق بإدراج اسم الرائدة زبيدة بشير ضمن المعجم الكوني للنساء المبدعات «Le Dictionnaire Universel des Femmes Créatrices»

وقد أشرف على إنجاز المعجم شخصيات مرموقة على الصعيدين العلمي الأكاديمي والنضال النسوي نذكر على سبيل الذكر لا الحصر Antoine Fouque. Béatrice Didier. Mireille Call- Grouber.

ويعود الفضل للمجهود الذي قامت به الأستاذة الجامعية جليلة الطريطر التي أعدَت فصلا نقديا شاملا ودقيقا عن مسار الرائدة زبيدة بشير قصد تكريمها من خلال تخليد اسمها عالميا وإبراز المكانة الريادية التي تمثلها كشاعرة في أدبنا التونسي الحديث، معتبرة أنه إنجاز فريد من نوعه في الثقافة الحديثة لأن هذا المعجم يغطي كل المجالات في التاريخ والفنون والثقافة والعلوم... الخ وهو يمثل مفخرة للمبدعات في العالم لأنه يحفظ ذاكرتهن ويوثقها. وتصرَح الأستاذة جليلة الطريطر «**إنَ زبيدة بشير لم توف حقها في الواقع الثقافي التونسي ولولا الكريديف لما وجدنا لشخصيتها الأدبية الصدى الذي تستَحقه وكانت رحمها الله أهلا لهذا التكريم والتشريف، وأنا مسرورة جدًا بتسجيل اسمها في التاريخ العالمي**».

وتواصل الاحتفال الذي تمَ تأثيثه بوصلات موسيقية بإمضاء الأستاذتين يسر العبيدي وأحلام الهمَامي ثمَ صرَحت لجان التحكيم عن الكتب المتوَجة وأعلنت عن نتائج المسابقة من خلال قراءة التقارير التقييمية من طرف رؤساء مختلف اللَجان، وأسندت جائزة الإبداع الأدبي باللغة العربية للسيدة آمنة الرميلي الوسلاتي عن روايتها «الباقي» ومنحت جائزة الإبداع الأدبي باللغة الفرنسية للسيدة خولى حسني عن مؤلفها «A ta place» .

كما أسندت جائزة المقال والبحث العلمي باللغة العربية للسيدة نعيمة الرياحي عن دراستها : «الثورات العربية والاستراتيجيات السياسية الراهنة «ومنحت جائزة المقال والبحث العلمي باللغة الفرنسية للسيدة فوزية الشريف عن دراستها : «La Science voilée».

وحجبت جائزة البحث العلمي حول المرأة التونسية والنوع الاجتماعي.

ولأوَل مرة بالكريديف تم عرض شريطا وثائقيا حول الرائدة زبيدة بشير للمخرج فوزي شلبي الذي عمل جاهدا طيلة سنة كاملة لتقديمه بمناسبة حفل إسناد جائزة زبيدة بشير للكتابات النسائية التونسية لسنة 2013 وهو عمل وثائقي شامل لمسيرة الرائدة يسجل فيه محطَات هامَة من حياتها وذلك من خلال صور فوتوغرافية وشهادات للمقربين منها، وقد نال استحسان جميع الحاضرين بما فيهم أفراد عائلتها.

ويتوجه الكريديف من خلال عرض هذا الشريط برسالة مفتوحة لكل المخرجين للنسج على منوال المخرج فوزي شلبي للتمكَن من تكريم المناضلات والرائدات التونسيات وإنشاء مكتبة سمعية بصرية خاصة بهنَ توثَق حياتهن ونضالاتهنَ وتحفظ ذاكراتهنَ.

واختتم الحفل بتكريم نساء تونس حيث دأب الكريديف على تكريمهن منذ سنة 2008 إذ قررت لجنة متابعة جائزة زبيدة بشير لسنة 2014 تكريم كل من السيدة آمنة حشاد الملقبة بأم الخير كما يحلو للمناضل والزعيم فرحات حشَاد أن يناديها ولكنها لم تحضر نظرا لظروف صحية. وتم تكريم السيدة مباركة العوانية البراهمي وذلك بمنحها شعارا تذكاريا كهدية من الكريديف تكريما لها وذلك في إطار الاحتفال باليوم العالمي للمرأة.

السيدة مباركة العوانية البراهمي تتوسط المديرة العامة للكريديف وأعضاء لجان التحكيم

وبهذه المناسبة يتقدم المركز بكل التهاني للمحرزات على الجائزة كما يتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام إلى أعضاء لجنة متابعة جائزة زبيدة بشير وكذلك أعضاء لجان التحكيم التي تتولى تقييم الأعمال المشاركة في المسابقة في المجالين الأدبي والعلمي وإعداد التقارير محترمة بذلك آجال إسناد الجائزة وتقديم المبادرات البناءة لتطوير الجائزة والعمل على المحافظة على هذا المكسب الوطني.

لجان تحكيم جائزة زبيدة بشير

لجنة جائزة الإبداع الأدبي باللغة العربية

السيد: مبروك المناعي، رئيس اللجنة

السيد : فاروق العمراني، عضو

السيدة : نجوى القسنطيني، عضو

لجنة جائزة الإبداع الأدبي باللغة الفرنسية

السيدة : علياء بكار، رئيسة اللجنة

السيد : رضا بوقرة، عضو

السيدة : آمال فخفاخ، عضوة

لجنة جائزة البحث العلمي والمقال وجائزة البحث حول المرأة التونسية باللغة العربية

السيدة : آمال قرامي، رئيسة اللجنة

السيدة : ناجية الوريمي، عضوة

السيدة : ليلى البليلي، عضوة

السيد : فرحات الجعبيري، عضو

لجنة جائزة البحث العلمي والمقال باللغة الفرنسية

السيدة : منيرة شابوتو، رئيسة اللجنة

السيد : توفيق العيادي، عضو

السيدة : فتحية الباروني، عضوة

السيدة : رجاء فنيش، عضوة

السيد: ناصر عياد، عضو

منشورات الكريديف بمناسبة اليوم العالمي للمرأة لسنة 2014

سُجل إسم الرائدة زبيدة بشير ضمن المعجم الكوني للنساء المبدعات

الأعمال المحرزة على جائزة زبيدة بشير للكتابات النسائية التونسية لسنة 2013

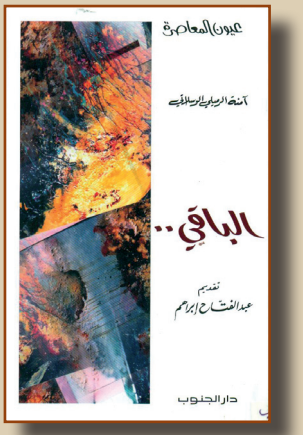

منحت جائزة الإبداع الأدبي باللغة العربية للسيدة آمنة الرميلي عن رواتها :

«الباقي»

السيدة نائلة شعبان كاتبة الدولة لشؤون المرأة والأسرة تُسَلِّمُ جائزة زبيدة بشير للكاتبة آمنة الرميلي

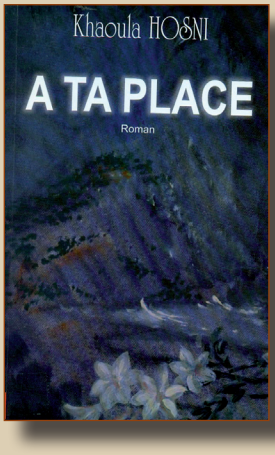

أسندت جائزة الإبداع الأدبي باللغة الفرنسية للسيدة خولة حسني عن مؤلفها :

«A ta place»

السيدة منيرة شابوتو تُسَلِّم جائزة زبيدة بشير للكاتبة خولة حسني

منحت جائزة البحث العلمي والمقال باللغة العربية للسيدة نعيمة الرياحي عن دراستها :

«الثورات العربية والاستراتيجيات السياسية الراهنة»

السيدة نعيمة الرياحي تتوسط الأستاذة الجامعية زينب الشارني والباحثة فوزية حمّاد

أسندت جائزة البحث العلمي والمقال باللغة الفرنسية للسيدة فوزية الشرفي عن دراستها :

«La Science voilée»

السيدة علياء بكار تُسلم جائزة زبيدة بشير للباحثة فوزية الشرفي

«أمَ الخير كما يحلو للمناضل فرحات حشاد أن يُلَقبها»

لقد ساهمت المرأة التونسية مساهمة فعّالة في مقاومة المستعمر الفرنسي بصفة علنية وغير علنية، ساهمت بجهدها ومالها وصبرها وثباتها على مواجهة المخاطر ودعم الحركات النضالية إلى جانب الرجل.

إن المرأة التونسية مثال للمرأة المناضلة التي لا تثنيها المخاطر ولا تنال من عزمها المصاعب ومن بينهنَ المناضلة آمنة حشاد.

هي آمنة بنت أحمد حشاد وأمها فطومة عاشور، ولدت يوم 24 أفريل 1930 بالعباسية بجزيرة قرقنة من ولاية صفاقس، وعاشت يتيمة الأب ، توفي والدها وهي في سن الخمسة أشهر، رعتها والدتها حتى بلغت سن الثالثة عشرة ثمَ تزوَجت من ابن عمَها فرحات حشاد سنة 1942 الذي عشقته منذ صغرها وأصبحت تُلقب بأمَ الخير كما يحلو للمناضل أن يناديها ونظرا لصغر سنهَا ولغياب زوجها المتكرَر عن المنزل وانشغاله الدائم بالعمل النقابي، انتقلت والدتها للعيش معها .

كرَست أم الخير اهتمامها في رعاية أبنائها وزوجها فساعدته على التفرَغ للقيام بدوره النضالي النقابي دفاعا عن حقوق العمال إلى جانب ثلَة من المناضلين والزعماء. والحديث عن أم الخير يفرض علينا تسليط الضوء على مسيرة المناضل والزعيم فرحات حشاد لأنها تعتبر شاهدة على عصره، فرغم الظروف القاسية التي كانت تعاني منها، تحلَت أم الخير بالصبر مما عزَز لديها الشعور بالاعتزاز وتحمَل المسؤولية فقد تخلَت أحيانا عن مصروفها اليومي في سبيل مساعدة المناضلين.

هي لم تتلق أي تعليم بل وجودها إلى جانب زوجها المناضل فرحات حشاد أكسبها خبرة في الحياة نظرا لما تميَز به من أخلاق عالية ومبادئ سامية ومعاشرة طيبة لكل المحيطين به، كان بشوش الوجه، دائم الابتسامة يؤمن بدور المرأة داخل المنزل وخارجه.

نشأت أم الخير في وسط عائلي وطني نقابي وكان منزلها الملجأ الذي يأوي إليه أحيانا النقابيون للتحاور حول القضيَة الوطنية وكانت تتابع بعض النقاشات وتستقي الأخبار مما أكسبها نضجا سياسيا مكَنها من الاطلاع عن قرب على الأوضاع السياسية، تربَت أم الخير في وسط

عائلي يعشق الوطن والنضال، فكانت المرأة الصامدة والثابتة والمتحدّية لكل الظروف، عشقت شخصية زوجها وعشقت مبادئه وتحمّلت معه نتيجة خياراته فقد قدّم نفسه فداءا للوطن، وقف مقاوما لكل ويلات الاستعمار الفرنسي بكل بسالة مدافعا عن حقوق العمال ومطالبا بتحسين أوضاعهم المزرية.

عرفت أم الخير أيّاما قاسية وشديدة وكان العسكر الفرنسي يطوّق المنزل حيث كانت تخشى المداهمة لمنزلها في كل لحظة، كان خوفها شديدا على أبنائها وزوجها، فقد قاست الأمرّين وكابدت كل المآسي من أجل غد أفضل لأبنائها ولأبناء الشعب. تحمّلت غيابه حتى في أوقات الضرورة القصوى والتي تستوجب حضوره كأب، لقد فضّل حضور الاجتماعات النقابية خدمة لوطنه على حساب واجباته العائلية. تلقى عديد المضايقات والتهديدات بالقتل هو وعائلته وكذلك المراقبة اللصيقة ولكنه لم يبال وواصل مسيرته كما تعرض إلى وضع قنبلة أمام منزله ، إلا أن هذه التهديدات لم تزده إلا إصرارا على مواصلة رسالته النضالية.

أنجبت منه أربعة أبناء نور الدين وناصر وجميلة وسميرة ورغم قصر المدّة التي قضتها مع زوجها والتي تناهز 9 سنوات إلاّ أنها تعلّمت منه مبادئ الحياة الأساسية والتي اعتبرها الزعيم فرحات حشاد مبادئ ضرورية والتي بدونها لا يستحق الإنسان أن يعيش وهو فاقد لكرامته وعزّة نفسه وهذا ما يتجلى في مقولاته التالية :

أبناء الشهيد فرحات حشاد : نورالدين، جميلة، ناصر، سميرة

- " لا يستحق الحياة من لا يدافع عن كرامته "
- " ليعش الشعب التونسي عزيزا كريما"
- " الكرامة قبل الخبز"
- " كن عفيف النفس كبيرها "

ولد فرحات حشاد يوم 2 فيفري 1914 بقرية العباسية بجزيرة قرقنة، تحصل على الشهادة الابتدائية التي خولت له الالتحاق بالعمل بسوسة والتعرف على الأوضاع القاسية التي يعيشها العمال إنه الزعيم السياسي والنقابي التونسي الذي أسس الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 1946 وانتخب كاتبا عاما له.

التحق بالنضال النقابي مبكرا هذا ما جعله يتبوأ صفة المناضل الفذ، تميّز بحنكة فائقة في التعريف بالمطالب العمالية والعمل على تحرير بلاده وتحقيق الاستقلال والدعوة لضمان كرامة الشعب .

لعب فرحات حشاد دورا هامّا في المطالبة بتحسين ظروف العمال وتكثّف حضوره في المؤتمرات الدولية للتعريف بالقضية التونسية. وشهدت سنة 1952 انطلاق المقاومة المسلحة نتيجة المحادثات المباشرة حول موضوع الاستقلال وتمّ منع الأنشطة السياسية من طرف المستعمر الفرنسي وبدأت المقاومة المسلّحة من خلال تكوين ناشطين لشنّ هجمات مسلّحة ضدّ القوات الاستعمارية لذلك تتالت المظاهرات والإضرابات والاحتجاجات مطالبة بتحسين أوضاع العمال وبتحسين مستوى العيش نظرا للظروف القاسية التي يعيشها التونسيين.

تمّ اعتقال العديد من الزعماء التونسيين وانتقل فرحات حشاد إلى العديد من البلدان منها واشنطن ونيويورك للمطالبة باستقلال تونس وشكّلت نضالاته ومساعيه تهديدا للمصالح الفرنسية لذلك حاولت التخلّص منه لوضع حدّ لدوره القيادي في النضال ضدّ الاستعمار وتأجيج مشاعر العمال ضدّ سياساته القائمة على كسر شوكة أي حركة تدعو إلى الاستقلال والتحرر. وتدعّم العمل النقابي حيث حقّق نجاحا في استقطاب كل الفئات الاجتماعية ممّا أربك القوات الاستعمارية الفرنسية وظهرت العديد من الأصوات التي تطالب بقتله والتخلّص منه لأنه أصبح يشكّل خطرا كبيرا على مصالحهم.

إن فرحات حشاد هو ابن الشعب الذي أحب وطنه وعشقه، عوّل على نفسه لنحت طريقه، فقد اختلط بالموظفين والعمال من قرقنة إلى سوسة وصفاقس، اعتمد على قدراته الذاتية لتطوير مهاراته والتي مكنته من كشف وإدانة الأوضاع المزرية للعمال والبحث عن حلول ملموسة لتغيير الأوضاع ، تحلّى بالصبر و بروح المبادرة وواجه معارضة شديدة من قبل القوات الاستعمارية الفرنسية ولكنّه نجح في الانتشار وتأسيس الهياكل النقابية القاعدية في عدّة مناطق من البلاد التونسية مما ساعد في تماسك الجبهة الوطنية حيث أصبحت تشكّل ناقوس خطر فاضطرت القوات الاستعمارية إلى استعمال أبشع وسائل القمع لتعطيل هذا المسار إلاّ أنّ فرحات حشاد واصل بناء المشروع الوطني وارتفعت نسبة المنخرطين في الإتحاد إيمانا بالوطن الواحد وتحديد نفس الأهداف لتخليص البلاد من الاستعمار وتمّ التشجيع على بعث عديد الجمعيات والمنظمات الكشفية والطلابية وظهرت بوادر تشريك المرأة في العمل السياسي والنقابي ودعوتها إلى التخلّص من القيود وعدم الاكتفاء بالأدوار التقليدية. وبعثت المنظمات النسائية منها الإتحاد النسائي الإسلامي الذي ترأسته بشيرة بن مراد وأكدّت على أهميّة دور المرأة الاجتماعي في المساهمة في تخليص البلاد من الاستعمار الفرنسي وتمّت الانتفاضة على العادات المقيّدة للمرأة وطالبت بحقّها في الاضطلاع بدور مشرّف في النضال إلى جانب الرجل.

وفي سنة 1936 أسسّت بشيرة بن مراد أوّل جمعية نسائية وهي "إتحاد النساء المسلمات" ضمّت العديد من المناضلات التونسيات وذلك بدعم كبير من طرف ثلّة من المناضلين فرحات حشاد والحبيب بورقيبة وعلي بلهوان ومنجي سليم ورشيد إدريس وغيرهم.

وعمدت المناضلة بشيرة بن مراد إلى توحيد صفوف النّساء للمساهمة في حركة التحرير الوطني، وتمّ تكوين فروع في الغرض بكامل أنحاء البلاد ليتمّ التّنسيق مع كل المناضلات وفي كل الجهات وكذلك مع القادة والزّعماء وحثّ النساء على الحضور الفاعل في كلّ الأنشطة واللقاءات والاجتماعات. وتكثّف حضورالمرأة في أغلب التظاهرات والاحتجاجات وتمّ تشجيعها على المشاركة في النشاط النقابي وكان الزعيم فرحات حشاد من أكبر المشّجعين على انخراطها في العمل النقابي حيث برزت في هذا المجال المناضلة شريفة المسعدي كأوّل إمرأة نقابية.

واتخذ العمل النقابي النسائي أشكالا عديدة منها إقامة الحفلات الخيرية قصد جمع الأموال وتخصيصها لتسليح المقاومة و تقديم الدعم المالي لطلبة شمال إفريقيا وتشجيعهم على الدراسة بالخارج لأنهم يمثلون مستقبل الوطن وكذلك حتى تضمن رجوعهم والاستفادة من خبراتهم." نبعثولهم القهوة والشّاي والسّكر ونعملولهم حويجات وشوّية فلوس، فكرتنا نبعدّوهم من الزّواج من الأجنبيات..." كما كان للمناضلة أنشطة عديدة نذكر منها التعاون مع جمعية الإيخاء القيرواني.

وكتبت بشيرة بن مراد العديد من المقالات المتضمنّة والدّاعية لتحرير المرأة والرفع من منزلتها في المجتمع والمطالبة بضرورة تعليمها ونشرتها بالمجلة التي أصدرها والدها "شمس الإسلام" وكان لها أوّل مقال بالمجلة بعنوان "تعاون المرأة والرجل" في 14 مارس 1937 كما ساهمت الرّائدة في تأسيس جريدة "تونس الفتاة" وقد صدر أوّل عدد منها في غرّة أفريل 1938.

وانخرطت العديد من المناضلات التونسيات في "إتحاد النساء المسلمات" منها المناضلة أسماء الرباعي وكانت أم الخير تحضر معهن الاجتماعات التي تهدف إلى توعية النساء ويشاركن في تجميع التبرعات لإعانة العائلات المعوزة وذلك بدعم كبير من الزعيم فرحات حشاد الذي كان يوّجه الدّعوات الملّحة لمشاركة المرأة في العمل السياسي.

أم الخير في اجتماع نسائي بقيادة المناضلة أسماء الرباعي

ولعب المناضل فرحات حشاد دورا بارزا في الربط بين مختلف الفئات الشعبية واستقطابها من خلال الاتصال المباشر معهم، وأثبت جدارة

متميّزة في قيادة الحركة النقابية الوطنية وأثبت مصداقية وإخلاص كبير لتغيير أوضاع الشعب التونسي لأنه تميّز بقدرة ذهنية على الاتصال الميداني بالطلبة والشبيبة المدرسية وكل الفئات الاجتماعية.

ولكن يد الغدر قد طالته وأُطفأت شمعة وهّاجة أضاءت دروب النضال الوطني والنقابي، لقد تمّ اغتياله يوم 25 ديسمبر1952، وعاشت أم الخير أيّاما قاسية وأليمة عند سماعها هذا الخبر وكان له وقعا قويا على نفسيتها، ذاقت المناضلة أم الخير الأمرّين وتألّمت ألما شديدا عند سماع خبر الجريمة الشنعاء التي استهدفت حياة المناضل والزعيم فرحات حشاد على يد "عصابة اليد الحمراء".

لقد سقط مضرّجا بالدّماء استشهد في سبيل وطنه وتحقيق سيادة شعبه، دُبّرت له هذه المؤامرة البشعة لإخماد صوته، صوت الحق، صوت الحرية، صوت الكرامة. لقد أحسّ بالخطر المحدق به، كان يراوده إحساسا مسّبقا بالغدر، هذا ما جعله يخبر زوجته بأنه سوف يتغيّب لمدة طويلة لذلك ألّح عليها أن تتوّجه إلى سوسة صحبة أبنائه لتفادي أي ضرر قد يلحق بعائلته.

لقد كان خبر موته بمثابة الصاعقة التي نزلت على أمّ الخير لم تصدق في البداية ورجعت إلى تونس للتأكد من حقيقة النبأ الذي تم تداوله ولم يتجرّأ أحد على مصارحتها وعاشت ليلة من الألم والبكاء بين تصديق الخبر ونفيه عاشت ليلة كاملة بين اليأس القاتل والأمل الكاذب نتيجة الجريمة النّكراء التي أقدمت عليها السلطات الفرنسية.

واجتاحت المظاهرات عديد البلدان احتجاجا واستنكارا لمقتل شهيد الأمّة الزعيم فرحات حشاد، وأغلقت المحلات العمومية، وتم قطع كل الخطوط الهاتفية وأسرعوا بدفنه خوفا من انتشار الخبر إنّها الفاجعة الكبرى لشعبه وزوجته وأبنائه، تركهم أيتاما تركهم أمانة في يد أم الخير.

وواجهت أمّ الخير عدّة مشاكل مادية ومعنوية وبفضل التبرّعات التي تمّ تجميعها من طرف المنظمة النقابية والأصدقاء، تمّ تشييد منزلا لها ولأبنائها بمنفلوري ونجحت أم الخير في أداء الرسالة التي ائتمنها عليها زوجها وكأنه كان يعلم موعد اغتياله لأنه كان ثائرا على الأوضاع كان ثائرا على الاستبداد الذي مورس على شعبه.

أم الخير هي المناضلة التي تحدّت كل الظروف إلى جانب زوجها من أجل غد أفضل لأبنائها وأبناء الشعب، إنه النموذج للوطني الحرّ والثائر والأبيّ والمحبّ والعاشق للوطن، ومن بين المقولات التي كان يردّدها فرحات حشاد والتي تبقى خالدة في ذاكرة كل التونسيين :

"الثورة يفجرها مجانين يعشقون أوطانهم... يموت فيها الشرفاء... وسيستفيد منها الجبناء".

سلاف بن فريخية

المصادر :

1. الدو السيدة، منارات تونسيات،1990
2. العبيدي ليليا، جذور الحركة النسائية،1989،
3. حوار شفوي مع السيدة جميلة حشاد الشعري ابنة المناضل فرحات حشاد

× . العبيدي ليليا، جذور الحركة النسائية،1987، ص 25